



~~10933  
514~~





كتاب تفسير الخازن وبهامشه تفسير الشيخ الاكبر طبع الاستانة  
 كشف الامام البزدوي وهو اكبر كتاب طبع في اصول الاثمة الحنفية  
 الشنا في تعريف حقوق المصطفى ( صلى الله عليه وسلم ) طبع الاستانة  
 اعجاز القرآن لابي بكر الباقلاني  
 الخلافة للبهاء العالمي وبهامشه سكران السلطان مع اسرار البلاغة  
 ديوان القاضي ابي بكر الارجاني طبع بيروت  
 قصة المولد الشريف للبرزنجي مع اسماء اهل بدر ( محرك )  
 متن الشمسية ( طبع مصر ) وشرح السعد عليها طبع الاستانة  
 كتاب شرح برهان الكاينوي طبع الاستانة  
 كتاب الاشباه والنظائر للغوبه  
 كتاب ادب الدنيا والدين للامام الماوردي وبهامشه تهذيب الاخلاق لابن مكيه  
 الرازي



\* كتب جاري طبعها على نفقة اصحابها وتباع في محلنا \*

كتاب محصل افكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتمكين للامام  
 الفخر الرازي مع شرحه المفصل للامام نجم الدين الكايني  
 الصناعتين في صناعاتي النثر والنظم لابي هلال العسكري مع ذيله الصياغتين  
 في رجال الصناعتين لبعض افاضل العصر الجاري طبعه في الاستانة العلية  
 النور الفارق بين المخلوق والمخالق تأليف سعاد تنوعيد الرحمن جلبي باجه جي زاده  
 وقد وضع بهامشه كتابان جليلان ( الاول ) الاجوبة الفاخرة للامام القرافي  
 والثاني ارشاد الخباري من اليهود والنصارى لابن قيم الجوزيه الجاري طبعه  
 بالمطبعة الادبية بمصر

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين . وبعد  
 فلما كانت معرفة اصول مسائل الخلافات من اهم ما تسعى اليه العقلاء . ونتهافت  
 عليه الأئمة الفضلاء . للوقوف على مر منشا الخلاف الباحث عن كيفية ايراد الحجج  
 الشرعية . ودفع الشبهة وقوادح الادلة الخلافية . باقامة البراهين القطعية . لاستنباط  
 الاحكام . ومعرفة مأخذ ادلة الأئمة الاعلام . وهو من اجل العلوم فائدة ونفعاً وقد  
 عرفه صاحب مدينة العلوم فقال \* علم الخلاف علم باحث عن وجوه الاستنباطات المختلفة  
 من الادلة الاجمالية او التفصيلية الذاهب في كل منها طائفة من العلماء افضلهم وامثلهم  
 ابو حنيفة نعمان ابن ثابت الكوفي ومن اصحابه ابو يوسف ومحمد وزفر والامام الشافعي  
 والامام مالك والامام احمد بن حنبل رضي الله عنهم اجمعين ثم البحث عنها بحسب  
 الابرام والنقض لاي وضوح اريد في تلك الوجوه ومبادئه مستنبطة من علم الجدل  
 والجدل بمنزلة المادة والخلاف بمنزلة الصورة وله استمداد من العلوم العربية والشرعية وغرضه  
 تحصيل ملكة الابرام والنقض وفائدته دفع الشكوك عن المذاهب وإيقاعها في المذهب  
 المخالف واول من اخرج علم الخلاف واسس قواعده في الدنيا بلا خلاف الامام ابو زيد  
 الدبوسي المتوفي سنة ٤٣٢ ذكر ذلك العلامة حسن صديق خان في ايجد العلوم وقد  
 تبسر لنا والحمد لله نسختان في المكتبة الخديوية العامة الاولى ضمن مجموع غمرة ١١١ والثانية  
 غمرة ١١٨ وقد آزرنا في تصحيحه حضرة الاخ الفقيه الفاضل الشيخ محمد ابوفراس النعساني ثم  
 تبسر لنا نسخة بخط الفاضل المشار اليه من رسالة الامام الاجل ابي الحسن الكوفي التي  
 دون فيها القواعد التي عليها مدار فروع مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة نعمان وذكر  
 شواهدنا ونظائر الامام الاجل نجم الدين النسي فذيلنا بها انكتاب واثبتنا ترجمة كل  
 واحد من هؤلاء الأئمة الاعلام منقولة عن اهم كتب التراجم يقف القارى على مقدار  
 فضلهم فيوفي كتبهم فيها من النظر اليها ولا يجتهد فيها وبذلك تمت الفائدة وما توفيق  
 الا بالله هو حسبي ونعم الوكيل

مصطفى بن المرحوم

محمد القماني

## ترجمة المؤلف

( ملخصة من كتاب اعلام الاخيار للعلامة محمود بن سليمان الشهير بالكفوي \*  
وتاج التراجم لقاسم ابن قطلوبغا \* وشذرات الذهب لابني الفلاح \* ووفات  
الوفيات لابن خلكان \* وطبقات الحنفية للحافظ عبد القادر النجفي  
( ومعجم البلدان لياقوت الحموي )

هو عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي احد القضاة السبعة وكان ممن يضرب به  
المثل في النظر واستخراج الحجج وهو من اجل كبار الفقهاء الحنفية واليه انتهت  
مشيخة بخاري وسمي قنط وما والاها تفقه على الشيخ الامام ابي جعفر الاستروشي واخذ  
عنه عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل عن الاستاذ الامام عبد الله السيد موقفي  
عن ابي حفص الصغير عن ابيه الامام الكبير عن محمد عن ابي حنيفة وتفقه عليه  
الشيخ الامام ابو النصر احمد بن عبد الرحمن الريفدموني وهو اول من وضع علم الخلاف  
وابرزه للوجود وله طريقة حسنة ومصنفات مفيدة واجل تصانيفه كتاب الامرار  
وتقويم الادلة والامد الاقصى وتأسيس النظر ( وهو هذا ) ونظم الفتاوي وخزانة الهدى  
توفي رحمه الله بخاري سنة ثلاثين واربعمائة وقيل يوم الخميس منتصف جمادي الاخرة  
سنة اثنين وثلاثين وهو بن ثلاث وستين سنة ناظر مرة رجلاً فعمل الرجل يتسم  
ويضحك فاشد ابوزيد لنفسه

ماي اذ "رأته حجة قاياني باضحك والفقهاء  
ن كان ضحك امره من فقهه فالدب في الصغر "أهله  
وبدوسي سنة ١٠٠٠ قرية بين بخاري وسميرقند من اعمال الصفد من ١٠٠٠ ورا.  
النهر انتهى



صفحه	
۱	خطبة الكتاب وتقسيمه الى ابواب
۳	القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة وبين صاحبيه وفيه اصول
۳	الاول ان ما غير الغرض في اوله غيره في اخره
۵	ان المحرم اذا اخر النسك عن وقته او قدمه لزمه دم
۵	ان الشيء اذا غلب وجوده يجعل كالموجود
۶	انه متى عرف تبوت الشيء من طريق الاحاطة واليقين فهو على ذلك
۸	ان ما يتناول اللفظ من ضيق المموم ليس كما يتناوله اللفظ من طريق النص والخصوص
۱۰	ان العقد اذا دخله فساد قوي مجمع عليه تناع في الكل
۱۲	ان من جمع في كلامه بين ما يتعلق بالحكم وما لا يتعلق فالمعبرة بالاول
۱۳	ان ما يعتقد اهل الزمة يتركون عليه
۱۲	ان من اخبر بخبر ولصدق خبره علامة لا يقبل الا ببيان تلك العلامة
۱۴	ان سبب الاتلاف متى سبق ملك المالك لا يوجب الضمان له
۱۵	ان الاذن المطلق اذا تعرض عن التهمة والخيانة لا يختص بالعرف
۱۸	ان ما حصل مفعولاً باذن الشرع كان كأنه حصل مفعولاً باذن من له الولاية
۱۹	انه اذا صحت التسمية لا يعتبر مقتضاه ولا يعتبر
۱۹	انه يعتبر التهمة في الاحكام
۲۲	ان ملك امرئ يزول بالردة زوالاً موقوف
۲۲	ان حقوق الاشياء معتبرة باصولها
۲۳	ان ام الولد ليست بمال ولا قيمة
۲۳	ان غبة المموم وما يوجب له المولاه
۲۴	ان الحقوق اذا تعلقت بالثمة ستوفيت من العين
۲۵	ان لانسان قد لا يملك الشيء قصداً ويمدك تقويضه
۲۶	ان في موجب العقد لا يجوز وفي موجب الشرط يجوز
۲۷	ان كل من لا يقدر بنفسه فوسع غيره لا يكون وسعاً له
	القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة وفيه يوسف وبين محمد وميه حول



- ٢٦ الاصل ان فساد افعال الصلاة لا يوجب فساد حرمة الصلاة
- ٢٧ " ان كل عقد امتنع عن الفسخ بلاقالة فلا تحالف فيه ولا نراد
- ٢٨ " ان كل خبر لا يتوصل الى القضاء الا به فالعدالة منه شرطه لا العدد
- ٢٩ " ان كل عصير استخرج بالماء فطبخ او في طنجرة فانقليل منه غير المسكر حلال
- القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف وفيه اصول
- ٣٠ الاصل انه اذا لم يصح الشيء لم يصح ما في ضمنه
- ٣١ " ان اليمين لا نعتقد الا على معقود عليه
- ٣١ " ان الشروط المتعلقة بالعقد بعد العقد كالموجودة عنده
- القول في القسم الذي فيه اختلاف بين ابي يوسف وبين محمد وفيه اصول
- ٣٢ الاصل ان الشيء يجوز ان يصير تابعاً لغيره وان كان له حكم نفسه بافراذه
- ٣٥ " ان العارض في العقد الموقوف قبل تمامه كالموجود لدى العقد
- ٣٦ " ان البقاء على الشيء يجوز ان يعطى له حكم الابتداء
- ٣٧ " ان ايجاب الحق لله تعالى في الغير يزيل ملك المالك
- ٣٨ القول في القسم الذي فيه اختلاف بين اصحابنا الثلاثة وبين زفر وفيه اصول
- ٣٨ الاصل ان الشيء اذا اقيم مقام غيره في حكم لا يقوم مقامه في جميع الاحكام
- ٤٠ " انه يجوز ان توقف الحكم في العقود وغيرها لمعنى يطرأ عليها
- ٤٣ " ان العارض في الاحكام نتهى بخلاف حكم موجود ابتداءً
- ٤٤ " ان ما لا يتجزأ فوجود بعضه كوجود كنه
- ٤٥ " ان خلاف في الصفة غير معتبر
- ٤٥ " ان اقليل من الاشياء معفو عنه
- ٤٦ " ان العبرة بما يتعلق به الحكم لا بما يشهر به
- ٤٧ " ان نية تمييز في جنس لوحد لا تعم
- ٤٧ القول في القسم الذي فيه خلاف بين اصحابنا الثلاثة وبين مالك وفيه اصول
- ٤٨ الاصل ان خبر مروي من طريق الآحاد مقدم على القياس الصحيح
- ٤٩ " ان العزم على الشيء بمنزلة بشارة له
- القول في القسم الذي فيه اختلاف بيننا وبين ابي ايلي وفيه اصول

- ٤٩ الاصل ان من ملك شيئاً ملك نفوضه  
 ٥٠ ان المقداد ورد المنسخ على بعض النسخ كنه  
 ٥٠ ان حقوق الله معتبرة بحقوق العباد  
 ٨٠ ان ما لا يقع المنازعة فيه الى القاضي فلا اثر لثلاثة لجهالة ولا اكثر منها في فساد  
 ٥١ ان الحق الواحد لا يجوز ان يثبت في محلين  
 القول في التمس الذي فيه خلاف بيننا وبين الامام الشافعي وفيه اصول  
 ٥١ الاصل ان صلاة المقتدى متعلقة بصلاة الامام  
 ٤٣ ان كل عبادة جاز تغلها على صفة في عموم الاحوال جاز فرضها على  
 تلك الصفة في حال  
 ٥٣ ان القدرة على المبدل قبل استيفاء المقصود بانبدل ينتقل الحكم الى المبدل  
 ٥٤ ان من وجبت عليه الصدقة اذا تصدق على وجه يستوفي به مراد  
 النص منه اجزاء  
 ٥٥ ان قول اصحابي مقدم على القياس اذا لم يخالفه من هو مثله  
 ٥٦ ان انضمامات تلك بالضمين السابق مستنداً الى وقت وجوب الضمان  
 ٥٧ ان الحق في الغنية يتعلق بالاخذ ويستقر بالاحراز ويقع بالقسمة  
 ٥٨ ان الدنيا داران در لاسلام ودر الحرب  
 ٥٩ ان من اهل بالحج في غير اشهر لزمه  
 ٥٩ ان العبرة في ثبوت النسب بصحة النكاح وكون الزوج من اهله  
 ٦٠ من صاف من صوف الزيارة كثره اجزاه  
 ٦٠ ان كل عصبة لامرأة يلى مرتبة بنفسه بنفسه فهو وفي لها  
 ٦١ ان من وصل المند الى جوفه بغير نسيان كان عليه انقضه  
 ٦١ ان كل فعل استحق بعهده على جنة بعينه فعلى عيجه حصة جز  
 ٦١ ان كل صلوة قدرتها الشريعة بالاصح فهو من حنطة نصف صاع  
 ٦٢ ان كل من تعدى على غيره باخذ مال ذلك في يده بضمين نفس عليه انقص  
 ٦٢ ان كل فرقة جاءت من قبل الزوج وانه بدو تتضمن فسخ النكاح  
 فهي تضيقة باثنية

- ٦٢ الاصل ان المانع بمنزلة الاعيان القائمة  
 ٦٣ « ان من حرر رقبة كاملة الرق والمافع على غير عوض اجزاء عن كفاره  
 ٦٤ « ان تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا يبنى حكم ما عداه  
 ٦٤ « انه متى علم التساوي في الاصل بين سبئتين تم ورد البيان في احدهما  
 كان بياناً في الآخر  
 ٦٥ « انه متى حصل غسل الاركان المنصوص عليها بما طاهر من غير حدث تغلغلها اجزاء  
 ٦٥ « ان كل حق ثبت في الرقة يسرى الى الحادث فيها  
 ٦٦ « ان جواز البيع يتبع الضمان  
 ٦٦ « انه متى تعلق بالاصل حكمين وعدم احدهما لا يعدم الآخر  
 ٦٨ القول في ذكر اصل بني عليه مسائل  
 ٦٨ الاصل ان حكم الشيء قد يدور مع خصائصه  
 ٧١ « ان كل صلاتين لا يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق اشهر لا  
 يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق امامه  
 ٧١ « ان حكم التيمم مأخوذ من اسع على الخفين  
 ٧٣ « ان صورة شيع قد وجدت منعت وجود ما يدريه بالشبهات  
 ٧٣ « ان ايمين اذا عقدت على صفة كانت صفتها لصفة محلها  
 ٧٤ « ان تعرض اذا رتفع مع بقا حكم الاصل جبر كان لم يكن  
 ٧٤ « ان ثلاثة في مقدار متى انفتق في الاقل واضطربت في الزيادة  
 يؤخذ بالاقرب وقع التثنية في ثباته وبالعكس  
 ٧٥ « ان ايمين اذا كانت لها حقيقة مستعملة ومجاز متعارف المعروفة حقيقة  
 ان حدثت مع خلت سبباً من لاصين وهي متمسكة على وجعين فانها ترد  
 ان ميرت دوي لأرحم مأخوذ من حكم العصة في جميع الاحكام  
 ان خبر لا حد متى ورد بمائة منس لاصول لم يقبل  
 ان الشيء قد تنفذ مقدراً في التبرع لا يغير الى تقدير آخر  
 ١٠ ترجمه لامه كرحي وزجعة لامه السني  
 ٨ رتبة صيد لامه كرحي



## تأسيس النظر

✽ تأليف ✽

لامه الأجل أبي زيد عميد الله ن عمر

ابن عيسى اللبومي الحنفي عليه

حنائب الرحمة والرضوان



وبليه

ارسله ، لامام لاجل القدوة في الحسن ك حي

في لاصول التي عيه مدر فروع حممه

مع تومسها وسأرها الزمه لاص

اني حصص عمر لسي رحمه

الله تعالى



الطبعة الاولى



سبع على مقعة مشععي قباني به مشععي ومحمد مير حديجي حدي

حديجي سبع عشر حمد حدي حدي ومحمد مير حدي في رئاسة ومصر

طبع بالطبعة الاولى بسوق الخضار القديم بمصر



الحمد لله رب العالمين . والعاقبة للمتقين . ولا عدوان الا على الظالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله اجمعين ﴿ اما بعد ﴾ فاني لما رايت تصعب الامر في تحفظ مسائل الخلاف على المنقبة وقهم الله تعالى لمرضاته . وتعسر طرق استنباطها عليهم . وقصور معرفتهم عن الاطلاع على حقيقة ما خذها . واشتباه مواضع الكلام عند التناظر فيها . جمعت في كتابي هذا . احرفا اذا تدبر الناظر فيها وتاملها عرف محال التنازع ومدار التناطح . عند التخاصم . فيصرف عنايته الى ترتيب الكلام . وثقوبة الحجج في المواضع التي عرف انها مدار القول . ومحال التنازع . في موضع النزاع فيسهل عليهم تحفظها . وييسر لهم سبيل الوصول الى عرفان ما خذها . فامكنهم قياس غيرها عليها . وذلك اني لما نظرت في المسائل التي اختلف فيها الفقهاء فوجدتها منقسمة على اقسام ثمانية قسم منها خلاف بين ابي حنيفة رحمه الله وبين صاحبيه محمد بن الحسن وابي يوسف ابن ابراهيم الانصاري

وقسم منها خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد بن الحسن رحمه الله تعالى

وقسم منها خلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف رحمة الله تعالى عليهم اجمعين

وقسم منها خلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

وقسم منها خلاف بين عثمان بن عيسى وعبد بن الحسن والحسن بن زياد (١١) وبين

مقط من اصحاح تعيين الثبات ما يقببه

وفرحمة الله عليهم اجمعين

وقسم منها خلاف بين علمائنا وبين الامام الاقدم مالك بن انس رضي الله تعالى عنهم اجمعين

وقسم منها خلاف بين علمائنا الثلاثة محمد بن الحسن والحسن بن زياد وزفر وبين ابن ابي ليلى

وقسم منها خلاف بين علمائنا الثلاثة وبين ابي عبد الله الامام القاسمي محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله

ثم جعلت لكل قسم من هذه الاقسام الثانية باباً وذكرت لكل باب منه اصولاً واوردت فيه لكل اصل ضرباً من الامثلة والنظائر واودعت في آخر هذه الاقسام الثانية قسم آخر ذكرت فيه اصولاً يستعمل كل اصل على مسائل خلافية متفرقة وما عدا هذه الاقسام الثانية من اقوال المخالفين نحو قول ابراهيم النخعي وسفيان الثوري والاوزاعي والشعبي وغيرهم اعرضت عن ذكرها وايراد اصولها من اقوالهم كراهة التطويل ولم اشتغل بشرح هذه الامثلة التي اوردتها الا قدر ما ينفع به اتصالها بالاصول التي ذكرناها وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب



## ❁ القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة ❁

### ❁ وبين صاحبه ❁

( قال الفقيه ) الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله على ما ذكره ابو الحسن الكرخي رحمه الله ان ما غير الفرض في اوله غيره في اخره متلنية لاقامة المسافر وقتداء المسافر بالمقيم وعلى هذا مسائل

— منها — ان التيمم اذا ابصر الماء في اخر صلاته بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه نئسد صلاته عند ابي حنيفة رحمه الله لهذا المعنى لانه لو حصلت الروية في اول الفرض غيره فكذلك اذا حصل في آخره وعنده لا نئسد — ومنها — ان العريان اذا اصاب ثوباً او مقداراً يستوعورته بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فسلت صلاته عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لهذا المعنى الذي ذكرناه وعنده لا نئسد صلاته

— ومنها — ان الامي لو تعلم سورة من القرآن او مقدار ما تجوز به الصلاة بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فسدت صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى الذي ذكرناه وعندها لا تقصد صلاته — ومنها — ان السخاسة اذا خرج وقت صلاتها بعد ما فعلت قدر التشهد قبل ان تسلم فانه تقصد صلاتها عند ابي حنيفة رحمه الله لهذا المعنى وعندها لا تقصد صلاتها وكذلك المبطلون ومن به سلس البول وصاحب الجرح السائل ومن هو في معنى السخاسة على هذا الخلاف — ومنها — ان المرأة اذا قامت بمجنب الرجل في آخر الصلاة بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم افسدت صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تقصد — ومنها — ان الماسح على الخف اذا اقتضت مدة مسحه بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه تقصد صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى وعندها لا تقصد — ومنها — ان لابس الخفين اذا سقط الخف من رجله بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم بغير فعله او يعمل يسير من جهته فانه تقصد صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى وعندها لا تقصد فاما اذا كان يعمل كثير فانه تقصد صلاته بالاجماع — ومنها — ان مصلي الجمعة اذا مضى الوقت بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فان صلاته تقصد عند ابي حنيفة وعندها لا تقصد — ومنها — ان من تذكّر صلاة فاتت في آخر صلاته ولم يدخل في التكرار بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه تقصد صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تقصد — ومنها — ان العاجز اذا قدر على الركوع والسجود بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه تقصد صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تقصد — ومنها — ان المرأة اذا حاضت بعد ما فعلت قدر التشهد فسدت صلاتها عند ابي حنيفة وعندها لا تقصد — ومنها — ان من كان في صلاة الفجر وطلعت عليه الشمس بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فسدت صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تقصد فان قيل لو طلعت الشمس عند التكبيرة لا تغير الفرض في اوله قيل له هذا من عدم العلة فلا يكون قطعاً وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان من ادرك الامام يوم الجمعة بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه يصلي ركعتين وقال محمد يصلي اربعاً وكذلك لو ادركه في سجود السهو في صلاة الجمعة فانه يصلي ركعتين عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يصلي اربعاً وكذلك في سائر الصلوات اذا سجد للهوتم اعتراض له معنى من هذه المعاني فهو على هذا الاصل وقد قدمناه قبل هذا وحكي عن ابي سعيد البردعي انه كان يخرج

هذه المسائل على أصل آخر وهو ان مذهب ابي حنيفة الخروج من الصلاة بستمه فرض وعندها ليس بفرض ولكن هذا ليس بمخصوص عليه عن ابي حنيفة والاول احسن الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان المحرم اذا اخر النكس عن الوقت الموقت له او قدمه لزمه دم كمن جاوز الميقات بغير احرام ثم احرم وعلى هذا مسائل

— منها — ان من اخر طواف الزيارة حتى مضت ايام التحريم الدم عند ابي حنيفة لانه اخر النكس عن الوقت الموقت له وعندها لا دم عليه — ومنها — ان من ترك رمي جمرة العقبة في يوم النحر حتى يطلع الفجر من اليوم الثاني من ايام التحريم دم عند ابي حنيفة وعندها لا دم عليه — ومنها — ان المحرم اذا اخر الحلق عن ايام التحريم دم عليه دم عند ابي حنيفة وعندها لا دم عليه — ومنها — ان من اخر اراقة دم المتة او القران حتى مضت ايام التحريم دم لتأخيره عن وقت التقديم لا التأخير عند ابي حنيفة وعندها لا دم عليه الاصل عند ابي حنيفة ان الشيء اذا غلب عليه وجوده يجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد كالحلت من الثياب المضطجع لانه غلب وجوده فجعل كالموجود وان لم يوجد وعلى هذا مسائل

— منها — ان من صلى في السفينة وهو يخاف على نفسه دوران راسه جازت صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى لان الغالب من السفينة دوران الرأس فجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد وعندها لا تجوز صلاته — ومنها — ان الغلام اذا بلغ خمسة وعشرين سنة ( ١ ) ولم يؤنس منه الرشد فانه يدفع اليه ماله حتى يتصرف فيه وعندها لا يدفع اليه حتى يؤنس منه الرشد — ومنها — انه ذكر في ظاهر الرواية ان الغلام اذا لم يحتمل يحكم بيوعه اذا بلغ تسعة عشر سنة وفي الجارية سبعة عشر سنة لان الغالب ان من كان من اهل الاحتلام حتم اذا بلغ هذه المدة فاذا لم يبلغ يجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد عند ابي حنيفة وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة به يحكم ببيع الغلام والجارية اذا بلغا الغلام ثمانية عشر سنة وهذه العلة ايضاً وضعت في التاسعة عشر وكذلك الجارية اذا كمل لها سبعة عشر سنة وضعت في الثامنة عشر يحكم ببيعها في هذه الرواية وعندها جميعاً فيها خمسة عشر سنة وعند ابي عبد الله محمد بن الحسن ايضاً رواية عن زفر نه قال في الغلام والجارية ثمانية عشر سنة — ومنها — ان الزوج اذا مات واختلف ورثته في بقاء نهر عند ابي حنيفة لا يقضى بشيء على ورثة الزوج



لان الغالب ان المهر لا يبقى في ذمة الزوج الى ما بعد موتها ولكن تحصل البوادة منه بوجه من الوجوه فيحصل كالوجود حقيقة وان لم يوجد وعندها يقضي بهر المثل وعند ابي عبد الله ايضاً — ومنها — ان المتوضي اذا باشر امراته مباشرة فاحشة باقشار ولم يحصل منه شيء من البلل انتقض وضوءه لان الظاهر ان المرء اذا بلغ هذا المبلغ ولم يكن بينهما حاجز يخرج منه شيء ويوجد منه ودي فيحصل كالوجود حقيقة وان لم يوجد عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد وابي عبد الله لا ينتقض حتى يخرج منه شيء — ومنها — انهم قدروا مدة للمفقود بمائة وعشرين سنة من وقت مولده عند ابي حنيفة لان الغالب ان الانسان لا يعيش اكثر من هذا فيحصل كالوجود حقيقة وان لم يوجد وروي عن ابي يوسف انه قدره بمائة سنة وهو قول مشايخ بلخ — ومنها — انهم قدروا مدة الآيسة ستين سنة لان الغالب ان المرأة اذا بلغت ستين سنة فانها تنتهي فيحصل كالوجود حقيقة وان لم يوجد وعند الامام ابي عبد الله الشافعي رضي الله عنه ايضاً الاصل عند ابي حنيفة انه متى عرف ثبوت الشيء من طريق الاحاطة واليقين لاي معنى كان فهو على ذلك ما لم يتيقن بخلافه كمن يتيقن الطهارة وشك في الحدث فهو على طهارته وكمن يتيقن الحدث وشك في الطهارة فهو على الحدث ما لم يتيقن الطهارة وعند الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي رضي الله عنه وارضاه كذلك وعلى هذا مسائل

— منها — ان القول في بيان خروج وقت الظهر عند ابي حنيفة رحمه الله انه لا يحكم بخروج وقت الظهر ودخول وقت العصر ما لم يصر ظل كل شيء مثليه لانا قد عرفنا كون الوقت مستحقاً للظهر وشككنا في خروج وقته ودخول وقت العصر فلا يحكم الا بيقين ولا يقين الا بعد صيرورة ظل كل شيء مثليه وعندهما اذا صار ظل كل شيء مثله يحكم بخروج وقت الظهر ودخول وقت العصر وعند الامام القرشي ابي عبد الله محمد كذلك — ومنها — ان من طلق امرأته ولها ابن منه وانتقضت عدتها تم تزوجت بزواج آخر فجلت من الثاني ثم ارضعت صبياً ان الرضاع يحصل من الزوج الاول عند ابي حنيفة وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي محمد بن ادريس لانه عرف كون الابن من الزوج الاول من طريق الاحاطة واليقين فلا يحكم باقتطاعه الا بيقين مثله ولا يقين ههنا الا بعد ولادتها من الثاني وعند ابي يوسف

إذا ازداد اللبن من الحبل فهو من الثاني ويحكم باقطاعه من الأول وإذا لم يزد  
 اللبن من الزوج الثاني فهو من الأول كما قال أبو حنيفة وعند محمد يكون منهما  
 جميعاً — ومنها — أن من تزوج امرأة على ألف درهم أو الفين ومهر مثلها ألف وخمسمائة  
 فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة لأن المقد يوجب مهر المثل من طريق الإحاطة  
 واليقين فلا يحيط عنه ذلك إلا يقرن مثله ولا يقين هنا لأن كلمة أو الشك أو التغيير  
 ممن له الخيار وهو مجهول بخلاف ما لو اعتق عبده على ألف أو الفين لأن هناك الخيار  
 إلى العبد والمال لا يجب إلا بالترط فوقع الشك في إيجابه فيعطي أي المائتين شاء وقد  
 وقع الاختلاف والشك في الإيجاب فلا يوجب بالشك ومهر المثل تعين فلا يطل  
 بالشك وعند أبي يوسف ومحمد والامام القرتبي أبي عبد الله محمد بن إدريس  
 الشافعي رحمهم الله تعالى الخيار إلى الزوج يعطيها أي المائتين شاء — ومنها — أن من  
 قال لامرأته أنت طالق إذا لم اطلقك أو إذا لم اطلقك فانت طالق ولم يكن له نية  
 عند الامام الاعظم يقع الطلاق في آخر جزء من أجزاء الحياة بلا فصل وكذلك في  
 قوله إذا ما لأن كلا منهما يحتمل أن يكون عبارة عن الشرط ويحتمل أن يكون  
 عبارة عن الوقت احتمالاً على السواء وقد تيقنا بقاء ملكه عليها من طريق الإحاطة  
 واليقين ووقع الشك في زوال الملك في الحال فلا يحكم بزواله إلا يقرن مثله ولا  
 يقين في زوال الملك فيقع في آخر جزء من أجزاء حياته بقاءً وعدماً وعند الامام  
 القرتبي أبي عبد الله إذا لوقت يقع الطلاق في الحال كما إذا قال أنت طالق  
 متى لم اطلقك ومتى ما لم اطلقك — ومنها — أن المرأة إذا قالت لزوجها طلقني  
 ولك درهم فقال الزوج طلقتك ولم يقل علي ألف التي ذكرت يقع الطلاق  
 عند أبي حنيفة ولا يبرمها إلا ألف وذلك لأنها تيقنا كون ألف مملوكة لها  
 وشكنا في الزول عن ملكها فلا يحكم لا يقرن ولا يقين هنا وعندنا يستحق  
 المال في الحال وهذا بخلاف ما إذا قال الرجل لرجل آخر ائمت هذا الشيء إلى موضع  
 كذا ولك درهم فحمله الرجل ولم يقل في كدره الذي ذكرت فإنه يستحق درهمه  
 وذلك لأن الظاهر أنه حمله بالمرء فيجب على الأمر ذلك وعندنا وعند الامام  
 أبي عبد الله يجب عليها ألف التي ذكرت — ومنها — أن من قال لامرأته أنت  
 سأتى في غد وروى وقوعه في آخر جزء من الغد عند أبي حنيفة وأبي عبد الله  
 صدق في الغد وبنيته وبين الله تعالى لأنها تيقنا بكون امرأة مملوكة له

وشككنا في الزوال عن ملكه فلا نحكم الا ييقن ولا يقين ههنا الا عند مضي الغد  
وعندها يقع في اول جزء من اجزاء غدٍ — ومنها — لو قال انت طالق غد يقع في اول الغد  
بالاتفاق وعند الامام ابي عبد الله — ومنها — ان يبيع عبده من رجل بشرط الخيار الى  
غد فان الغد يدخل كله في هذا الخيار عند ابي حنيفة ولا يسقط الخيار ما لم يمض الغد  
وذلك لانا قد تيقنا بكون الشيء مملوكاً له وشككنا في الزوال فلا يحكم الا ييقن ولا  
يقين الا عند مضي الغد وعندها يسقط الخيار عند اول الغد ويتم العقد ويلزم \*  
واجمعوا على ان الاجل يحل عند اول جزء من اجزاء الوقت المضاف اليه وعندها وعند  
الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن ادريس ينقطع خياره عند اول جزء من اجزاء  
الوقت المضاف اليه — ومنها — ان الرجل اذا قال لامرأته طلعي نفسك من واحدة  
الى ثلاثة لها ان تطلق نفسها اثنتين وليس لها ان تطلق نفسها ثلاثاً عند ابي حنيفة لانا  
تيقنا ان اختلاف العلماء اورث شبهة فلا يحكم في الزوال بالشك وعندها وعند الامام  
القرشي ابي عبد الله لها ان تطلق نفسها ثلاثاً وعلى قول زفر لها ان تطلق واحدة \*  
ولو قال الرجل لرجل خذ من مالي من درهم الى مائة دخلت المائة كلها في الاباحة  
بالاتفاق فله ان يأخذ المائة هكذا ذكر في كتاب الطلاق — ومنها — اذا قال لفلان  
عليّ من درهم الى عشرة دراهم عند ابي حنيفة لا يلزمه الا تسعة لانا تيقنا بكون العاشر  
مملوكاً له وشككنا في الزوال وعندها والامام القرشي ابي عبد الله يلزمه عشرة دراهم  
وتدخل الغابتان جميعاً عندها وعند زفر لا تدخل الغابتان في الكلام — ومنها —  
ان من قال لفلان عليّ ما بين درهم الى عشرة دراهم وقال لامرأته انت طالقي ما بين  
الواحدة الى الثلاثة يقع عليها اثنتان دون الثلاث عند ابي حنيفة وعندها يقع الثلاث فهو  
على هذا الخلاف الذي ذكرنا وعند زفر لا تدخل الغابتان جميعاً وعند الامام الاعظم ابي  
حنيفة رحمه الله تدخل الاولى ولا تدخل الثانية وعندها وعند الامام ابي عبد الله بدخلان  
جميعاً — ومنها — ان العصور اذا غلغلي ادق غليان ولم يقذف بالزبد فانه يحل شر به عند  
ابي حنيفة لانا تيقنا كونه حلالاً ولا يترك اليقين بالشك وعندها وعند ابي عبد الله  
لا يحل شر به — ومنها — ان الخمر اذا دخلها حموضة لا يحل شر بها عند ابي حنيفة لانا  
تيقنا كونه حراماً وشككنا في ثبوت الحل فلا يترك اليقين بالشك وعندها يحل شر بها  
الاصل عند ابي حنيفة ان ما يتناوله اللفظ من طريق العموم ليس كما يتناوله اللفظ  
من طريق النص والخصوص كما اذا كان له ثلاثة اعبد فقال انتم احرار الا سالماً فانه

يصح الاستثناء ولو قال سالم حرٌّ ويزرع حرٌّ ومبارك حرٌّ الا سالماً فانه لا يصح فكذلك هؤلاء كذا الا يزيعاً فانه لا يصح وعندهما يتناولوه الفظ من طريق العموم فهو كما يتناولوه الفظ من طريق النقص والخصوص وقلي هذا مسائل

منها — ان الرجل اذا اوجب على نفسه المني الى الحرم او الى المسجد الحرام عند ابي حنيفة لا يلزمه شيء لان ما يتناولوه العموم ليس يجعل كالنقص فيبت الله تعالى يدخل في الحرم عمومًا فليس كايضا وله نصا وعندهما يلزمه اما حجة او همزة ويجعل كالنقص به لان اليت يدخل في الحرم ذكرًا عمومًا فصار كذكره الى بيت الله تعالى نصا وخصوصا — ومنها — اذا قال ان فعلت كذا فعلي ان اهدى هذا الثوب الى الحرم او الى المسجد الحرام عند ابي حنيفة رحمه الله اذا فعل ذلك لم يلزمه شيء لهذا المعنى لان اليت انما يدخل من طريق العموم فلا يجعل كالنقص به وعندهما يلزمه ان يهدي هذا الثوب اذا فعل ذلك الامر ويجعل كالنقص به كما اذا قال لو فعلت هذا فعلي ان اهدى هذا الثوب الى بيت الله تعالى — ومنها — اذا شهد احد الشاهدين على تطليقة والاخر على تطليقتين والمرأة تدعي تطليقتين عند ابي حنيفة لا تقبل شهادتهما لا على تطليقة ولا على تطليقتين وعندهما تقبل على تطليقة واحدة لان الواحدة داخلة في الطليقتين فصار كأنه ذكر الواحدة نصا تقبل على واحد — ومنها — اذا شهد الشاهدان احدهما بالمائة والاخر بالمائتين والمدعي يدعي المائتين لا تقبل هذه الشهادة عند ابي حنيفة رحمه الله على الاقل وعندهما تقبل على الاقل فان قيل اليس انه لو قال لعبدان له احدكما حر على الف درهم والاخر على الثين فقال احدهما قبلت العتق بالالف فانه لا يستحق لجواز ان المولى قصده بالعتق بالثين ولو قال قبلت وسكت على هذا او قال قبلت العتق بالثين فانه يستحق وان كان المولى قصده بالعتق بالف فانه يستحق لان الالف داخل في الاليتين فصار كأنه قال قبلت العتق بالمائتين قيل له ما ذكرت مسطور في الزيادات والظاهر انه قول محمد ولا يلزم ابا حنيفة رحمه الله — ومنها — ان من وكل وكيلًا بطلاق امراته واحدة فطلقها ثلاثا لا يقع عليها شيء عند ابي حنيفة لان الواحدة تدخل في الثلاث من طريق العموم فلا يجعل كالنقص به لهذا المعنى وعندهما وعند ابي عبد الله رحمه الله عليهم يقع عليها واحدة ويجعل كأنه نص على واحدة فكذلك لو قال لها طلقي نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لا يقع عليها شيء عند ابي حنيفة وعندهما يقع عليها

واحدة — ومنها — اذا قال المكاتب او العبد كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر ثم ادى بدل الكتابة او عتق العبد ثم اشترى عبداً فانه لا يعتق عند ابي حنيفة او قال كل عبد اشترته فيما استقبلت فهو حر فملك عبداً بعد العتق لم يعتق ايضاً عند ابي حنيفة واي عبد الله رحمة الله عليهما لان الحرية عندهما انما يتناولها اللفظ من طريق العموم فلا يجعل كلخصص به وعنهما يعتق ويجعل كلخصص به ولو قال كل مملوك اشترته اذا عتقت فهو حر فتعتق ثم ملك عبداً عتق بالاتفاق عند علمائنا الثلاثة وعند ابي عبد الله لا يعتق وكذلك لو قال لها طلقي نفسك واحدة ان شئت وطلعت نفسها ثلاثاً لا يقع شيء عند ابي حنيفة وعنهما يقع واحدة — ومنها — ان الحر اذا قال لحره اذا ملكتك فانت حرة او اذا اشتريتك فانت حرة فارتدت المرأة والعياذ بالله تعالى عن الاسلام ولحقت بدار الحرب وسيت ثم اشترهاا الحالف عند ابي حنيفة واي عبد الله رحمة الله تعالى عليهم لا تعتق لان هذه الاشياء لا تراد بهذه الالفاظ والشيء يدخل تحت اللفظ من طريق العموم لا يجعل كلخصص به وعنهما تعتق ويجعل كلخصص به ولو قال ان ارتدت عن الاسلام ولحقت بدار الحرب وسيت ثم اشتريتها تعتق بالاتفاق — ومنها — اذا قال الرجل لامرأته انت علي كاهي ولا نية له فانه لا يصير مظاهراً عند ابي حنيفة وذلك ان ظهر الام انما يدخل بطريق العموم فلا يجعل كلخصص به وعنهما يصير مظاهراً — ومنها — اذا قال آخر عبد اشترته فهو حر فاشترى عبداً ثم عبداً ثم مات عتق الاخر عند ابي حنيفة من وقت الشراء وعنهما يعتق قبل الموت بلا فصل لان معنى قوله اخر عبد اشترته اي لم اشترى عبداً اخر فبعد ان اشترى هذا الثاني فهذا الثاني حر ولو قال هكذا عتق الثاني قبل الموت بلا فصل كذلك هذا اذا دخل في عموم كلامه وكذلك هذا الجواب في الطلاق — ومنها — اذا اوصى الرجل الى وصي لا يعقل فصار عاقلاً بعد موت الموصي لم تجز الوصية اليه عند ابي حنيفة لهذا المعنى وعنهما وعند ابي عبد الله الوصية جائزة ذكر هذه المسألة في كتاب الوقف — ومنها — اذا وكل صبياً لا يعقل ان يرهن عنده هذا فعقل الصبي بعد التوكيل يرهن قال في الاصل يجوز مثل هذا على قولها وقول الامام القرشي ابي عبد الله واما علي قول الامام الاعظم ابي حنيفة ينبغي ان لا يجوز كما في مسألة الوصية الاصل عند ابي حنيفة ان القدر اذا دخله فساد قوي يجمع عليه اوجب فساد شاع في الكل كما لو باع عبيدين صفقة واحدة بالف درهم ثم ظهر ان احدهما حر فسد العقد

لهذا المعنى وحده صاحبه يجوز في حصة البدوي هذا مسائل  
 منها — اذا اسلم الرجل حنطة في شعيروزيت لم يجز عند أبي حنيفة وأبي عبد الله  
 هذا السلم في الكل لان فساد سلم الحنطة في الشعير قوي يجمع عليه فتشاع في الكل وعند  
 يجوز في حصة الزيت وكذلك لو اسلم ثوباً فوهيا في ثوب قوي وروى الى اجل ستم  
 فسد القدر في الكل عند أبي حنيفة وأبي عبد الله وعندهما يجوز في حصة المروي ولو  
 باع مبدن صفقة واحدة فاذا احدها مديرجاز البيع في البعد اذا سمي لكل واحد منهم  
 ثمتاً لو لم يسم لان هذا القدر يتناول المدير بدليل انه يلحقه اجازة البيع فلم يقارن القدر  
 فساد قوي يجمع عليه لانه يختلف فيه ويجوز بيعه اذا قضى القاضي يجوز بيعه وبغض  
 قضاؤه ومن الاثمة من يجوز بيع ام الولد وهو علي رضي الله عنه فان قيل القدر يتناول  
 الشعير ايضاً في هذه المسألة لان من العلماء من يجوز اسلام الحنطة في الشعير وهو  
 مذهب داود بن علي الاصمغاني فلم يقارن القدر فساد قوي يجمع عليه قيل له هذا خلاف  
 لا يحد به ولو قضى القاضي بقوله فانه لا ينفذ وهو كمن قضى يجوز بيع الدرهم بالدرهمين  
 واخذ بقول معاوية بن أبي سفيان لم ينفذ قضاؤه — ومنها — اذا باع حراً وعبداً في  
 في صفقة واحدة وسمى لكل واحد منهما ثمتاً لم يجز القدر فيهما عند أبي حنيفة وعندهما  
 يجوز القدر في العبد — ومنها — اذا اشترى الرجل حلياً فيه جواهر يمكن امتيازها من غير ضرر  
 بدنياً نسبة فالقدر فاسد في الكل عند أبي حنيفة وعندهما جاز في حصة الجوهر  
 — ومنها — اذا اشترى جارية بثمانية دنانير نسبة وفي حقتها قلادة من ذهب فسد القدر  
 في الكل عند أبي حنيفة وعندهما وعند أبي عبد الله القدر جائز في الجارية وكذا لو  
 باع بشرط الخيار — ومنها — ما حرج الفقهاء على قول أبي حنيفة فيمن باع درهماً على  
 ان يأخذ بنصفه فلوساً ونصفه نصفاً الا حبة فسد القدر في الكل عند أبي حنيفة وعند أبي  
 عبد الله وعندهما جائز في حصة التلوس — ومنها — اذا كاتب عبده على مائة دينار على  
 ان يرُدَّ المولى على المكاتب وصيفاً وسطاً فسلت الكتابة عند أبي حنيفة ومحمد وأبي  
 عبد الله لان ما كان بازاء الوصيف من التسمية بيع وبيع الوصيف بغير عينه لا يجوز  
 بالاجماع فلما فسد بعض القدر فساداً تاماً فسد الكل وعند أبي يوسف تبطل سيفه  
 حصة الوصيف وصح ما وراءه — ومنها — اذا اشترى خاتماً وبه صم من جوهر  
 يتنازع من غير ضرر بدنياً فقد ونسبة فالقدر فاسد في الكل عند أبي حنيفة وأبي عبد الله  
 وعندهما جائز في حصة الجوهر — ومنها — ان من باع سلوختين احدهما متروكة التسمية

عمداً فسمي لكل واحد منهما ثمناً فسد العقد في الكل عند أبي حنيفة رضي الله عنه  
وعندما يبيع في الحصة التي سمي عليها ولا يجوز في حصة الآخر — ومنها — إذا  
اشترى عشرة أقتزة من الخطة وعشرة من التمر كل قفيز وكل شاة بعشرة فوجد التمر  
تسعاً لم يجوز البيع في الكل عند أبي حنيفة وعند أبي عبد الله يجوز في تسعة أقتزة  
وتسعة من التمر وهي مسألة الجامعية — ومنها — إذا باع الرجل من رجل داراً بفنائها  
لم يجوز البيع في الكل عند أبي حنيفة لأنه فسد في حصة الفناء فشاع في الكل عند  
أبي حنيفة وعندهما جائز في الدار ولو باع داراً بطريقها جاز البيع ويقع على رقة الطريق  
إن كان لها طريق خاص وإن لم يكن لها طريق خاص فلي التطرق في الطريق  
العام وعلى هذا لا يفسد العقد عند أبي حنيفة لأن هذا الشرط مما يوجب العقد ويقضيه  
وقال زفر لا يجوز العقد في الوجهين جميعاً وعند أبي يوسف ومحمد جاز العقد في الوجهين  
وفرق أبو حنيفة بين الطريق والفناء — ومنها — إذا دفع الرجل أرضاً إلى رجلين  
مزارعة على أن الخارج بين رب الأرض وبينهما أثلاثاً وعلى أن لأحد العاملين على رب  
الأرض مائة درم فلي قياس قول أبي حنيفة وفي قول من لا يميز المزارعة لا يجوز  
وعندهما وعند أبي عبد الله جائزة بينه وبين الذي لم يشترط له الدرهم — ومنها — ما  
قال أبو حنيفة رضي الله عنه في المرأة إذا قالت لأرجلها ثلاثاً على ألف درهم وهي في  
عدة منه من تطليقة رجعية فإنه يقع تطليقتان لأنها أضافت الألف إلى ما قبل البذل  
والى ما لا يقبل البذل فالعبرة لما يقبل البذل

الأصل عند أبي حنيفة أن من جمع في كلامه بين ما يتعلق به الحكم وما لا يتعلق  
به الحكم فلا عبرة لما لا يتعلق به الحكم والعبرة لما يتعلق به الحكم والحكم يتعلق به فكانه لم  
يذكر في كلامه سوى ما يتعلق به الحكم وعلى هذا مسائل

— منها — إذا قال لقنان علي ألف درهم ولهذا الحائط لزمه الألف كلها عند أبي  
حنيفة لأن الكلام لم يتناول الحائط وعند أبي عبد الله يلزم النصف — ومنها —  
إذا قال لبيد ولبيبة أطمعاً حر أو قال هذا العبد أو هذه الدابة حرعتك البعده  
نوى أو لم ينو وعندهما لا يعتق مالم ينو — ومنها — إذا قال عبدي هذا حر أو حر إن شاء الله  
لم يعمل الاستثناء عنده شيئاً وعتق العبد وعندهما وأبى عبد الله لا يعتق وكذلك لو  
قال لأمراته وهي غير مدخول بها أنت طالق وطالق إن شاء الله تعالى عند أبي حنيفة  
يقع واحدة بآية في الحال وكذلك لو قال لأمراته وهي مدخول بها أنت طالق ثلاثاً

وثلاثاً ان شاء الله يقع الكل عند أبي حنيفة وعندهما لا تطلق فان قيل ان قال لأمراته وليبيته احداً كالمطالقي هل يقع الطلاق قيل له قياس قول أبي حنيفة يقتضي ان يقع ولكن لا رواية في هذا عنه — ومنها — لو اوصى بثلاث ماله لحي وميت فالثالث كله لحي — عنده وقابله محمد وابو عبد الله وهذا سواء علم بموته او لم يعلم وقال ابو يوسف ان علم بموته فكذلك وان لم يعلم فله النصف فان قيل اذا قال لحي وميت او دابة اوصيت الى احدهما او قال لرجل وبعيعة او كلب احدهما او حلف وقال لرجل ودابة لا اكلكما وكلم الرجل هل يحنث قيل لا يحفظ لهذه الفصول رواية عن أبي حنيفة ولكن ينبغي ان يحنث في قياس قوله — ومنها — اذا قال لفلان على كره حنطة وكسر شعير الا كره حنطة وقبض شعير لم يصح استنائه في قبض الشعير عنده لانه لم يتعلق بقوله الا كره حنطة حكم فصار بمنزلة السكنة وعندهما وعد أبي عبد الله يصح استنائه في قبض الشعير — ومنها — اذا قال لفلان على الف درهم استقر الله الاماية لم يصح استنائه الا في رواية عن أبي يوسف لان قوله استقر الله لا يستثنى به فصار بمنزلة السكنة فلم يتعلق به الحكم وعندهما يصح استنائه في قبض الشعير — ومنها — ان الرجل اذا نظر الى كوزين فقال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز وفي هذا الكوز فامراته طالقي فاذا احده الكوزين لا ماء فيه وفي الاخر ماء فان اليمين يتخذ على الكوز الذي فيه ماء عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فان لم يشرب الكوز الاخر حتى ارى حنث وعندي يوسف يتعلق اليمين بهما جميعاً حتى لو لم يشرب ما في هذا الثاني لم يحنث وكأنه لم يحلف — ومنها — اذا قال الرجل لأمراته انت طالقي ثلاثاً او واحدة ان شاء الله لا يصح استنائه ويقع الطلاق عند أبي حنيفة وعندهما يجزأه

الاصل عند أبي حنيفة ان ما يعتقده اهل القمة ويدبونه يتركون عليه وعندهما لا يتركون وعليه هذا مسائل

— منها — ان التمي اذا تزوج امرأة ذميمة في عدة زوج ذمي بتركان عند أبي حنيفة وعندهما يفرق بينهما — ومنها — اذا تزوج التمي ذات رحم محرم منه لا يفرق بينهما ما لم يترافعا الى حاكم المسلمين عنده وعندهما اذا رفع احدهما يفرق — ومنها — اذا تزوج المجوسي امه ودخل بها تم اسلم وقذفه انسان بالزنا يحد فاذنه عنده أبي حنيفة لانها عنده كانا يقران على ذلك فلم يكن الدخول بها زناً فيحد فاذنه وعندهما لا يحد — ومنها — ان المجوسي اذا تزوج ذات رحم محرم منه لزمته النفقة عنده لانها بقران



على ذلك وحدها لا تنقذ عليه لأنها لا يقران على ذلك المقد — ومنها — إذا تزوج  
 فنية على أن لا مهر لها جاز المقد عنه ولا مهر لها وإن أسلما وحدها يجب لها مهر مثلها  
 إذا أسلما وإن طلقها قبل الدخول وجب لها المنة \*

الأصل عند أبي حنيفة رضي الله عنه وأرضاه أن من أخبر بخبر وأصدق خبره علامة  
 لا يقبل قوله إلا ببيان تلك العلامة كمن ادعى على آخر شجة فأنه يؤثر بإظهار تلك  
 الشجة وعلى هذا مسائل

— منها — أن ولي الصغير أو الصغيرة إذا أخبر بكنكاح سابق لا يقبل قوله عند أبي  
 حنيفة رضي الله عنه إلا باليعة فلا يقبل قوله لأن لأصدق خبره علامة وهي اليعة ولا  
 يقبل قوله ما لم تثبت تلك العلامة وعند أبي عبد الله يقبل قوله من غير بيعة  
 وكذلك وكيل الرجل أو وكيل المرأة إذا أخبر بكنكاح سابق والموكل منكر لا يقبل قوله  
 عند أبي حنيفة وأبي عبد الله إلا ببيعة وعندهما يقبل قوله وأما مولي الأمة إذا أخبر  
 بكنكاح سابق على أمته يقبل قوله من غير بيعة إلا رواية رواها أشجب بن أبي القاسم عن  
 أبي يوسف أنه قال لا يقبل وأخذ فيه بالاحتياط لأنه فرج وعلى هذا قال أبو حنيفة وأبو  
 يوسف في شاهدين شهدا على رجل يشرب الخمر لا تقبل شهادتهما ما لم يوجد منه راحة  
 الخمر لأن لأصدق خبرهما علامة وعند محمد وأبي عبد الله يقبل ويحد وكذلك الأمة لا  
 يقبل قولها من غير بيعة وكذلك العبد لأن لأصدق خبره علامة وعند محمد يقبل قولها  
 وعلى هذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال في صاحب المال إذا قال دفعت  
 الزكاة إلى مصدق غيرك وكان في تلك السنة مصدق آخر غيره لا يقبل قوله حتى يأتي  
 بالعلامة لأنه أخبار فيكون لأصدق خبره علامة وهي البراءة وفي ظاهر الرواية يقبل قوله  
 من غير برادة

الأصل عند أبي حنيفة أن سبب الاتلاف متى سبق ملك المالك فأنه لا  
 يوجب الضمان على الخلف لمن حلت الملك له كمن قطع يد عبد إنسان فباعه المالك وسرى  
 إلى نفسه في يد المشتري من ذلك القطع لا ضمان على الجاني لا لباع ولا للمشتري \* وعلى هذا  
 قال أبو حنيفة في رجلين اشتريا ابن أحدهما أنه يعق على الأب ولا يضمن الأب لأن  
 سبب الاتلاف سبق ملك المشتري فيه وهي القرابة وعندهما وعند أبي عبد الله يعق ويضمن  
 إذا كان موصراً وكذلك إذا وهب لها ابن أحدهما أو أوصي لها بابن أحدهما فهو على هذا  
 الاختلاف وقال بعض الناس لا رواية لهذا وعلى هذا قال أبو حنيفة في رجل باع نصف

عبد من اب العبد انه يعتق عليه ولا ضمان على الاب لان سبب الاتلاف سبق ملك  
الاب فيه وهي القرابة وعندها يضمن نصف قيمته ان كان موسراً وعلى هذا قال ابو  
حنيفة في الرجلين غصبا ابن احدهما وغرما القيمة انه يعتق ولا ضمان على الاب لان  
سبب الاتلاف سبق ملك المالك فيه وعندها يضمن وعلى هذا قال لو غصب عبداً  
ففيه وقضى عليه بالقيمة وكفل بقيته رجل بغير امره ثم اعتقه احدهما ثم اخذا بالضمان  
معاً انه ينفذ المتق من اعتقه ولا يضمن عند ابى حنيفة وعندها وعند ابى عبد الله  
يضمن اذا كان موسراً

— الاصل عند ابى حنيفة رضي الله عنه وارضاه ان الاذن المطلق اذا تهرع  
عن التهمة والخيانة لا يختص بالعرف وعندها يختص وعلى هذا مسائل

— منها — ان الوكيل بالبيع اذا باع بما عز وهان وباي ثمن كان جاز عند ابى  
حنيفة لان الاذن مطلق والتهمة متنية فلا يختص بالعرف وعندها وعند ابى عبد الله  
يختص — ومنها — ان المولى اذا اذن لعبده في النكاح عند ابى حنيفة ينصرف الى  
الصحيح والقاسد جميعاً وعندها وعند ابى عبد الله ينصرف الى الجائز دون القاسد  
— ومنها — ان المودع اذا سافر بالوديعة جاز له ذلك عند ابى حنيفة اذا كان الطريق  
آمناً سواء كان لها حمل وموئنة او لم يكن لها وعندها ان لم يكن له حمل وموئنة له  
ذلك وان كان له حمل وموئنة لم يميز له ذلك — ومنها — ان الرجل اذا وكل وكيلاً يشتري  
له جارية يسمي له جنساً ولم يسم له ثمنها وصفتها فاشترى عمياء او مقطوعة اليدين او الرجلين  
بثمن يساوي ذلك جاز عند ابى حنيفة وعندها وعند ابى عبد الله لا يجوز ولو انه اشترى جارية  
مقطوعة احدى اليدين او احدى الرجلين جاز بالاتفاق — ومنها اذا وكل وكيلاً يبيع عبداً  
له بعينه مطلقاً فباع نصفه جاز عند ابى حنيفة سواء كانت حصته من الثمن قليلاً او كثيراً  
وعندها لا يجوز الا ان يبيع نصفه الاخر — ومنها — اذا وكل وكيلاً يبيع عبداً له بعينه  
ولم يسم له ثمن فباعه الوكيل مع عبد لثمنه جاز عند ابى حنيفة سواء كانت حصته عبد  
الموكل من الثمن قليلاً او كثيراً وعندها لا يجوز الا ان تكون حصته من الثمن مقدار  
قيمته او قصاصاً يتغابن الناس في مثله — ومنها — اذا وكل وكيلاً يبيع عبده وامره  
ان ياخذ بثمنه رهناً فباع وارتهن بثمنه رهناً قليلاً او كثيراً جاز عند ابى حنيفة وعندها  
وعند ابى عبد الله لا يجوز الا ان يكون الزمن مثل ثمن العبد او اقل مما يتغابن الناس  
في مثله فلو قال يبع وارتهن رهناً وثيقاً فارتهن رهناً وحط خطأ لم يتغابن الناس في مثله

لم يجوز بالاتفاق — ومنها — اذا وكل طالب القصاص وكيلًا بالصلح فصالح على قليل او كثير جاز عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي عبدالله لا يجوز الا ان يكون قصاصًا يتقايين الناس في مثله (١) ولو وكل المطالب بالقصاص وكيلًا بالصلح فصالحه فزاد على الدية فان ضمن جاز وان لم يضمن لم يجوز — ومنها — ان الوكيل بالنكاح اذا زاد في مهر المرأة زيادة لا يتقايين الناس في مثلها جاز عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز الا بما يتقايين الناس في مثلها وكذلك الوكيل بالغلخ على هذا الخلاف — ومنها — الوكيل بالنكاح اذا زوج من الموكل امرأة لا تليق فيه جاز نحو ان يزوجه امة والرجل من قریش او يزوجه ذمية والرجل مسلم جاز عنده وعندهما وعند ابي عبدالله لا يجوز — ومنها — لو وكل وكيلًا بان يزوجه منه امرأة بعينها فارتدت والياذ بالله تعالى ولحق بدار الحرب ثم سبت واشترت فزوجها الوكيل منه جاز عنده وعندهما لا يجوز — ومنها — ان الوكيل يبيع الجارية اذا باع وشرط الخيار لنفسه وقيمتها الف وزادت قيمتها في مدة الخيار حتى صارت تساوي الثمن فاجاز الوكيل البيع في مدة الخيار جاز عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز وكذلك اذا لم يجوز ولم يطل الخيار حتى مضت مدة الخيار جاز لانه يملك الانسان الانداء بهذا فملك الخيار عند ابي حنيفة فملك الاجازة وعند محمد لا يجوز في الوجهين جميعًا وعند ابي يوسف وابي عبد الله ان اجاز لم يجوز وان مضت مدة الخيار جاز البيع ولا خلاف ذكر في رواية هشام — ومنها — اذا اطار احد المتفاوضين انسانًا متاعًا ليرهنه جاز عند ابي حنيفة عليهما وعندهما وعند ابي عبدالله يجوز عليه خاصة — ومنها — المتفاوضين بكفالة فانه يجوز كفالته على نفسه وعلى تركه عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي عبدالله لا يجوز على تركه — ومنها — اذا وكل وكيلًا بان يؤجر داره مطلقًا وجعل مدة الاجارة عشر سنين او اكثر حاز عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي عبدالله لا يجوز — ومنها — العبد المأذون الوصي المأذون او المكاتب اذا باع او اشترى بالغين

(١) في المسئلة غموض توضيحه ان المطالب بالقصاص اذا وكل وكيلًا بالصلح ولم يسم له شيئًا فصالح وزاد على الدية فان ضمن هذا الوكيل المال جاز الصلح وزمه المال ثم ان كانت الزيادة مما يتقايين الناس في مثلها لزم الموكل والا لا وان لم يضمن فعند ابي حنيفة يلزم الموكل ما صالح عليه الوكيل سواء كانت الزيادة مما يتقايين في مثلها او لا وعندهما لا يجوز الا ان تكون الزيادة يسيرة ومنه يعلم وجه اتصال هذه المسئلة بالقاعدة السابقة ( كما في الحزاة الاكل )

الفاحش جاز عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز كذلك عند الامام القرشي أبي عبد الله  
 الشافعي فاما اذا باع او اشترى بما يتغابن الناس في مثله جاز عند أبي حنيفة وعندهما  
 - ومنها - المضارب لو شريكي العنان او المفاوضة اذا باع احد من هؤلاء بمجاورة قليلة  
 او كثيرة جاز عند أبي حنيفة وعندهما وعند أبي عبد الله لا يجوز الا بما يتغابن الناس  
 في مثله واذا اشترى احد من هؤلاء بنين فاحش لا يتغابن الناس في مثله  
 لا يجوز بالاتفاق \* والوصي والاب والجد والقاضي اذا باع احدهم هؤلاء الاربعة مال  
 اليتيم باقل من قيمته او اشترى له باكثر من قيمته بما لا يتغابن الناس بمثله فنفسه لا يجوز  
 من هؤلاء الاربعة بالاتفاق - ومنها - اذا اشترى العبد المأذون له بالتجارة جارية  
 ثم زادت في يده بعد القبض زيادة كثيرة ثم تعابلا جازت الاقالة عند أبي حنيفة  
 وعندهما وعند أبي عبد الله لا يجوز الا بما يتغابن الناس في مثله - ومنها - اذا  
 وكل الرجل رجلاً ليشترى عبداً بعينه فاشتراه الوكيل ثم وجده معيباً قبل ان يقبضه  
 فرضي به قال في كتاب الصرف على قياس قول أبي يوسف ومحمد يجوز رضاه على  
 الموكل ان كان العيب غير فاحش فان كان فاحشاً يجوز على نفسه ولا يجوز على موكله  
 ولم يذكر قول أبي حنيفة يجوز رضاه على الأمر ولكن ذكر محمد في السير الكبير ان  
 قياس قول أبي حنيفة يجوز رضاه على الأمر سواء رى او لم يرض او كان فاحشاً او  
 غير فاحش - ومنها - اذا وكل وكيلاً بان يصرف له هذه الدراهم بالدنانير فصرفها  
 بدنانير شامية او كوفية جاز عند أبي حنيفة وعندهما وعند أبي عبد الله لا يجوز الا ان  
 يصرّفها بالشامية وقد قيل ليس في الاصل خلاف في هذه المسألة وانما افتى كل  
 واحد منهم على ما عاين من التقدي في زمانه وعصره - ومنها - ان الوصي اذا اشترى  
 مال اليتيم لنفسه باكثر من قيمته او باع مال نفسه من الصبي باقل من قيمته جاز  
 عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز ولو باع مال اليتيم من نفسه بمثل قيمته او اقل ثم  
 يجوز بالاتفاق فان قيل لو استاجر عبداً للخدمة لم يكن له ان يخرج من البلد وان كان  
 الاذن مطلقاً قيل له انما يملك الاستخدام بالنهار دون الليل فلم يكن الاذن مطلقاً عاماً  
 واللفظ اذا استثنى من العموم حمل على شخص مخصوص قيل العبد المذنون والوصي  
 وانكاتب لا يجوز اصطناعهم فلم جاز البيع من هؤلاء بمجدة وفيها سلطان معروف  
 قيل له موضوع العقد الاسترباح والمجاورة معدول بها عن موضوعها والعبارة لموضوع

المعدول لا للمعدول بها عن سننها الا ترى ان هؤلاء لو اعتقوا عبدًا على مال لم يجوزوا ان كان بأكثر من قيمته لان موضوع التقى اصطناع المعروف والزيادة عن القيمة معدول بها عن موضعها فالعبارة للموضوع دون المعدول بها وكذلك لو وهب واحد من هؤلاء بشرط العوض الكثير لم يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف لان موضوع الهبة الاصطناع فاعتبر موضوعها

الاصل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ان ما حصل مفعولاً بأذن الشرع كان كأنه حصل مفعولاً بأذن من له الولاية من بني آدم وعند أبي حنيفة يدرج فيها بشرط السلامة كما تقول في رمي الصيد هو مأذون بشرط السلامة حتى انه لو اصاب انساناً يضمن وطى هذا مسائل

— منها — اذا كسر سائر المعازف والملاهي لا يضمن عندها لانه حصل مفعولاً بأذن الشرع فصار كأنه حصل مفعولاً بأذن من له الولاية وأبو حنيفة يقول اذن له الشرع بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط السلامة من غير ان يتلف مالا — ومنها — ان الرجل اذا علق قنديلًا في المسجد وهو من غير اهل المسجد او بسط البواري او التي فيه الحصير فتولد منه الهلاك لم يضمن عندهما وعند أبي عبد الله لانه فعل بأذن الشارع وعند أبي حنيفة يضمن لان السلامة فيه شرط — ومنها — ان الرجل اذا قعد فيه غير منتظر للصلاة فضر به انسان فتلف لم يضمن عندهما وعند أبي عبد الله لان الشرع اذن في الدخول في المسجد وعند أبي حنيفة يضمن لان السلامة فيه شرط — ومنها — لو وجب القصاص على رجل في نفسه فقطع الولي يد القتيل ثم عني عن القصاص لا يضمن ارتش اليد عندهما وعند أبي عبد الله لان الشارع اباح له اتلاف يده فصار كأنه هو اباح نفسه فقال اقطع يدي فقطعها ولو كان كذلك لا يضمن بهذا هنا وعند أبي حنيفة يضمن دية اليد اذا عني عن القصاص — ومنها — اذا وجب القصاص على رجل في يده او في رجله او في عينه فاستوفى القصاص منه من له الحق فأت من ذلك القصاص تضمن عاقلة القاطع التاني وهو المقطوعة يده الاول الدية عند أبي حنيفة وعنهما وأبي عبد الله لا يضمن \* لا يبي حنيفة ان الشرع اذن له في القطع بشرط السلامة ويجوز ان يشترط عليه السلامة في العاقبة لانه مخير والمخير في الشيء يجوز اشتراط السلامة عليه في العاقبة بخلاف الامام في قطع يد السارق اذا سرى الى النفس لانه مكلف لا مخير فلا يجوز اشتراط السلامة عليه في العاقبة وهما يقولان

الشرع اذن له في القطع فصار كانه هو الذي اذن له بنفسه ان يقطع يده ولو اذن له بنفسه قطعها فسرى الى النفس ومات لا ضمان عليه ولا على العاقلة كذا هذا — ومنها — قول ابي يوسف في الملتقط اذا ترك الاشهاد فهلكت القطة في يده انه لا يضمن عند ابي يوسف لانه اخذ باذن الشرع وعند ابي حنيفة ومحمد يضمن لان الشرع اذن له في الاخذ بشرط السلامة

الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله انه اذا صحت التسمية لا يعتبر مقتضي التسمية واذا لم تصح يعتبر المقتضي وعلى هذا مسائل

— منها — اذا باع الرجل قطعاً من الغنم كل شاة منها بشرة ولم يسم جماعتها فان العقد لا يصح عند ابي حنيفة رحمه الله وابي عبد الله لما ان التسمية لم تصح فاعتبر فيه المقتضي وهو الجمالة ولو قال اشتريت منك هذا الغنم وهي مائة شاة كل شاة بشرة وجملة الثمن الف درهم فاذا هي تسعون شاة فالبيع جائز لان التسمية قد صحت فلم يعتبر المقتضي ولم يحكم بفساد العقد وان كان فيه جمالة — ومنها — اذا اوصى الرجل بثلث ماله لرجل ونصف ماله لرجل آخر فانهما يشتركان في الثلث لان تسمية النصف لم يصح عند ابي حنيفة فصار كانه اوصى لرجل بثلث ماله وللآخر بالثمن مائة وثلاث مائة الخمسة درهم فتمت الخمسة يتبعها اثلاثاً لان تسمية الالف في الظاهر صحيحة فلم يعتبر المقتضي — ومنها — اذا كان لرجل جارية فولدت ثلاثة اولاد في بطون مختلفة في ملكة وليس لم نسب معروف فقال المولى احد هؤلاء ابني ولم يبين حتى مات فانه لا يثبت نسب واحد منهم ويعتق من كل واحد منهم ثلثه وعتقت الام لان الام لاحظ لها في التسمية فاعتبر فيها المقتضي ومقتضى قوله احدم ابني اي ان لكل واحد من الاولاد حظ من من التسمية فلم يعتبر فيهم المقتضي فبطل اعتبار النسب وبقي اعتبار العتق فيعتق من كل واحد منهم ثلثه وهو قول ابي حنيفة وابي عبد الله وعندهما عتقت الام كلها واما الاكبر ثلثه ومن الاوسط نصفه والاخر كله قالوا لان قوله احدم ابني يقتضي عرية الاصغر على كل حال فصار كالام وتبين ذلك انه ان عني عتق الاكبر ولاوسط عتق الاصغر وان عني الاصغر ايضاً عتق فاذا هو يعتق في الاحوال كلها والاوسط يعتق في الحالين فيما اذا عني عتق الاكبر او عني عتق الاوسط والاكبر يعتق في حالة واحدة وهو اذا عناه

الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله انه يعتبر التهمة في الاحكام مكل من فعل فعلاً وتمكنت التهمة في فعله حكم بفساد فعله وعلى هذا مسائل

— منها — الوكيل بالبيع اذا باع عن لا تجوز شهادته له لا يجوز بيعه لانه منهم  
 في بيعه من ابيه وامه واولاده وامراته وعندهما واي عبد الله يجوز وكذلك الوكيل  
 بالسلم اذا سلم من لا تجوز شهادته له لا يجوز وعندهما يجوز — ومنها — ابن  
 المريض اذا قال لامرأته قد كنت طلقك في الصحة واقتضت عدتك فصدمت  
 المرأة ثم اوصى لها بوصية او اقر لها بدين فان عند ابى حنيفة لها الاقل من الميراث  
 من الوصية او من الاقرار لانه منهم في فعله لجواز انه لما عرف انه لا يصيبها  
 الا الربع او الثمن احتال بهذه الحيلة حتى يصل لها اكثر من حقها وعندهما واي عبد الله  
 الاقرار لها جائز والوصية لها جائزة كما جاز لسائر الاجنبيات سومتها — اذا باع المريض  
 ماله من وارثه باضعاف قيمته لم يجوز عند ابى حنيفة لانه منهم لجواز انه اراد ايثاره على  
 سائر الورثة بعين من اعيان ماله وعندهما واي عبد الله يجوز بيعه — ومنها — اذا اشترى  
 الرجل من ابيه او من لا تقبل شهادته له يكره بيعه مراعاة من غير بيان عند ابى حنيفة  
 لانه منهم يجري بينه وبين هؤلاء من الحط والاغاض مالا يجري بينه وبين غيرهم وعندهما  
 واي عبد الله يجوز بيعه من غير البيان مراعاة — ومنها — اذا باع الرجل شيئا وسلم ولم  
 يبعث الثمن ثم اشتراه ابوه او ابنه باقل من الثمن الاول لا يجوز شراؤه عنده وعندهما  
 واي عبد الله يجوز — ومنها — اذا اقر لوارثه والاجنبى بدين وانكر الاجنبى الشركة  
 وقال ليس للوارث معي شركة او مجد الوارث الدين وقال ليس له عليه دين فسد الاقرار  
 في الكل عند ابى حنيفة واي يوسف وعند محمد واي عبد الله الاقرار في حق الاجنبى  
 جائز اذا مجد الوارث الشركة وهو قول زفر ولو صدقه (١) لم يجوز اقراره بالاتفاق — ومنها —  
 اذا شهد الوصى للوارث الكبير بدين على الميت لا تجوز شهادته بخلاف ما لو شهد  
 الاجنبى عند ابى حنيفة وعندهما وعند ابى عبد الله تقبل — ومنها — غيرا لاب والجد  
 اذا زوج الصغير او الصغيرة ثم ادركا قال ابو حنيفة ومحمد وابو عبد الله لهما الخيار  
 لانه صدر العقد من هو منهم في عقده فثبت لهما الخيار وقال ابو يوسف لا خيار  
 لهما — ومنها — اذا وضعت المرأة نفسها في كفوفه وقصرت عن مهر مثلها فلاولياء  
 حق الاعتراض عند ابى حنيفة لانها متهمة في حق حط المهر فالحق ذلك هوانا وعار  
 بالاولياء فجعل لهم حق الاعتراض وعند ابى يوسف واي عبد الله لا اعتراض لهم وقول  
 محمد لا بصور — ومنها — اذا قال الرجل لامرأته سيفه صحت اذا ضلعت كذا فانت

طالق ولا بد لها من ذلك الفعل وفعلت ذلك في مرض الزوج ثم مات الزوج من ذلك المرض فانها ترت عند ابي حنيفة وتابعه ابو يوسف لانه قصد الاضرار بها حين علي الطلاق بفعل لا بد لها منه ودام على ذلك حتى مات فصار متهما وعند محمد وابي عبد الله لا ترت — ومنها — اذا اقر المريض بدين لامرأته ثم طلقها قبل الدخول بها ثم تزوجها بعد ما بان منه ثم مات من ذلك المرض قال ابو يوسف في الاصل لا يجوز اقراره لها وقيل ان قول ابي حنيفة مثل قوله وانما لم يجوز هذا الاقرار لانه قد لحقته تهمتان لانها كانت وارثة قبل الاقرار ثم صارت وارثة قبل الموت فلزمه وقت الموت والحيلة فيما بينها موهومة وعند محمد جاز اقراره لها — ومنها — اذا اكراه الرجل على ان يقر لفلان بالف درهم فقال المكروه لفلان الغائب على الف درهم وانكر الغائب الشركة لم يجوز اقراره للغائب لانه متهم لجواز احتياله بهذه الحيلة ليكون المال بينهما نصفان وعند محمد جاز كما في الاقرار من غير اكراه — ومنها — اذا وكل الرجل رجلاً يشتري له عبدًا بغير عينه بالف درهم فاشترى وهو قائم في يده وقال اشتريته لك وقال الموكل بل اشتريته لنفسك والثمن غير منقود فالقول قول الموكل عند ابي حنيفة لانه متهم لجواز انه اشتراه لنفسه فلم ترض به نفسه فاراد الزامه على موكله وعندها وعند ابي عبد الله القول قول الوكيل — ومنها — اذا اسلم الرجل على يدي رجل ووالاه ثم اقر بجميع ماله لرجل آخر ثم تحول ولاؤه الى رجل آخر ثم عاد اليه قال ابو يوسف لا يجوز اقراره لانه تمكنت فيه تهمتان ولا رواية عن ابي حنيفة في هذه المسائل نصاً فيجوز ان يكون قوله مثل قول ابي يوسف وعند محمد الاقرار جائز — ومنها — ان امان العبد المحجور لا يجوز عنده وعند ابي يوسف يجوز وتابعه ابو عبد الله لانه متهم في الامان فلا يجوز قياساً على القمي ووجه التهمة ان العبد له قرابة وعشيرة في دار الحرب فيؤثرهما على المسلمين فصار كالقبي ولا يلزم على هذا ما راعى ثم آمن لانه اعتق واطلق وزالت يد المولى عنه واختار المقام في دارنا مع قدرته على العود الى دار الحرب فقد ارتفعت التهمة فان قيل لو اذن له المولى في القتال جاز امانه قيل لا يأذن له المولى الا بعد يقينه انه يؤثر مصلحة المسلمين على اهل دار الحرب فان قيل فيستدل باسلامه على انه يؤثر منفعة المسلمين على الكفار قيل له بنفس الاسلام لا يستدل لانه مكروه على ذلك والا كراه يمنع تحقيق ما اكراه عليه الا يرى انه اذا ادعت المرأة المكروهة على الكفر انها بانته منه لا يلتفت الى قولها بخلاف الطائفة



الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان ملك المرتد يزول بنفس الردة زوالاً موقوفاً  
وعندها وعند ابي عبد الله مالم يقض القاضي بلحوقه بدار الحرب لا يزول وعلى هذا مسائل  
— منها — ان المال المكتسب في حال اسلامه يكون ميراثاً عند ابي حنيفة لان  
بنفس الردة زالت املاكه الى ورثته وهو مسلم فحصل توريث المسلمين من المسلم والمكتسب  
في حال رده يكون فينا لان بالردة زالت العصمة عن دمه فكذلك العصمة عن ماله وعندها  
المالان جميعاً لورثته لان القاضي لم يقض بلحوقه بدار الحرب فلم يزول ملكه عنه وعند  
الامام ابي عبد الله الشافعي المالان جميعاً لبيت المال — ومنها — اذا قتل المرتد انساناً خطأ  
وله مال اكتسبه في حال اسلامه ومال اكتسبه في حال رده على قول ابي حنيفة في  
رواية الجامع الصغير يجب الدية في المال الذي اكتسبه في حال اسلامه وفي الرواية  
الاخرى في المال المكتسب في حال رده لان الكسب الذي كان حاصلًا في حال اسلامه  
زال عنه بنفس الردة بنوع زوال وعندها يجب في المالين جميعاً لان حقه باق على ملكه  
مالم يقض القاضي بلحوقه بدار الحرب — ومنها — ان عقود المرتد سقيمة عند ابي حنيفة  
لانه زال ملكه بنفس الردة زوالاً موقوفاً فوقف عقودهم بحسب توقف ملكه وعندها لا يتوقف  
لان ملكه لم يزول مالم يقض القاضي بلحوقه بدار الحرب

الاصل عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله ان حقوق الاشياء معتبرة باصولها وقد  
اعتبرها ابو نينة ملحقة كذلك في كثير من المباحث على هذا خلافاً في مسائل  
— منها — ان التدبير لا يجزئ عندها لانه حق من حقوق العتق فلما لم يجزئ العتق  
فكذلك الذي هو حق من حقوقه وجزء من اجزائه لا يجزئ وعند ابي حنيفة والى عبد  
الله يجزئ — ومنها — ان العبيد تقسم عندها ولو طلب احدها التهاى في الغلة  
يجزئ الآخر عندها لانه يجزئ احدها على القسمة في اصل العبيد فكذلك فيما هو حق  
من حقوق العبيد وعند ابي حنيفة لا يقسم العبيد فكذلك لا تقسم حقوق العبيد  
— ومنها — اذا تزوج الرجل اخت ام ولده في عتبتها عندها يجوز لان العدة من حقوق  
الملك واصل الملك لا يمنع فكذلك لا يمنع حقه نكاح اختها وعند ابي حنيفة يمنع نكاحها  
عدة اختها — ومنها — اذا حجر المولى على عبده وفي يده كسب ثم اقر هذا العبد بدين  
لا يجوز اقراره لانه لما اذن له في التجارة جاز اقراره في رقبته وكسبه فلما حجر عليه لم  
يجز اقراره في رقبته فكذلك في كسبه لانه من توابع الرقبة وعند ابي حنيفة لا يجوز اقراره  
بعد الحجر في رقبته ويجوز اقراره في كسبه لان الاذن في التجارة والتجارة باقية بدليل

انه يقضي ديونه التي للناس عليه بعد الحجر — ومنها — اذا ادعت امة على مولاه انه استولعها وانا ام ولده وانكر المولى لا يستخلف المولى عند ابى حنيفة وعندها يستخلف لان اموية الولد تابعة لثبوت النسب ويستخلف عندها في اثبات النسب فكذلك في توابعه — ومنها — اذا كانت الامة في يدي رجل فقالت انا ام ولد فلان او مكاتبة او مديرة له فصدقها فلان وانكر ذو اليد قال ابو يوسف القول قولها لانها ادعت حقاً من حقوق الحرية ولم ترق لذي هي في يده بالرق مطلقاً في الحال ولو ادعت انها حرة الاصل كان القول قولها وكذلك اذا ادعت حقاً من حقوق الحرية وعنده ابى حنيفة ومحمد لا يقبل قولها وكذلك قال ابو يوسف وابو عبد الله في امة في يد رجل ادعت انها معتقة فلان فصدقها فلان وانكر صاحب اليد القول قولها وقول المقر له وذكر في بعض الكتب ان قول محمد مثل قول ابى يوسف والمعنى فيه انها ادعت الحرية ولم ترق لذي هي في يده في الحال بالرق فالقول قولها انها حرة وفرق محمد بين هذه المسألة وبين الاولى لانها في الاولى قد اقرت بالرق وكذلك قول ابى يوسف ومحمد في غلام في يد رجل فقال انا ابنك من ام ولدك هذه وانا حر فكذب المولى ان القول قوله وهو حر وعنده ابى حنيفة وابى عبد الله هو رقيق

الاصل عند ابى حنيفة ان ام الولد ليست بمال ولا قيمة لها وعلى هذا مسائل

— منها — ان غصبها غاصب لا يضمن اذا هلك في يده لانها ليست بمال وعنده ابى يوسف ومحمد وابى عبد الله يضمن — ومنها — ان احد اوليين لم يعتقها لا يضمن لشريكه لان نصيب شريكه لم يكن مالا فلا يضمنه بالاتلاف عنده وعندها وابى عبد الله يضمن — ومنها — اذا اشتراها انسان فقبضها وهلك في يده لا يضمن قيمتها عند ابى حنيفة وعندها وابى عبد الله يضمن — ومنها — اذا كانت ام ولد بين رحلين فوات احدها عتقت وهي تسعى للحي فباقي من قيمتها عند الامام وعندها وعند الشافعي تسعى للحي في نصف قيمتها — ومنها — اذا باع جارية فولدت عند المشتري لاق من ستة اشهر ومات وبقي الولد فادعى البايع ان الولد منه ثبت النسب ورجع جميع اثنى عند ابى حنيفة ولا يحط شيئاً باذاء الام لان ام الولد لا قيمة لها عنده وعندها وعند ابى عبد الله يحط بقدر قيمة ام الولد لان لها قيمة عندها

الاصل عند ابى حنيفة واحمد بن كل عموك اغل غلة او وهب له هبة فائتلة والمبة للمولى ثم المالك وانقض سواء كان في ضمان المالك او في غير ضمان لان الغلة مملوكة ومالك الاصل هو الكفا على كل حال ومن اقص صاحبه ان ابعد ذاتك في ضمان

لأنه قال الله له ثم للملك لو انتقض فان كان في ضمان غيره فملك الغلة موقوف حتى يظهر  
لكم به له الملك ام لا وعلى هذا مسائل

— منها — قال ابو حنيفة في رجل يبيع العبد على ان البائع بالخيار قبض المشتري  
العبد فاعل في بده غلة ثم البيع او انتقض فالبائع احق بالغلة لان العبد لم يخرج  
عن ملكه وعندها الغلة موقوفة لانها كانت في ضمان المشتري على ملك البائع  
— ومنها — قال ابو حنيفة في المشتري اذا كان بالخيار وقد قبض المشتري الجارية  
فاغلت غلة في يد المشتري فملك الغلة موقوف لان الاصل عنده انه خرج عن ملك  
البائع ولم يدخل في ملك المشتري وعندها وعند ابي عبد الله الملك قد تم للمشتري فاذا  
غل في ملكه او في ضمانه كانت الغلة له \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل غصب من  
رجل آخر جارية فباعها فاعلت في يد الغاصب او في يد المشتري غلة ثم اجاز رب  
الجارية البيع فاعلة لرب الجارية على كل حال وقال صاحباه الغلة للمشتري ان اجاز  
وان ابطل فرب الجارية \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل تزوج امرأة على جارية ولم  
يدفعها اليها حتى اكنست كسبا ثم طلقها قبل الدخول بها ان الغلة والكسب للمرأة عند  
الامام وعندها وابي عبد الله نصف الكسب والجارية جميعا \* وعلى هذا قال ابو حنيفة  
اذا اشترى جارية ولم يقبضها حتى اغلت في يد البائع غلة ثم انتقض البيع بخيار الرؤية  
او هلاك قبل القبض فان الغلة للمشتري على كل حال وعندها وابي عبد الله الغلة للبائع  
اذا انتقض البيع

الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان الحقوق اذا تعلقت بالذمة وجب استيفؤها  
من العين فاذا ازدحمت في العين وضاعت عن ايفائها قسمت العين على طريق العول  
وكذلك كل عين اذا ازدحمت فيها حقوق لافى العين تقسم ايضا على طريق العول  
واذا كانت الحقوق متعلقة ببعضها قسمت بينهم على طريق المنازعة وعندهما كل عين  
تضايقت عن الحقوق نظر فيها فما كان منها لو انقرض صاحبه لا يستحق العين كلها فان  
العين تقسم على طريق المنازعة وما كان منها لو انقرض صاحبه استحق الكل وانما ينقصه  
انضمام غيره اليه فانه يقسم على طريق العول \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في دار واحدة في  
يد رجل يدعى مدجل كلها والاخر نصفها واقاما جميعا اليه انهما تقسم بينهما على طريق  
المنازعة وتقسم ارباعا وعندهما تقسم على طريق العول اطلاقا \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في  
مدبر قتل قتيلا خطأ وقتيلا عمدا ولها وليان فعلى احد الوليين عن العمد قسم فية

المدر بين ولي الخطاء وولي العمد اثلاثاً عند أبي حنيفة

في عين القيمة وأما حقهم في القيمة فلم حتى الضرب بها في قيمته صدر حقوق الغرماء \*  
إذا ضاقت عنها التركة وعندها تقسم لرباعاً على طريق المنازعة \* وعلى هذا قال أبو حنيفة  
في عبد بين اثنين إذا له في التجارة فاداه أحد المولدين ديناً مائة وأداه اجنبي مائة فبيع  
العبد بمائة أنها تقسم بينهما اثلاثاً على طريق العول وعندها تقسم أرباعاً على طريق  
المنازعة \* وعلى هذا قال أبو حنيفة إذا أوصى الرجل سيف لرجل وب نصف ذلك لرجل  
آخر والسيف يخرج من الثلث فإنه يقسم بينهما اثلاثاً على طريق العول وعندها أرباعاً  
على طريق المنازعة \* وعلى هذا قال أبو حنيفة في الوصايا إذا اجتمعت في المال وكانت  
أكثر من الثلث فاجازت الورثة قال المال يقسم على طريق العول وعندها على طريق  
المنازعة يأنه إذا أوصى الرجل لرجل بكل ماله ولا غير بنصف ماله فاجازت الورثة قسم  
المال بينهما على طريق العول عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما على طريق المنازعة  
الأصل عند أبي حنيفة أن الإنسان يجوز أن لا يملكه الشيء بنفسه قصداً ويملكه  
بتفويضه إلى غيره ويجوز أن لا يملك الشيء قصداً ويملكه حكماً وعلى هذا مسائل

— منها — أن المسلم إذا وكل ذمياً يشتري له خمرًا جاز عند أبي حنيفة وعندها  
لا يجوز توكيله ويكون شراؤه لنفسه — ومنها — أن المحرم إذا وكل حلالاً أن يشتري  
له صيداً جاز توكيله عند أبي حنيفة وعندها لا يجوز ويكون شراء الحلال لنفسه  
— ومنها — إذا باع شيئاً مسلم ولم يقبض الثمن ثم وكل بشارته فاشتراه وكيله باقل  
من الثمن الأول جاز عند أبي حنيفة ويكون ذلك للآمر وعند محمد يكون ذلك لآمره  
ويكون الشراء فاسداً وعند أبي يوسف يكون شراء الوكيل لنفسه جائزاً — ومنها —  
أن الواحد من أصحاب السرقات إذا قطع يد السارق فيسقط الضمان في حق الآخرين  
حكماً وإن كان لا يملك قصداً عند أبي حنيفة وعندها لا يسقط الضمان في حق الآخرين  
— ومنها — أن القمي ينصب من الذمي خمرًا ثم يسلم إليه من الضمان عند أبي  
حنيفة وأبي يوسف حكماً وإن كان لا يملك إبراء نفسه قصداً وعند محمد وزفر لا إبراء وكذلك  
الذي يستقرض من ذمي خمرًا ثم أسلم المستقرض فهو على هذا الخلاف \* وكذلك إذا  
اشتري أمة بشرط الخيار فنظر إلى فرجها أو نظرت إلى فرجه بالشهوة أو لمسته بها بطل  
الخيار حكماً عند أبي حنيفة وأبي يوسف وإن كان لا يصح منهما هذا لفظاً وقصداً وعند

محمد لا يطل خياره وقد روى عن ابي يوسف مثل قول محمد انه لا يطل بالنظر\* وكذلك هذا الاختلاف في الرجعة اذا طلق الرجل امرأته طلاقاً رجعيّاً ثم نظرت المرأة الى فرجه بشهوة او لمسته بها صار الزوج راجعاً عند ابي حنيفة وعندها لا يصير راجعاً\* وعلى هذا قال علماؤنا الثلاثة ان للمودع او العاصب ان يقيم كل واحد منها القطع على السارق الذي يسرق الوديعة والغصب ويقع البراءة عن ضمان الوديعة والغصب حكماً وان كان لا يملك لفظاً او قصداً وعند زفر ليس له ذلك لانه لا يملك الابراء عن ضمان السرقة اصلاً

الاصل عند ابي حنيفة ان نفي موجب العقد لا يجوز ونفي موجب الشرط يجوز وعندنا نفي موجب العقد جائز وعلى هذا مسائل

— منها — اذا قال للخياط ان خطت هذا الثوب اليوم فلك درهم وان خطته غداً فلك نصف درهم فالشرط الاول جائز عند ابي حنيفة والثاني باطل لان الشرط الثاني نفي موجب العقد ولا يجوز نفيه فبطل الشرط الثاني فاذا خاطه في الغد يجب اجر المثل وعندهما الشرطان جائزان — ومنها — اذا تزوج امرأة على الف درهم ان لم يكن له امرأة وعلى الفين ان كان له امرأة او تزوجها على الألف ان لم يخرجها من الكوفة وعلى الفين ان اخرجها من الكوفة بطل الشرط الثاني عند ابي حنيفة لانه ينفي موجب العقد وعندهما الشرطان جائزان — ومنها — اذا دفع ارضه مزارعة وقال ان زرعتها في شهر كذا فلك نصف الخارج وان زرعتها في شهر كذا فلك ثلثه فعند ابي حنيفة جاز الشرط الاول و بطل الشرط الثاني وعندهما الشرطان جميعاً جائزان وانما يجوز سب في قول من يجوز المزارعة — ومنها — اذا ترك اعلام قدر رأس مال السلم عنده لا يجوز وعندهما يجوز — ومنها — اذا ترك اعلام مكان الايقاع عند حلول السلم لم يجوز عند ابي حنيفة فائسليم في موضع العقد ليس بموجب العقد عنده لانه لو شرط الاية في موضع اخر لم يطل للسلم ولو كان من موجب العقد لما جاز نفيه وعندهما من موجب العقد ومع ذلك جائز نفيه فان قيل العقد باثن المسمى يوجب وقوعه على النقد الغالب ولو غير هذا لموجب وجعل نقداً آخر غير الغالب يجوز قيل له النقد الغالب من موجب الشرط لان ذلك ثبت بدلالة العرف والشرط ثبت في العقود مرة بالدلالة مرة بالافصاح ونفي موجب الشرط جائز فان قيل البيع يوجب الثمن حالاً ولو باع باثن الموجل جاز وقد نفي موجب العقد قيل له لم ينتف موجب العقد لان ذلك العقد لم يوجب الثمن

الاموَجَلًا فلم يبق من موجه

الاصل عند ابي حنيفة ان كل من لا يقدر بنفسه فوسع غيره لا يكون وسعاً له وعلى هذا مسائل  
— منها — ان المريض اذا لم يقدر على ان يحول وجهه الى القبلة بنفسه وهناك من يحول  
وجهه الى القبلة فصلى ولم يحول وجهه الى القبلة قال ابو حنيفة رحمه الله يجوز لهذا المعنى  
الذي ذكرناه وعندها لا يجوز لان وسع غيره يكون وسعاً له \* ولهذا قال ابو حنيفة في المريض  
اذا كان على فراش نجس وهناك فراش طاهر وهناك من يحوله فصلى على مكانه جاز عند  
ابي حنيفة وعندها لا يجوز — ومنها — ان المريض اذا كان لا يقدر ان يتوضأ  
بنفسه وهناك من يوضئه وصلى في مكانه ولم يتوضأ جاز عنده وعندها لا يجوز \* وكذا  
الاعمى اذا لم يقدر على السجى بنفسه الى الجمعة وهناك من يقوده لا تكون الجمعة فرضاً  
عليه عند ابي حنيفة وعندها الجمعة فرض عليه لان وسع غيره يكون وسعاً له



### ﴿ اقول في القسم لذي فيه الخلاف بين ابي حنيفة ﴾

( وبي يوسف وبي محمد )

الاصل عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ن فساد افعال الصلاة لا يوجب  
فساد حرمة الصلاة وعلى هذا مسائل  
— منها — اذا قرأ في احدى الاوليين وفي احدى لآخرين في التطوع وجب  
عليه قضاء الاربع عند ابي حنيفة وابي يوسف لان لافضل وان سدت والحرمة بقية  
فصحت المباشرة في الاخرين فلما صححت المباشرة وجب عليه انقضاء عندها اذ فسد  
وعند محمد وزفر يجب عليه لركعتين الاوليين ولا يجب عليه قضاء الاخرين لان  
الحرمة قد فسدت بفساد الافعال — ومنها — لو ترك القراءة في الاوليين وقرأ في  
الاخرين عند ابي حنيفة وابي يوسف لآخرين جاز لان الحرمة باقية فصح بناء  
الاخرين على الاوليين وعند محمد وزفر لآخرين غير جائز — ومنها — ان  
الامام اذا كان في الجمعة فخرج الوقت قبل فراغها بعد ما قعد مقدراً التسهل ثم فقهه في  
في كتاب الصلاة لا وضوء عليه قيل هذا قول محمد وعلي قيس في حنيفة وابي يوسف  
لزمه الوضوء للصلاة اخرى

الاصل عند ابي حنيفة وبي يوسف ان كل عيب منعت عن التسخ بالاقامة فلا

تخالف فيه ولا تراد الا اذا اختلفا في البدن كالمثني \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان هلاك المعقود عليه يمنع التحالف والتراد لان هذا العقد امتنع عن الفسخ بالاقالة وعند محمد يتحالفان و يترادان القيمة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان من اشترى جارية فازدادت قيمتها عند المشتري او ولدت ولداً ثم اختلف في الثمن انهما لا يتحالفان ولا يترادان عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يتحالفان \* وعلى هذا قال ابو يوسف وابو حنيفة اذا ولدت في يد المشتري ثم اختلفا انهما لا يتحالفان وعند محمد يتحالفان \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وحده لو اشترى عبيدين فهلك احدهما في يده ثم اختلفا في الثمن انهما لا يتحالفان فيها الا ان يرضى البائع ان ياخذ الحي ولا ياخذ من ثمن الهالك شيئاً لان هلاك بعض المبيع يمنع فيه الاقالة وعند ابي يوسف يتحالفان في حصة الحي وعند محمد يتحالفان فيهما ورد الحي وقيمة الهالك اذا تحالفا

الاصل عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان كل اخبار لا يلزم القاضي القضاء بتبر مخبره ولا يتوصل الى القضاء الا به فالعدالة من شرطه وليس العدد من شرطه كالخبر الاحاد في الاحكام فان القاضي اذا قضى بها على رجل بعبئة في حادثة بعينها كان قضاؤه عليه يينة او باقرار او بنكول ولم يكن قضاؤه عليه بذلك الخبر وان كان لا يتوصل الى القضاء بذلك الحجة الا بهذا الخبر \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان تزكية الواحد العدل مقبولة لان القاضي لا يقضي بتزكيته وانما يقضي بقول الشهود وعند محمد لا بد ان يكون له اثنان \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان ترجمة الواحد لعدل مقبولة لان القاضي لا يقضي بترجمته وانما يقضي بقول الشهود وعند محمد لا بد ان يكون اثنان \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ان المذكي ورمول القاضي يجوز ان يكون واحداً وعند محمد لا بد ان يكون اثنان \* وعلى هذا ان شهادة القابلة على الولادة وحدها جائزة اذا كانت عدلة لانه يحكم ثبوت النسب بالفراش لا بشهادتها والفراش ثابت قبل شهادتها ولكن من حيث انا نعلم الولادة بقولها جعلنا العدالة من صفتها ومن حيث انه لا يتعلق الحكم بشهادتها لم يشترط العدد وليس كالثهادة في حق الاحصان لان تلك الشهادة على احكام تتعين في الشهود عليه يقضي بها القاضي وهو كونه مسلماً او كونه حراً وهذه من الاحكام التي يحتاج القاضي الى القضاء بها فلا بد من العدد ومحمد تابعها في هذه المسئلة وقال الامام القرشي ابو عبد الله الشافعي العدد شرط في هذه الحادثة

الاصل عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في الاخير ان كل عصير  
استخرج بالماء فطبخ او في طنجرة فالتقليل منه غير المسكر حلال كاللبس والربّ وعلى  
هذا مسائل

— منها — قال ابو حنيفة وابي يوسف في قوله الاخير ان تبيع الزبيب ولبيد  
التمر اذا طبخ اذنى طبخ جاز شربه للتداوي ولاستبراء الطعام وعند محمد والشافعي  
لا يحل شربه اذا اشتد للتداوي واستبراء الطعام وعلى هذا قال ابو حنيفة وابي يوسف  
في قوله الاخير ان عصير العنب اذا طبخ وذهب ثلثاه وبقي ثلثه او ذهب ثلثه ثم صب  
عليه الماء ثم اغلى بالنار او لم يغل واكتفى بالنار الاولى ثم اشتد جاز شربه للتداوي واستبراء  
الطعام لان الباقي الذي صب عليه الماء حتى رقى صار في حكم الزبيب والتمر وهذا يسمي  
ابو يوسف وعند محمد والشافعي لا يحل شربه \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابي يوسف  
في الاخير في قشور العنب بعد سيلان عصيرها اذا رش عليها الماء بعد استخراج عصيرها  
بالماء وطبخ بالنار ثم تركه حتى اشتد وعلى فان التقليل غير المسكر حلال وعند محمد حرام كله



### القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة ومحمد \*

(وبين ابي يوسف رحمهم الله تعالى)

الاصل عند ابي يوسف انه اذا لم يصح الشيء لم يصح ما في ضمنه وعند ابي  
حنيفة يجوز ان يثبت ما في ضمنه وان لم يصح ومحمد في اكثر هذه المسائل التي في  
هذا الاصل مع ابي حنيفة رضى الله عنه وعلى هذا مسائل

— منها — اذا اودع الرجل صبياً محجوراً عليه مالا فاستهلكه الصبي فعند ابي  
حنيفة ومحمد لا ضمان عليه لانه قد صح تسليطه على الانلاف وان لم يصح به عقد  
الوديعة وعند ابي يوسف يضمن لان التسليط لو صح يصح في ضمن عقد الوديعة والعقد لا يصح  
فلا يصح ما في ضمنه وكذلك الجواب لو باع من الصبي المحجور عليه مالا وسلمه اليه  
واستهلكه الصبي لا ضمان عليه عندهما وعند ابي يوسف يضمن \* وكذلك هذا  
الاختلاف فيما لو اقترض صبياً محجوراً عليه الف درهم فاستهلكها عنده يضمن وعندهما  
لا يضمن — ومنها — لو تزوج امرأة في السر على الف درهم وفي العلانية على الف درهم  
فالهرم السر عند ابي يوسف على كل حال لان تسمية العلانية لو صحت لصحت في ضمن



المقد الثاني والمقد الثاني لم يصح فلا يصح ما في ضمنه وعندها المهر مهر العلانية فلو  
انه اشهد على ان المهر مهر السر لكان المهر مهر السر والثاني رياء وصحة وعند ابن الجليلي  
المهر مهر العلانية على كل حال — ومنها — اذا مات رجل وترك عبداً بجاء رجلان  
وادعي كل منهما ان الميت رهن هذا البعد عنده واقاما البيعة لا تقبل شهادتهما فلا  
يباع البعد في دينهما عند ابي يوسف لان البيع في الدين لو ثبت ثبت في ضمن عقد  
الرهن وعنده الرهن لا يثبت في المتاع فلا يثبت ما في ضمنه وعند ابي حنيفة ومحمد  
يباع — ومنها — لو ان رجلاً جاء الى امرأة وقال لها ان زوجك طلقك وارسلني اليك  
واعرفي ان ازوجك منه فزوجها منه وضمن لها المهر ثم جاء الزوج وانكر التوكيل والطلاق  
فعلى قوله ابي يوسف الاخير وهو قول زفر يضمن الوكيل لها نصف المهر وفي قوله  
الاول لا يضمن لها شيئاً لانه لو وجب الضمان لوجب في ضمن عقد النكاح والنكاح  
لم يصح فلم يصح ما في ضمنه ذكر هذه المسئلة في خلاف زفر وابي يوسف — ومنها —  
اذا باع درهماً بدرهمين في دار الحرب لم تقع للاباحة عند ابي يوسف لانها وقعت وقعت  
في ضمن العقد والعقد لم يثبت فلم يثبت ما في ضمنه وعندها تقع للاباحة — ومنها — اذا  
زاد في ثمن الصرف او حط منه شيئاً صح ذلك وفسد العقد عندها وعند ابي يوسف  
لا يطل العقد لانه لا يثبت الزيادة ولا يطل العقد الذي كان بطلانه لاجله — ومنها —  
لو اخطأ الرجلان فقالا لرجل ذمي ان اسلمت فانت الحكم بيننا فاسلم لم يكن حكماً عند  
ابي يوسف لان التحكيم ثبت في ضمن الصلح وتعليق الصلح في مثل هذا الخطأ لا  
يجوز فلا يجوز ما في ضمنه وعند محمد يجوز التحكيم وان لم يجز ما في ضمنه ولم يظهر  
قول لابن حنيفة سيفه مثل هذه المسئلة وقيل ان قوله مع قول محمد — ومنها — لو زاد  
المسلم اليه في السلم لم تجز هذه الزيادة ويرد المسلم اليه بأزاء تلك الزيادة من رأس  
المال عند ابي حنيفة وابي يوسف لا يرد لان حكم الرد يثبت ضمناً لصحة الزيادة  
الزيادة لم تصح فلم يصح ما في ضمنه وتابعه محمد في هذه المسئلة — ومنها — اذا اشترى  
الرجل عبداً بالف درهم ثم زاد المشتري ارطالاً من خمر فسد البيع عند ابي حنيفة وعند  
ابي يوسف لا يفسد لانه لو فسد ففسد ضمناً لصحة الزيادة وهذه الزيادة لم تصح فلا  
يصح ما في ضمنها وواقعه محمد في هذه المسئلة — ومنها — اذا ادعي نسب من لا يولد لمثله  
وهو عبده عتق عليه عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف لا يعتق لانه لو عتق انما يعتق ضمناً  
لثبوت النسب والنسب لا يثبت فلا يثبت ما هو ضمن له وتابعه محمد في هذه المسئلة

الاصل عند ابي حنيفة ان اليمين لا تعتقد الا على معقود عليه فاذا لم تعتقد فلا كفارة فيها وانما قلنا انها لا تعتقد الا على معقود عليه لان المقدصة فلا بد للصفة من الموصوف وعند ابي يوسف بنعتد اليمين وان كان المعقود عليه فائناً\* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمدان من حلف لبشر بن الماء الذي في هذا الكوز وهو لا يعلم انه لاماء فيه فانه لا كفارة عليه وعند ابي يوسف عليه الكفارة\* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمدان من حلف يقتلن فلاناً وفلان ميت وهو لا يعلم بموته لا كفارة عليه وعند ابي يوسف عليه الكفارة\* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد فيمن حلف لبشر بن الماء الذي في هذا الكوز اليوم فانصب الماء قبل غروب الشمس انه لا كفارة عليه لان اليمين يتأكد بآخر الوقت وقد جاء آخر الوقت والمعقود عليه فائت معدوم فلم يتأكد اليمين فلا كفارة عليه وعند ابي يوسف عليه الكفارة عند مضي اليوم\* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد وابو يوسف انه لا كفارة في يمين الغموس لانها لا تعتقد ولو اعتقدت في فيها الاغلال واذا لم يتربق فيها بر فلا حث لاستحالة الاغلال واذا استحال الاغلال استحال ان يوصف بالاعتقاد

الاصل عند ابي يوسف ان الشروط المتعلقة بالعقد بعد العقد كالوجود لدى العقد وعند ابو حنيفة ومحمد لا يحل كالوجود وعلى هذا مسائل

-- منها -- ما ذكره في كتاب الصلح انه اذا اسلم في كره حنطة وسطاً فجاء بأجود منها في حنفة وقال خذ هذه واعطني درهماً او جاء باردى منه في الصفة وقال خذ هذا واطرح درهماً لم يجز ذلك في ظاهر الرواية عند ابي حنيفة ومحمد وعنده يجوز ويلحق هذا الشرط باصل العقد فيحل كأن العقد وقع في الابتداء على هذا\* وكذلك ذكرنا ما اسلم في ثوب وسط فجاء باردى منه في الصفة او انقص منه في المقدار وقال خذ هذا وارده عليك درهماً لم يجز هذا عندهما وعند ابي يوسف يجوز ويجعل كان العقد ما وقع الا على هذا\* واذا تزوج لرجل امرأة ولم يفرض لها مهرًا ثم فرض لها مهرًا بعد العقد ثم ضلقتها قبل الدخول بها فإن لها نصف المهر بعد العقد عند ابي يوسف في قوله لاخير ويجعل المهر بعد العقد كالنكاح عند العقد وفي قوله لاخير وهو قول صاحبه ما للمعة\* وعلى هذا اذا كفر عن رجل بمال والطالب غائب فبغضه اغبر فاجز لكفاته جاز عند ابي يوسف ويجعل لاجازة سيف لانه كخطاب في لابتداء\* وكذلك لو قالت المرأة زوجت نفسي من فلان وهو غائب فبغضه خبر فاجاز جاز عند ابي

يوسف ويحصل الاجازة عند الانتهاء كالاذن في الابتداء وعند ابي حنيفة ومحمد  
لا يجوز في المستكين جميعاً اذا لم يكن ثمة مخاطب عن الغائب

### ﴿ القول في القسم الذي فيه الخلاف بين ابي يوسف ﴾

(وبين محمد)

الاصل عند ابي يوسف ان الشيء يجوز ان يصير تاباً لغيره وان كان له حكم  
نفسه بانفراده وعند محمد اذا كان له حكم نفسه لا يصير تاباً لغيره وابو حنيفة مع  
ابي يوسف في اكثر مسائل هذا الفصل وطى هذا مسائل

— منها — ان الجدة اذا ورثت من وجهين تبعت احد الجهتين الاخرى عند  
ابي يوسف وعند محمد وزفر لا يصير تاباً وتورث من الخالين جميعاً

— ومنها — اذا ذبح الرجل شاة وقطع بعض العروق وترك البعض عند محمد لا  
يجوز اكلها ما لم يقطع من كل عرق اكثره لان كل عرق يقوم بنفسه فلا يصير تاباً  
لغيره وعند ابي يوسف اذا قطع الخلقوم والمريء واحد الودجين جاز والا فلا لان  
الودجين هما من جنس واحد فجاز ان يصير احدهما تبعاً للآخر وعند ابي حنيفة اذا قطع  
الثلاث اي ثلاثة كان كفي — ومنها — اذا اوجب الرجل المشي على نفسه ليت الله  
الحرام ثم حج من عامه ذلك حجة الاسلام سقط ماوجب بايجابه عند ابي يوسف  
وعند محمد لا يسقط لان ايجاب العبد يقوم بنفسه فلا يصير تبعاً لغيره — ومنها — اذا  
ملك ثمانين من النعم فهلك منها اربعون بعد الحول فالواجب عند ابي حنيفة وابي  
يوسف شاة لان عندهما الزكاة في النصاب دون العفو وليس كل واحد من  
الاربعين اصلاً وعند محمد وزفر الواجب في الكل شاة شايعاً لان كل واحدة من  
الاربعين تصير اصلاً بنفسها فلا تصير تبعاً لغيرها فوجب الشاة في الكل فاذا هلك  
منه شيء بعد الحول سقط بقدره فبقى عليه نصف شاة — ومنها — اذا ملك ثمانين فالواجب  
عند ابي يوسف وابي حنيفة في احدى الاربعين شاة وعند محمد وزفر الواجب في  
الكل شاة لان كل واحدة من الاربعين تقوم بنفسها فلا تصير تبعاً للآخر بدليل قوله  
تعالى احدى ابنتي هاتين — ومنها — ان المهر يدخل في الدية في مسئلة الانضاء عند ابي  
حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يدخل لان كل واحد منهما له حكم نفسه فلا يصير

تابعاً لغيره فلا يدخل فيه — ومنها — ان المضربة اذا آصبتها نجاسة مقدار درهم ونقدت من كل الوجهين تزيد على قدر درهم في احد الوجهين وفي احدهما لا تزيد عند ابي يوسف لا تجوز الصلاة عليها وعند محمد تجوز لان كل واحد من الوجهين له حكم بنفسه فلا يصير تبعاً لغيره — ومنها — ان الخلف اذا آصبت نجاسة متجسدة فحقت ثم حكها بالارض طهرت عندها وعند محمد لا تطهر ولا تصير البلة تابعة للجسومة لانها لو انقردت لا يجوز المسح بالارض فكذلك اذا كانت مع غيرها — ومنها — اذا قرأ آية سجدة في ركعتين في صلاة واحدة لا يلزمه عند ابي يوسف الا سجدة واحدة وعند محمد يلزمه لكل مرة سجدة لان السجدة من موجب التلاوة والتلاوة في احدى الركعتين لا تقوم مقام الاخرى — ومنها — اذا اطعم في كفارة ظهارين ستين مسكيناً كل مسكين صاعاً واحداً في يوم واحد عندها يجزيه عن احدهما وعند محمد لا يجزيه عن الكفارين جميعاً لان كل كفارة من الكفارين تقوم بنفسها فتستقل بذاتها فلا تصير تابعة لغيرها كما لو كانت من جنسين مختلفين وكذلك في كفارة يمينين لو اطعم عشرة مساكين كل مسكين صاعاً في يوم واحد فهو على هذا الاختلاف — ومنها — اذا حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلاته فلبس سراويل فيها التكة من غزها يمحت عند ابي يوسف وعند محمد لا يمحت لان التكة تقسم بنفسها فلا تكون تابعة للسراويل — ومنها — ما ذكر في الجامع الكبير لو حلف ان لا يأكل اليوم سوى رغيف واحد فاصطنع زيت او بخل لا يمحت بالاجماع ولو أكله مع اللحم او مع الجوز حنت عند محمد لان كل واحد منها يقوم بنفسه فلا يصير تابعاً لغيره وعند ابي يوسف لا يمحت — ومنها — ان اقامة الجمعة بني تجوز عندها وعند محمد لا تجوز لان متى تقوم بنفسها فلا تصير تابعة لمكة — ومنها — اذا قال الرجل لامرأته انت طالق واحدة او لا شيء عندها لا يقع شيء وعند محمد تقع واحدة لانها تقوم بنفسها فاعتبر حكمها بنفسها وكذلك لو قال لها انت طالق ثلثاً او لا شيء فهو على هذا الخلاف — ومنها — ان الرجل اذا حلف ان لا ينام على هذا الفراش فبسط فوقه فراش آخر ثم نام عليه حنت عند ابي يوسف وعند محمد لا يمحت لان الاعلى يقوم بنفسه فلا يصير تابعاً للأسفل فلا يكون نائماً على الفراش المحوف عليه فلا يمحت — ومنها — اذا باع رجلان من رجله شيئاً ثم مات احد البائعين والاخر وارثه ثم ان المشتري وجد به عيباً فاراد ان يرده على الخي فأنكر

الحق ان يكون به عيباً فاراد استخلافه حلف يميناً واحدة على البتات ويكفيه ذلك  
 عند ابي يوسف وعند محمد يحلف في النصف الذي باعه على البتات وفي النصف الآخر على  
 العلم لانهما قائمان باقتضاها وحكما مختلفا فاعتبر كل واحد منهما على حدة - ومنها - اذا  
 اجنبت المرأة ثم حاضت وطهرت واغتسلت عند ابي يوسف يكون الغسل من الاول  
 وعند محمد يكون منهما جميعاً لان كل واحد منهما يقوم بنفسه فاعتبر كل واحد منهما  
 بحاله وفائدة هذه المسئلة تظهر في اليمين لو حلفت ان لا تغسل من هذه الجنابة ثم  
 حاضت واغتسلت بعد الطهر عند ابي يوسف تحث وعند محمد لا تحث - ومنها - ان  
 احد الاسيرين اذا قتل صاحبه في دار الحرب لاشي عليه عند ابي حنيفة وابي  
 يوسف الا الكفارة لانه تبع لم فصار كواحد من اهل دار الحرب وعند محمد يجب  
 عليه الدية لان له حكماً بنفسه فاعتبر حكمه على حدة - ومنها - ما ذكر في غير المبسوط  
 لو وجد قتيل في محلة فقال اهل المحلة قتله فلان فعند ابي يوسف يحلفون بالله ما قتوه  
 ولا يزيدون على هذا ويدخل يمين العلم في يمين البتات وعند محمد يحلفون بالله ما  
 قتوه وما علمنا له قاتلاً سوى فلان ولا يدخل احدي اليمينتين في الاخرى - ومنها -  
 اذا اختلف الطالب والمطلوب في راس المال وهو مما لا يتعين فاقاما جميعاً البيعة يقضي  
 بسلم واحد عند ابي يوسف لان راس المال من جنس واحد ويدخل احدهما في الآخر  
 وعند محمد يقضي بسلمين لان كل واحدة من اليمينتين قيد حكماً بنفسها اذا اتفقت فاذا  
 اجتمعتا اعتبرت كل واحدة منهما على حلتها - ومنها - اذا دفع الرجل الى رجل الف  
 درهم مضاربة بالنصف فربح فيها الف وصارت الفين ثم دفع اليه الف اخرى مضاربة  
 بالثالث وقال اعمل فيها برأيك فخلط المضارب خمسمائة من الالف الثانية بالالف  
 الاولى وربحها ثم هلك منها شيء فعند ابي يوسف يكون الهلاك من الربح لان العقد  
 من جنس واحد والمال لواحد فصار للمال الثاني تابعاً لماله الاول وعند محمد الهلاك من  
 ربح المال الاول ومن رأس المال الثاني لان كل واحد من العقدین يقوم بنفسه فلم  
 يصير تابعاً لغيره فيصير حكم كل واحد منهما على حدة كما لو دفع الى رجلين - ومنها - ما  
 سمعت الشيخ الامام زيد بن الياس يقول في المتقي لو ان عشرة ارطال من لبن امرأة  
 ورطلاً من لبن امرأة اخرى خلطاً معاً فوضع بذلك صبي قال ابو يوسف تحرم صاحبة  
 العشرة وصار الرضل تابعاً للعشرة وقال محمد تحرمان معاً لان كل واحد منهما لو اتفرد  
 كان له حكمه بنفسه وذا اجتماع لم يكن احدهما تابعاً لصاحبه - ومنها - اذا قال الرجل

لا امرأة ان تزوجك فانت طالق وعنده حرقند ابى يوسف يتعلق الامر ان جميعاً بالتزويج لانه عطف العتق على الطلاق فيتمه في حكمه وعند محمد يقع العتق في الحال لانه يقوم بنفسه فلا ضرورة في تعليقه بالتزويج فاعتبر حكم كل واحد منهما على حدة وليس كالطلاق لانه لا يقوم بنفسه فيتعلق بالشروط

الاصل عند ابى حنيفة ان العارض في العقد الموقوف قبل تمامه كالموجود لدى العقد كمن تزوج امرأة بغير اذنها فاعتزتها بعدة قبل الاجازة ارتفع العقد فلا تعمل الاجازة وعند ابى يوسف لا يجعل العارض في العقد الموقوف كالموجود لدى العقد وعلى هذا مسائل — منها — ان الوكيل بالبيع اذا باع بمثل قيمته على انه بالخيار ثلثة ايام ثم زاد المقود عليه حتى صار يساوي الثمن فالوكيل بالخيار عند ابى حنيفة لانه يملك استئناف العقد في هذه الحالة وعند ابى يوسف اذا تمت مدة الخيار تم البيع ولا يجعل العارض كالموجود لدى العقد وان اجاز ذلك قصداً منه لم يجوز وعند محمد ينسخ العقد ويجعل العارض كالموجود لدى العقد — ومنها — اذا باع مال ولده الصغير على انه بالخيار ثلثة ايام فادرك الابن قبل ثلثة ايام فالاجازة للابن الذي بلغ عند محمد ويجعل العارض كالموجود لدى العقد فصار كأنه باع ملك ولد بالغ فيوقف على اجازته وكذلك هذه وعند ابى يوسف يسقط خيار الاب وبتم البيع لانه سقطت ولايته فاشبه موت الاب — ومنها — اذا بلغ الصبي وقد باع له الوصي شيئاً او اشتري له شيئاً وشروط فيه الخيار روى عن ابى يوسف ان البيع يتم ويطلق الخيار وروى عن ابن سبعة ان الوصي لا يملك اجازة البيع الا برضاء اليتيم بعد البلوغ وله نقض البيع اذا لم يرض به ولو مات الصبي فالخيار للوصي وينفذ بيعه بمضي المدة قبل البلوغ وبعده وروى ابو سليمان عن محمد في رواية اخرى ان الصبي اذا بلغ في مدة خيار لم يحز البيع بمضي المدة ما لم يحزمثل من باع من مال غيره بغير امره وشروط الخيار فيه لم يحز ذلك العقد بمضي المدة ما لم يحز البيع المالك وهذه الرواية توافق رواية الجامع الكبير في لابل اذا باع مال ولده الصغير بشروط الخيار فادرك الابن — ومنها — ما روى ابو سليمان عن محمد في العبد المأذون اذا اشتري او باع بشروط الخيار لنفسه فحجز عليه مولاه في التلث ان البيع موقوف فصار كعبد متجور عليه باع عند سيده بشروط خيار فان هناك يوقف على اجازة المولى وكذلك ههنا الا ان يكون عليه دين فح لم يحز باجازه المولى حتى يقضى دينه وروى عن ابى يوسف وهي احدى روايتين عن محمد ان البيع قد تم ولزم المشتري انتم فمحمد جعل الخبر الطارى

بمنزلة الموجود لدى العقد فصار كأنه باع عند مولاه وهو محجور عليه فيوقف على اجازة المولى كذلك هنا وابو يوسف يقول يحجر المولى يوجب بطلان تصرفه ويتمتع من فسخ البيع فاشبه موته بمعلوم انه لو مات بطل خياره وتم البيع وكذلك اذا بطل تصرفه بالعبر ومنها— اذا اشترى الرجل عصيراً فصار خيراً قبل القبض انتقض البيع وقيل بان هذا قول محمد وروى عن ابي يوسف ان البيع لا يبطل— ومنها— ما روى عن محمد انه قال اذا باع شيئاً بشرط اختيار فهلك بعضه والمبيع مما يتفاوت انتقض البيع في الباقي لانه لو جاز البيع في الباقي لتعلق باجازه تمليك ما بقي بحصته من الثمن مجهولة ولا يجوز تمليكك ثمن مجهول وجعل كأنه باع في الابتداء الحصة مجهولة وليس كما اذا كان المقود عليه مما لا يتفاوت فان حصة الباقي معلومة وروى عن ابي يوسف انه قال لو ان رجلاً باع عبداً بشرط اختيار لنفسه ثلاثة ايام فابق العبد ثم اجاز البيع جاز البيع بخلاف ما قال زفر فلم يجعل ابو يوسف العارض في العقد الموقوف كالموجود لدى العقد وكذلك اذا باع عبد غيره فاجاز المالك بعد ما ابقى جاز عند ابي يوسف فلم يجعل العارض على العقد كالموجود لدى العقد وعند محمد وزفر لا يجوز

الاصل عند محمد ان البقاء على الشيء يجوز ان يعطى له حكم الابتداء وعند ابي يوسف لا يعطى له حكم الابتداء في بعض المواضع وطى هذا مسائل

— منها— ان الرجل اذا تطيب قبل الاحرام بطيب بقي رائحته بظن الاحرام كره ذلك عند محمد وجعل البقاء عليه كابتدائه وعند ابي يوسف لا يكره— ومنها— اذا قال الرجل لامرأته اذا جامعتك فانت طالق فجاءها قال ابو يوسف اذا اولج وقع الطلاق فان اخرج ثم اولج صار مراجعاً وقال محمد اذا اولج ومكث هنية على ذلك صار مراجعاً فجعل البقاء عليه كابتدائه وعند ابي يوسف لا يصير مراجعاً الا ان يتخاضعها وكذلك اذا قال لامرأته ان لمستك فانت طالق فلسها فاذا رفع يده عنها واعادها ثانية صار مراجعاً عند ابي يوسف وعند محمد اذا لمسها ومكث هنية فلم يرفع يده صار مراجعاً— ومنها— اذا حلف ان لا يدخل هذه الدار فادخله انسان وهو يقدر على الامتناع فلم يتمتع روى عن ابي يوسف انه قال لا يحنث وروى عن محمد انه قال يحنث (١) فجعل البقاء على الدخول

(١) في اتصال هذا الفرع بالقاعدة السابقة نظر ظاهر وما ذكره في بيانه لا يفيد فأن الدخول آكي لا استمرار فيه حتى يجعل فيه بقاء وابتداء والخلاف بينهما من قبل ان يبا يوسف اعتبره في هذه الحالة داخلاً بنفسه لقدوته على الامتناع فحكم بحنثه ومحمد لم

كأبدائه واختلف المتأخرون في هذه المسئلة مثل نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة — ومنها —  
 إذا حلف الرجل لا يلبس هذا الثوب فالتقاء عليه أنسان وهو قائم روى خلف عن محمد  
 قال أخشي عليه أن يحنث في عينه فجعل البقاء على اللبس كأبدائه  
 الأصل عند أبي يوسف رحمه الله أن يحجب الحق لله تعالى في الخير يزيل ملك  
 المالك وعند محمد لا يزيله وعلى هذا مسائل

— منها — ما قال في كتاب الشفعة أن المشتري إذا اتخذ الدار التي اشتراها فجعلها  
 مسجداً ثم جاء الشفع كان له أن يتقضى المسجد بالشفعة عند محمد وقال الحسن بن زياد  
 ليس له أن يتقضى المسجد وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف لأنه لما اتخذها مسجداً  
 فقد زال ملكه عنها وصارت ملكاً لله تعالى — ومنها — إذا قال الرجل لبعده أنت لله  
 تعالى عتق عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد لا يمتنع ذكر هذا في كتاب الوقف  
 — ومنها — إذا وهب الرجل لرجل شاة فضمى بها ليس للواهب الرجوع فيها وعند محمد له  
 أن يرجع فيها — ومنها — إذا وهب الرجل شاة فوجب الموهوب له على نفسه أن يهدي  
 بها ليس له أن يرجع فيها عند أبي يوسف وعند محمد له ذلك وكذلك لو جعلها هدى  
 متعة أو جزاء حيد فهو على هذا الخلاف وكذلك لو كانت بقرة أو بعيراً فجعلها بدنة فإنه  
 يتقطع حق الرجوع فيها — ومنها — إذا وهب لرجل دراهم فوجب الموهوب له على نفسه  
 أن يتصدق بها فليس له أن يرجع فيها عند أبي يوسف وعند محمد له ذلك — ومنها — إذا  
 كانت له شاة فوجب على نفسه أن يهدي بها جاز له بيعها عند محمد وروى عن أبي يوسف  
 أنه ليس له أن يبيعها لأنه أوجب لله تعالى حقاً فيها فصارت في الحكم كأنها زائلة عن  
 ملكه — ومنها — أن المسجد إذا خرب ولم يبق له أهل لا يعود ميراثاً عند أبي يوسف  
 وعند محمد يعود ميراثاً — ومنها — إذا قال الرجل لرجل داري هذه موقوفة ولم يزد على  
 هذا صارت وقفاً عند أبي يوسف وشبهه بالعتق وعند محمد لا تصير وقفاً

يعتبر ذلك بخالفه نعم لو ذكر في صورة المسئلة بعد قوله وهو يقدر على الامتناع فخرج  
 منها ثم دخلها طائماً الخ ما ذكره لظهر وجوه ذلك فإن الدخول وإن كان آتياً إلا أنه  
 يصير مستمراً بتجدد أمثاله كالقرب وقد ذكر قاضيتان في فتاواه هذه المسئلة بالزيادة  
 التي ذكرناها ونقل فيها خلافاً قلل هذه الزيادة كانت في نسخة المؤلف فسقطت من  
 قلم الناسخ الأول وتبعه من بعده



## القول في القسم الذي فيه الخلاف بين اصحابنا الثلاثة

(وبين زفر)

الاصل عند اصحابنا الثلاثة ان الشيء اذا اقيم مقام غيره في حكم فانه لا يقوم مقامه في جميع الاحكام وعند زفر يقوم مقامه في جميع الاحكام كما قول في موت احد الزوجين انه يقوم مقام الدخول في حق الميراث ولا يقوم مقامه في حق الاغتسال وكذلك الخلو الصبيحة لا تقوم مقامه في حق الفسل وكذلك المانع (١) لا يقوم مقام العين في جواز المقدد ويقوم مقامه في جميع المواضع وعند زفر يقوم مقامه في جميع الاحكام وعلى هذا مسائل — منها — اذا ادرك الرجل الامام في الركوع وكبر لم يصرمدركا تلك الركعة ما لم يشاركه في الفسل لان الركوع له حكم القيام فاقم مقامه في جميع الاحكام وعندنا الركوع اقيم مقام القيام في حكم مخصوص فلا يقوم مقامه في جميع الاحكام — ومنها — ان الرجل اذا كان يركع ويسجد فاقصدى بالموسى برأسه لا يجوز عندنا لان الايماء له حكم القيام في حق جواز صلوة الموسى فلا يقوم مقامه في حكم آخر وعنده لما اقيم هذا مقام القيام في جواز صلوته اقيم ايضا مقام القيام في جواز صلوة غيره — ومنها — ان الرجل اذا قصد في اخر الصلوة مقدار التشهد ثم قهقه فعليه الوضوء لصلوة اخرى عندنا وعنده لا يجب لان القهقهة في خارج الصلوة ولذلك افيت مقامها في حق عدم فساد الصلاة فكذلك في حق عدم تجديد الطهارة فلا يجب تجديدها — ومنها — ان امامة المستخاضة بالطهارات لا تجوز عندنا وعنده تجوز لان طهارتها قامت مقام طهارة الطهارات في حق جواز صلوتها قامت مقام طهارة الطهارات في حق جواز الامامة — ومنها — ان المستخاضة اذا توضأت مع سيلان الدم ليس لما ان تمسح على الخفين بعد خروج الوقت عندنا وعنده تمسح مقدار مدة المسح كالطهارات لان طهارتها قامت مقام طهارة الطهارات في حق جواز الصلاة كذلك يقوم مقامها في حق جواز المسح وتقام مدة المسح — ومنها — ان المسافر اذا نوى الاقامة بعد خروج الوقت اتم صلوته مثل صلاة المقيم عند زفر لان ادراك الوقت في مقدار التجرمة بمنزلة ادراك جميع الوقت في حق حكم الفضيلة كذلك قام مقام ادراك جميع الوقت في حق حكم جميع عمل نية الاقامة وعندنا نية الاقامة لا تعمل بعد خروج الوقت — ومنها — ان الرجل اذا كان سائما في شهر رمضان فأكروه على لا فطار فافطر لا قضاء عليه عند زفر لان الاكراه

بالاجماع في حكم التسيان في حق نفي الكفارة مقام مقامه في حق نفي القضاء وعندنا يجب القضاء عليه لفساد صومه - ومنها - ان من قتل ميّداً من صيد الحرم جاز له ان يذبح هدباً كفارة لذلك عندنا وعند زفر لا يجوز له الا ان يشتري بقيقته هدباً ويذبحه لان ضمان صيد الحرم اقيم مقام ضمان الاموال في امتناع جواز الصوم عنه وكذلك اقيم مقامه في حق امتناع الهدى عنه - ومنها - ان التيمم له حكم الطهارة بالماء في حق جواز الصلاة وليس له حكم الطهارة بالماء في حق جواز الرجعة وقطعها عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد وزفر له حكم الطهارة بالماء في حق اقطاع الرجعة - ومنها - ان من عتق ام ولد ثم تزوج اربعاً في عنتها جاز عندنا وعند زفر لا يجوز لان عدة ام الولد قامت مقام عدة الحرة في امتناع جواز نكاح اختها فكذلك قامت مقام عدة الحرة في امتناع جواز نكاح اربع سواها - ومنها - اذا اراد الرجل ان يطلق امراته للسنة وهي صغيرة او آيسة طلقها في اي وقت شاء ولا يفصل بين طلاقها وجماعها بشهر عندنا وعند زفر يفصل بين طلاقها وبين جماعها بشهر لان الشهر في حق الايسة والصغيرة قام مقام الحيض في حق الفصل بين الطلاقين في ذات الاقراء فكذلك قام مقامه في حق الفصل بين الطلاق والجماع - ومنها - اذا شهد شاهدان انه زني بالكوفة وشهد شاهدان انه زني بالبصرة ردت شهادتهم ولا حد عليهم عندنا وعند زفر عليهم الحد لانهم صاروا قذفة في حق رد الشهادة فكذلك صاروا قذفة في حق اقامة الحد عليهم - ومنها - ان الوكيل بالشراء اذا قبض المبيع كان له ان يبيعه حتى يقبض الثمن من الموكل عندما وعند زفر لا يبيس لان يده قامت مقام الموكل في حق الهلاك كذلك قامت مقامها في حق الحبس ولو كان سلم الى الموكل ليس له ان يسترده ويحبس كذلك اذا كان في حق يده - ومنها - اذا اخذ الرهن بالسلم جاز عندنا وعند زفر لا يجوز لانه اقيم مقام العين في حق جواز التسليم والاقالة في امتناع التحالف اذا فسح السلم ووقع الاختلاف بينهما قبل قبض راس المال كذلك اقيم مقام العين في جواز امتناع الرهن به - ومنها - ان من اشترى عبيدين صفقة واحدة وسمي لكل واحد منهما تمناً تمين ان احدهما مدير جاز العقد في العبد عندنا وعند زفر لا يجوز في العبد لان المدير اقيم مقام الحر في فساد العقد عليه كذلك قام مقام الحر في فساد العقد على العبد الذي قارنه في الصفقة - ومنها - اذا استاجر رجلاً ليحمل له ضعماً الى مكان معلوم بدرهم فحمله اليه ثم رده الى ذلك المكان الذي حمله منه سقطت الاجرة عندنا وعند

زفر لا تسقط ويصير غاصباً يرده الى ذلك المكان لان يده قامت مقام يد المستاجر في الحكم فصار الطعام مسلماً الى رب الطعام اذا اتهم الى ذلك المكان فأذا رده اليه صار غاصباً كما لو سلمه اليه حقيقة ثم اخذه وقطعه الى ذلك المكان - ومنها - ان الشروط الزائدة تقوم مقام الشروط التي في صلب العقد في حق فساد العقد ولا تقوم مقامها في امتناع الجواز عند اخراجها ورفضها عندنا وعند زفر يقوم مقامها في حق امتناع الجواز والتفاد عند اخراجها ورفضها - يانه اذا باع شيئاً الى وقت الحصاد او الدياس او قدوم الحاج او المهرجان كان العقد فاسداً الا في قول ابن ابي ليلى فان اخرج هذه الشروط عن العقد قبل تمكنه عاد العقد الى الجواز عندنا وعند زفر لا يعود وبه قال الامام القرشي الى عبد الله الشافعي - ومنها - ان الجدة يقوم مقام الاب في تزويج الصغير والصغيرة والتصرف في المال ولا يقوم مقامه في حق استتباع الصغير والصغيرة في الاسلام والردة عندنا وعند زفر يقوم مقام الاب ويستتبع اخفاه في الاسلام والردة الاصل عند اصحابنا الثلاثة انه يجوز ان يتوقف الحكم في العقود وغيرها لمضى يطراء عليها ويحدث فيها عندنا وعند زفر متى وقع الشيء جائزاً او فاسداً لا يتقلب عن حاله لمضى يطراء عليه ويحدث فيه الا بالتجديد والاستئناف وطى هذا مسائل

- منها - اذا باع عبداً بشرط الخيار فرب يوم الفطر تتوقف صدقة الفطر حتى يتبين من يؤول اليه الملك عندنا وعند زفر لا تتوقف ولكنها واجبة على من له الخيار لان الملك عنده لمن له الخيار فالصدقة تجب عليه - ومنها - اذا باع شيئاً الى الحصاد او الى الدياس فحكم ذلك البيع موقوف الى اخراج ذلك الشرط ان اخرج قبل تمكنه جاز والا فلا عندنا وعند زفر العقد فاسد فلا يتقلب جائزاً وان اخرج هذا الشرط - ومنها - ان المكره على البيع اذا باع مكرهاً كان البيع موقوفاً الى الرضا ان رضي جاز وان لم يرض لم يجز وعند زفر البيع فاسد وان رضي المكره بعد ذلك لانه وقع فاسداً فلا يعود الى الجواز الا بالتجديد والاستئناف - ومنها - اذا وكل وكيلاً بشراء عبد فاشترى نصفه يتوقف شراؤه على النصف الآخر ان اشتراه كله جاز عندنا وكان لموكله وعند زفر يفسد هذا النصف عليه ولا يتوقف على ظهور الشراء في النصف الآخر - ومنها - اذا اشترى شيئاً مرابحة ولم يسم ثمناً ففاد البيع موقوف على تسمية الثمن وصيرورته معلوماً في المجلس ان ساء ورضي به فقد البيع عندنا وعند زفر لا ينفذ العقد ولا يجوز ان سعى مقدار الثمن بعد ذلك - ومنها - اذا اشترى نصراني من

نصراني خوراً ثم اسلم احدهما قبل القبض فسد البيع ويتوقف الفساد فيه فان صارت  
الخر خلاً جاز عندنا وعند زفر لا يجوز ولا يتوقف الى ارتفاع الفساد — ومنها —  
اذا باع عبداً فابق من يد البائع قبل القبض وقف فساد البيع ان رجع البعد قبل  
النسخ جاز العقد وقصد وعند زفر لا يجوز ولا يتوقف فساد العقد على ارتفاع الاباق  
— ومنها — اذا باع عبداً بجارية وسلم الجارية ولم يقبض البعد حتى هلك في يد  
بائعه انتقض البيع فان اعتق الجارية فابضاها جاز عندنا وعند زفر لا يجوز — ومنها —  
اذا قد مال الصرف او رأس مال السلم من مال غيره يتوقف على رضاه عندنا وعند  
زفر لا يتوقف ولا يعمل رضاه شيئاً — ومنها — اذا تزوج امرأة على عبد وقبضته ثم  
طلقها قبل الدخول بها ثم اعتق المولى البعد قبل قضاء القاضي بالرد لا يجوز عتقه في  
شيء منه عند علمائنا وعند زفر يجوز عتقه في نفسه ولو اعتقته الزوجة قبل القضاء بالرد  
جاز عتقها في الكل عندنا وعند زفر عتقها في النصف فلا يتوقف انقضاء عتقه على قضاء  
القاضي — ومنها — ان المدير اذا حفر بئراً في الطريق فوقع فيه انسان فمات وضمن  
المولى قيمته لمولى المجني عليه فقبض المولى قيمته موقوف ان لم يقع فيها غيره سلت القيمة له  
وان وقع فيها غيره يشركه ولي الجناية الثاني في القيمة فظهر ان رقبته تكون موقوفة  
عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يرم المولى الثاني قيمة اخرى ولا يتوقف حكم الدفع على  
ظهور وقوع ثان لانه ضمان ملك رقبته وكذلك الجواب عن جناية المكاتب — ومنها —  
اذا استأجر الرجل دابة ولم يسم راكبها او ثوباً ولم يسم لابسه والبسه غيره لزمه الاجر  
المسمى عندنا ويتوقف وجوب المسمى على ظهور الراكب واللابس وعند زفر يجب اجر  
المثل ان استعمله ولا يتوقف وجوب المسمى على ظهور الراكب واللابس — ومنها —  
اذا استأجر داراً على انه ان اسكنها فصاراً فاجرتها عشرة دراهم وان اسكنها بقالاً  
فاجرتها خمسة دراهم جازت الاجارة وله الاجر المسمى ايها اسكن عندنا وعند زفر لا  
يجوز هذه الاجارة لان هذه الاجرة في الحال مجبولة فلا يتوقف صحة الاجارة على  
ظهور المقدار في الحال الثاني وكذلك اذا استأجر صاحب الخانوت رجلاً يطرح عليه  
العمل بالنصف جاز عندنا وعند زفر لا يجوز لان اجرة في الحال مجبولة فلا تتوقف  
صحة الاجارة على ظهور مقداره في ثاني الحال — ومنها — اذا استأجر دابة ليحمل  
عليها حملاً ولم يسم الحمل كان فساد الاجارة موقوفاً عندنا ان حمل عليها حملاً وملت

الدابة كان له المسعى وان هلك الدابة كان عليه القيمة واللاجارة فاسدة وعند زفر لا  
 يجب المسعى وان سلت الدابة او لم تسلم لان العقد وقع فاسداً فلا يتقلب جائزاً بعده  
 الا بتجديد العقد — ومنها — اذا باع الرجل بشرط الخيار الى الابد ثم ابطل هذا الشرط  
 في الثلاثة جاز عند علمائنا وعند زفر لا يجوز لانه وقع فاسداً فلا يتقلب جائزاً الا  
 بتجديد عقده — ومنها — اذا اعتق الرجل رقبة عن احدي كفارتي ظهارين ولم ينو احداها  
 بينهما توقف الجواز عن احداها على ينشئ في تعيين احداها عند علمائنا وعند زفر لا يتوقف  
 الجواز لانه لم ينو عن احداها بينهما فلا يتقلب الى احداها بعد وقوعه في الابتداء  
 بصفة الجهالة — ومنها — ان من جاوز الميقات من اهل الآفاق بغير احرام ثم رجع اليه  
 قبل ان يدخل مكة سقط عنه الهم الذي وجب عليه لمجاوزه الميقات بغير احرام عند  
 علمائنا وعند زفر لا يسقط لانه وجب عليه فلا يسقط عنه بالعود وعندنا كان موقفاً  
 على ظهور العود قبل تاركه بالطواف — ومنها — ان غير الآفاقي اذا دخل مكة بغير احرام  
 لزمه الاحرام فان عاد الى الميقات من طامه ذلك واحرم بحجة الاسلام سقط عنه الهم  
 بدخوله مكة بغير احرام عند علمائنا وعند زفر لا يسقط عنه الهم لانه وجب عليه  
 بدخوله مكة بغير احرام فلا يسقط بظهور العود والحج في علمه ذلك كما لو تحولت السنة  
 — ومنها — اذا اشترى الرجل قلباً وثوباً بعشرين درهماً ووزن القلب عشرة دراهم ثم  
 نقد المشتري عشرة دراهم ثم افترقا فالعشرة المنقودة عن القلب خاصة لان العقد كان  
 موقفاً فلما لم ينقد غيرها انصرفت هذه الى القلب لانه احوج وعند زفر العشرة عنها  
 جميعاً لانه حين نقد كان من ثمنها اذ لم يعين فلا يتقلب الى احداها بالاشراق وكونه  
 احوج الى القبض — ومنها — اذا دفع الى خياط ثوباً فقال له ان خطته خياطة رومية  
 فلك درهم وان خطته خياطة فارسية فلك نصف درهم توقف جواز العقد على ظهور  
 العمل عند علمائنا وعند زفر لا يتوقف — ومنها — اذا باع قفيزاً من حنطة او شعير من  
 صبرة فهلك الصبرة لا قفيزاً انصرف البيع اليه عند علمائنا وان وقع العقد في الابتداء  
 على قفيز شائع وعند زفر لا يتصرف — ومنها — اذا اوصى بثلاث هذه الغنم فهلك الغنم  
 الا تلتها انصرفت الوصية الى الثلث الباقي وان وقعت في الابتداء في الثلث مشاعاً عند  
 علمائنا وعند زفر لا تتصرف الى الباقي — ومنها — اذا باع شيئاً بغير رقه ثم علم بالرق في  
 المجلس جاز عند علمائنا وعند زفر لا يجوز — ومنها — اذا وكل وكيلاً يقبض الدين الذي له على  
 فلان وقال له لا تقبض درهماً دون درهم قبض درهماً درهماً حتى اتى على جميع الدين

لم يكن مخالفاً عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يكون مخالفاً—ومنها— إذا ركع المتعدي قبل  
امامه يوقف ركوعه على مشاركة امامه في ركوعه فان شاركه الامام في ركوعه جاز عند  
علمائنا وعند زفر لا يجوز ركوعه ولا يتوقف على ظهور المشاركة للامام—ومنها— ان  
مصلي الظهر اذا ترك القعدة في الزاوية وقام في الخامسة توقف خروجه من الفريضة على  
السجود ان سجد فقد خرج من الفريضة وان عاد الى الجلوس قبل السجود جازت صلاته  
عند علمائنا الثلاثة وعند زفر لا يتوقف خروجه وتقصد صلاته بنفس القيام المستقيم  
—ومنها— ان المسافر اذا اتم يقوم مقيمين وقعد الامام قدر التشهد ثم قام الى قضاء  
الركعتين رجل من المؤمنين قبل سلام الامام توقف خروجه من صلاة الامام على السجود  
ان سجد خرج من صلاته حين قام وان لم يسجد حتى قام الامام الى اتمام صلاته ونوى  
الاقامة وجب على المؤتم ثم رفض ما فعل ومتابعة امامه وان لم يفعل لم تجز صلاته عند  
علمائنا وعند زفر صلاته جائزة وانقطعت الشركة بينه وبين امامه عند قيامه ولم يتوقف  
خروجه من صلاة امامه—ومنها— اذا كبر الامام تكبيرة الافتتاح لصلاة الجمعة توقفت  
جمعه على مشاركة القوم الى ان يرفع رأسه من الركوع عندنا وعند زفر لا يسير  
داخلاً في الجمعة اذا تاركوه بعد ذلك ما لم يشاركوه منذ افتتاحها ومسائل هذا الباب  
كثيرة لا تحصى وما ذكرنا فيه كفاية لمن اهتمدى

الاصل عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله ان العارض في الاحكام انتهاء له حكم  
يخالف حكم الموجود ابتداءً وعند زفر حكمه حكم الموجود ابتداءً وعلى هذا مسائل  
— منها — اذا باع الرجل عبداً فابق قبل القبض لا يطل البيع عندنا وعند زفر  
يطل البيع ويجعل العارض الموجود في الانتهاء كالموجود لدى العقد ابتداءً—ومنها—  
اذا انقطع المسلم فيه بعد انقضاء اجل السلم لا ينتقض عقد السلم عندنا وعند زفر ينتقض  
ويجعل الانقطاع العارض في الانتهاء كالموجود لدى العقد ابتداءً—ومنها— اذا قتل  
العبد المبيع قبل القبض في يد البائع بضمن المشتري قيمته فقاتل واخذ الثمن من القاتل  
لا يفسد ولا ينتقض البيع عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يفسد البيع وينتقض ويجعل  
العارض الموجود بعد العقد كالموجود لدى العقد ابتداءً -- ومنها -- ان اشبوع اذ  
اعترض في عقد الاجارة او في عقد الرهن لا يفسد عندنا وعند زفر يفسد ويجعل  
الشبوع العارض كالموجود لدى العقد—ومنها— اذا مات الشاة المبيعة في يد البائع  
فدفع البائع جلدتها جاز للمشتري اخذها مذبوحاً بحصته من الثمن عندنا وكذلك الجواب

فيا اذا كانت رهنًا فندبح جلدها كان رهنًا بحصته من الدين وعلى قياس قول زفر يطل الرهن والبيع — ومنها — ان القوم اذا تفرقوا عن صلاة الجمعة بعدما قيد الامام الركعة بالسجدة فان ذلك لا يمنع من المضي عندنا وعند زفر يمنع ويجعل اعتراض فرار القوم بجائزة فرارهم وتفرقهم عند التحريم — ومنها — ما قالوا في رجل باع ثوبًا لتغيره بغير امره غطاه المشتري قبيحًا ثم اجاز للمالك البيع روى عن ابي يوسف انه يجوز البيع لان التملك يقع بالاجازة للمقد وهو ثوب وقد وجد فصح وعند زفر لا يجوز لان الاجازة للمقد تقع غليظًا وقد خرج الثوب عن كونه ثوبًا لانه قبيح لان عنده العارض كالموجود لدى المقد

الاصل عند اصحابنا ان مالا يتجزأ فوجود بعضه كوجود كله وعند زفر لا يكون وجود بعضه كوجود كله وعلى هذا مسائل

— منها — ان من اذن لعبده في نوع من التجارة صار مأذونًا في جميعها وعند زفر لا يكون مأذونًا في غير ذلك النوع الذي اذن له فيه ما لكه — ومنها — ان من تزوج امرأة على خمسة دراهم فانه يكمل لما عشرة دراهم وصار بعض العشرة كذكر كلها لان العشرة في باب المهر لا تجزأ فكان ذكر بعضها كذكر كلها وعند زفر لما مهر المثل فصار كأنه تزوجها ولم يسم لها مهر مثلها كذا هنا — ومنها — ان من اوجب على نفسه ركعة لزمه ان يصلي ركعتين لان ذلك لا يتبعض فذكر احدهما كذكر كليهما وعند زفر لا يلزمه شيء لان الركعة الواحدة ليست بصلاة فلا يجعل ذكر الركعة كذكر الركعتين — ومنها — اذا قال الرجل لامرأته انت طالق اذا حضت نصف حيضة لم يقع الطلاق ما لم تحض حيضة كاملة لانها لا تجزأ فكان ذكر بعضها كذكر كلها على ما هو اصلهم وعند زفر اذا رأت الدم خمسة ايام وقع الطلاق ولا يجعل ذكر بعضها كذكر كلها على ما هو اصله — ومنها — ما قال ابو يوسف لو ان رجلاً اوجب على نفسه ركعتين بغير قراءة او بغير وضوء لزمته لان ذلك بما لا يتبعض فذكر بعضه كذكر كله وعند زفر لا يلزمه شيء لان الصلاة بغير وضوء وبغير قراءة لا تكون مشروعة — ومنها — ما قال اصحابنا ان المرأة اذا طهرت من حيضتها في آخر الوقت وقد بقي من الوقت مقدار ما يمكنها الاغتسال فيه والتحريم للصلاة لزمها عندنا صلاة ذلك الوقت وعند زفر لا يلزمها شيء وحجة اصحابنا ان التحريم اذا لزمها لادراك وقتها فكذلك ما بعد التحريم يلزمها لان الواجب لا يتبعض — ومنها — ما قال اصحابنا اذا اسلم الكافر او ادرك الغلام في آخر الوقت ولم

يق من الوقت الا قدر ما يمكنه التحريم للصلاة لزمه فرض تلك الصلاة لما ذكرنا من المعنى من لزوم فعل التحريم لادراك ذلك القدر من الوقت ولزوم ما بعدها من الركعات لان الوجوب لا يتبعض وكذلك في المرأة التي طأتها في الحيض دون العشرة اذا اقتطع دمها وقد بقي من الوقت قدر ما تنسل وتحمم تلزمها تلك الصلاة وعند زفر لا تلزمها تلك الصلاة — ومنها — قال علماؤنا الثلاثة اذا اغشى على انسان في آخر الوقت وبقي على ذلك اياما لا يلزمه فرض تلك الصلاة عندنا وعند زفر اذا لم يبق من الوقت مقدار ما بقدر فيه على تمام صلاته فاغشى عليه لزمه قضاء تلك الصلاة — ومنها — اذا تزع احدى جرموفيه بعد ما مسح عليها ينتقض مسحه في الجرموفين جميعا لان انتقاض المسح لا يتبعض كما اذا نزح احدى خفيه وعند زفر لا ينتقض المسح بالجرموق الآخر — ومنها — قال اصحابنا اذا اشترى دارا فنظر الى حيطانها يطل خيار الرؤية وعند زفر له خيار الرؤية ما لم يدخلها لان عندنا خيار الرؤية لا يتجزأ ولا يتبعض فاذا بطل خياره في البعض بطل خياره في الكل

الاصل عند اصحابنا الثلاثة رحمهم الله ان الخلاف في الصفة غير معتبر وعند زفر

معتبر وعلى هذا مسائل

— منها — قال اصحابنا اذا قال لغيره طلق امرأتي تطليقة رجعية فطلقها تطليقة باينة انه يقع تطليقة رجعية لانه خالف في الصفة فلم يعتبر خلافه وعند زفر لا يقع شيء لانه خالف ما امر به فصار كانه طلقها بغير امره — ومنها — قال اصحابنا اذا شهد احد الشاهدين انه طلق امرأته تطليقة باينة والا خرشهد انه طلقها تطليقة رجعية فانه قبل شهادتهما على تطليقة رجعية وقال زفر لا قبل شهادتهما

الاصل عند اصحابنا الثلاثة ان القليل من الاشياء مفعونه وعند زفر لا يكون مفعول على هذا قال اصحابنا ان المخرج من غير السيلين اذا قل ولم يسلم عن رأس المخرج لا يوجب قضي الطهارة وعند زفر يوجب قضي الطهارة ولا يعني عنه وان كان يسيرا — ومنها — قال اصحابنا اذا سجد في صلاة سجدة واحدة على موضع نجس ثم اعاد تلك السجدة على موضع طاهر عند ابي يوسف تجزئه وعند زفر لا تجزئه وفسدت صلاته لان السجدة التي كانت على موضع نجس افسدت الصلاة وعندنا لا تسد ولا يعتد بها لانه عمل يسير — ومنها — لو تذكر في الصلاة وهو قائم على موضع نجس ثم سار فوقف على موضع طاهر لم تفسد صلاته ما لم يركع او يأت بركن تام بعد وقوفه على النجاسة هذا عند ابي يوسف لانه



في حلقه القليل فبقي عنه وعند زفر لو وقف على موضع النجاسة يحكم بفساد صلاته — ومنها —  
لو صلى على أرض قد كان فيها خر أو قي أو بول أو عذرة وقد جفت وذهب أثرها جازت  
صلاته عندنا لأن الأرض قد نشفت النجاسة ولم يبق إلا اليسير واليسير معفو عنه وعند  
زفر صلاته فاسدة لأنه بقي عليها شيء من النجاسة وإن قلت فلا يعني عنه كالبساط  
— ومنها — قال أصحابنا من اعتق من كفارة يمينه رقبة عوراء تميزه لأن العور عيب  
قليل بقي عنه وعند زفر لا يميز به — ومنها — قال أصحابنا إن المرأة لو وجدت بالبدن الذي  
نكحت عليه عيباً قليلاً ليس لها أن تروه وعند زفر لها أن تروه ولا يعني عنه كالعيب  
الكثير بالإجماع — ومنها — قال أصحابنا لو حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها  
فاخذ في الثقل في الحال والساعة لم يحنث عندنا وعند زفر يحنث وكذلك الاختلاف  
لو حلف أن لا يركب هذه الدابة وهو راكبها قتل من ساعته لم يحنث عندنا وعند  
زفر يحنث وكذلك الاختلاف في اللبس إذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو لابس  
فأنزعه من ساعته لا يحنث عندنا وعند زفر يحنث ولا يعني عن اليسير في هذه الأشياء  
كلها — ومنها — قال أصحابنا إن الشهود إذا ذكروا الدار المحدودة بثلاثة حدود يقضي  
عندنا بشهادتهم خلافاً لزفر لأن العين وإن صارت معلومة فالقدر غير معلوم وإن الحد  
الرابع إذا جهل لم يمكنه القضاء بالقدر فيه والجهالة تمنع صحة القضاء وأصحابنا قالوا العين  
صارت معلومة والقدر أيضاً في الحد الرابع معلوم من وجه العلم بطرفيه ولكنه بنوع  
جهالة يسيرة وهو أنه لا يدري يقضي على استواء الحد أو على أعوجاجه فكان معلوماً من  
وجه مجهولاً من وجه فقلت الجهالة وهي نادرة بسيرة : لا — عنها فلم تعارض المعلوم فلم  
يسقط عمل المعلوم فصار كما إذا أشار إلى الثوب المطوي من غير علم بمقدار الأذرع  
— ومنها — قال أصحابنا الصائم إذا بقي بين استانه شيء فابتلعه أنه لا كفارة عليه  
وعند زفر عليه الكفارة — ومنها — قال أصحابنا إن الجهالة بالسيرة في المعقود عليه أو  
في الثمن في المجلس معفو عنها وعند زفر غير معفو عنها وعلى هذا قال أصحابنا إذا وجد  
القليل من رأس مال السلم زيوف ففرده واستبدل به في المجلس لا يقضي عقد السلم برد ذلك  
القدر عندنا ولا بمقداره وعند زفر يقضي السلم بذلك القدر وسأوى بين القليل والكثير  
الأصل عند علمائنا الثلاثة محمد بن الحسن والحسن بن زياد وزفر رحمهم الله أن  
السيرة بما يتعلق به الحكم لا بما يظهر به الحكم وعند زفر الذي يظهر به الحكم كالذي يتعلق  
به الحكم وعلى هذا قال أصحابنا إذا شهد شاهدان أنه قال لعبد أن دخلت هذه الدار

فانت حر وشهد آخرا ان العبد دخل الدار وقضى القاضي بعتقه ثم رجع الشهود جميعاً فانه لا ضمان على شاهدي الدخول عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يضمن الثريقان لان وجوب العتق ظهر بشهادتهم\* وعلى هذا قال اذا رجع شهود الاحصان لا يضمنون وعند زفر يضمنون لان وجوب الرجم ظهر بشهادتهم

الاصل عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله ان نية التمييز في الجنس الواحد لا تعمل وعند زفر تعمل\* وعلى هذا قال اصحابنا اذا ظاهر اربع نسوة له ثم احتق بعدهن رقاباً ولم ينوعن كل كفارة بعينها اجزاء لان الجنس واحد فاستغنى عن نية التمييز وعند زفر لا يجوز له لان نية التمييز في الجنس شرط\* وعلى هذا قال اصحابنا ان من ظاهر اربع نسوة ثم احتق ربة عنهن جاز له ان يصرفها الى واحدة منهن وعند زفر لا يجوز لان النية في الاعتاق قد عملت عملها فتوزعت الربة على الكفارات كلها فلا يصح ذلك\* وعلى هذا قال اصحابنا ان الرجل اذا قال لامرأته انت على حرام ونوى اثنتين لا يقع الا واحدة ولا تعمل تلك النية لان حرمة الواحد جنس واحد فلم تعمل النية الواحد جنسين وعند زفر تقع اثنتان وعملت النية فيهما



### \* القول في القسم الذي فيه الخلاف بين اصحابنا الثلاثة \*

( وبين مالك رحمهم الله )

الاصل عند علمائنا الثلاثة ان الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق لااحاد مقدم على القياس الصحيح وعند مالك رضي الله عنه القياس الصحيح مقدم على خبر الاحاد\* وعلى هذا قال اصحابنا ان المتي نجس يطهر بالترك عن الثوب اذا كان يابساً واخذوا في ذلك بالخبر وعند الامام مالك رضي الله عنه لا يطهر الا بالفسل بالماء كالبول\* وعلى هذا قال اصحابنا ان كل الناس لا يفسد الصوم واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك يفسد الصوم واخذ في ذلك بالقياس\* وعلى هذا قال اصحابنا ان نكاح الامه على الحرة يجوز واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك لا يجوز واخذوا في ذلك بالقياس\* وعلى هذا قال اصحابنا لا يجوز لعبد ان يتزوج اكثر من اثنين واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك يجوز ان يتزوج باربع كلهم واخذوا في ذلك بالقياس\* وعلى هذا قال اصحابنا ان

النية لا تمنع الا بالقبض (١) وكذلك الصدقة واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك يجوز لانه عقد  
اللفظ فاشبه البيع وعلى هذا قال اصحابنا ان الكفارة معتبرة في التسب واخذوا في ذلك  
بالخبر وعند مالك الكفارة معتبرة في الدين وعلى هذا قال اصحابنا ان السعاية في باب  
العتق لها اصل في الوجوب على العبد واخذوا فيه بحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وعند مالك ليس لسعاية العبد اصل في باب العتق واخذ فيه بالقياس وتابعه  
الامام ابو عبد الله الشافعي رحمه الله في هذه المسائل وعلى هذا قال اصحابنا ان الزيادة  
على تطليقة واحدة سنة وان كانت متفرقة في الجهات مختلفة واخذوا في ذلك بالخبر وعند  
مالك رضي الله عنه الزيادة على الواحدة ليس بسنة واخذ فيه بظاهر الآية اذ لا سبيل الى  
القياس في هذا الحكم فاعتبر ظاهر الكتاب وترك الخبر لان ظاهر الكتاب اقوى من  
اخبار الاحاد وعلى هذا قال اصحابنا ان من طلق امراته وهي من اهل الحيض ثم ارتفع  
حيضها انه لا تنقض عنها ما لم تبلغ المدة التي يحكم بكونها آيسة ثم تعتد بعد ذلك بثلاثة  
اشهر واخذوا فيه بحديث علي رضي الله عنه وعبد الله بن عباس قال انه قال لعائشة بن قيس  
لقد حبس الله عليك ميراثها وعند مالك اذا اقتصت بعد اوشاع الحيض تسعة اشهر  
اقتصت عنها وهو اخذ في ذلك بالقياس لان القياس يعتبر فيه حكم البدل عقيب  
العجز عن الاصل فالحيض اصل والا شهر بدل وقد قيل بان هذا الذي ادعاه مالك  
في هذه المسئلة قول عمر رضي الله عنه وليس ذلك بصحيح وعلى هذا قال اصحابنا اقل  
الحيض ثلاثة ايام ولياليها واخذوا في ذلك بالخبر وعند الامام مالك ابن انس رضي  
الله عنه مقدر بساعة وقامه على سائر الاحداث وعلى هذا قال اصحابنا طلاق السكران  
وعتاقه واقع واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك رضي الله عنه لا يقع وقامه على الصبي  
والجنون بطله انه لا يقتل وعلى هذا قال اصحابنا ان الجماعة يقتلون بواحد واخذوا في  
ذلك بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعند مالك لا يقتلون بالواحد واخذوا في  
ذلك بالقياس وترك الخبر وعلى هذا قال اصحابنا اذا لم يقف بفرقة نهاراً ووقف ليلاً  
يجزئه عن حجه اخذوا في ذلك بالخبر وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

(١) لعل مراده انها لا تتم بدون القبض كالصدقة والا فمقتضاها يصح بمجرد الايجاب  
بدون احتياج الى القبول ايضاً لانها عقد تبرع لا معاوضة كالبيع ولذلك لو حلف لا يهب  
فوجب ولم يقبل الموهوب له حنث وانما احتج في ملك الموهوب له الى قبوله لئلا يلزمه شيء  
بدون التزامه

من أدرك عرفة ليلاً أو نهراً فقد أدرك الحج وعند مالك رضي الله عنه لا يجوز لأن الليلة تابعة لليوم الذي بعدها واخذ بالقياس وترك الخبر \* وعلى هذا قال أصحابنا إن القصاص إذا كان بين اثنين فعلى أحدهما ليس للآخر أن يستوفي القصاص اخذوا فيه بالخبر الذي رواه محمد بن الحسن عن أصحابنا في الزیادات وعند الإمام مالك بن انس رضي الله عنه أن الآخر يستوفي القصاص ولا يستقطع به بغيره عنه قاسه على سائر الحقوق \* وعلى هذا قال أصحابنا لو أن رجلين قتلوا رجلاً أحدهما عامداً والآخر مخطئاً لا قصاص عليهما عندنا وعند الإمام مالك رضي الله عنه يجب القصاص على العائد قاس حالة الاجتماع على حالة الاقتراد فان قيل عندكم خبر الواحد مقدم على القياس الصحيح إذا كان مروياً عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر في بعض هذه المسائل غير مروى عن النبي عليه السلام قيل له إذا كان القياس مخالفاً له فالظاهر أنهم قالوا ذلك رواية عنه عليه الصلاة والسلام فصار سبيله سبيل الأحاد

الأصل عند إمام مالك بن انس رضي الله عنه أن العزم على الشيء بمنزلة المباشرة لذلك الشيء وليس العزم على الشيء بمنزلة المباشرة لذلك الشيء عندنا وعلى هذا مسائل منها - ما قال أصحابنا إن الرجل إذا عزم أن يطلق امرأته لا يقع عليها شيء ما لم يقع الطلاق وعند الإمام مالك رضي الله عنه يقع بنفس العزم \* وعلى هذا قال أصحابنا لو حلف ليقمن كذا في المستقبل لم يحنت مادام يُرجى منه ذلك الفعل وعند الإمام مالك رضي الله عنه إذا عزم بقلبه أن لا يفعل ذلك الفعل أو على أن يفعل ذلك الفعل يحنت في يمينه وقال سعيد ابن المسيب إذا مضى شهر ولم يفعل حنت في يمينه

### ❦ القول في القسم الذي فيه الخلاف بيننا ❦

(وبين ابن أبي ليلى)

الأصل عند ابن أبي ليلى أن من ملك شيئاً بنفسه ملك تفويضه إلى غيره وعندنا يجوز أن يملك في بعض المواضع ولا يملك في بعضها \* وعلى هذا قال أصحابنا إن المودع لا يملك الإيداع إلى غيره لأنه رضي المالك بحفظه ولم يرض بحفظ غيره والاس متفاوتون في الحفظ وعند ابن أبي ليلى يجوز له أن يودع إلى غيره لأنه ملك الحفظ فملك تفويضه

❦ تأسيس - ٧ ❦

الى غيره \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من وكل وكيلاً بشراء شيء ليس له ان يوكل غيره الا ان يقول له ما صنعت من شيء فهو جائز وعند ابن ابي ليلى يجوز ان يودع غيره ويوكل غيره \* وعلى هذا قال اصحابنا انه لا تجوز الشهادة على الشهادة برجل واحد الا بشهادة رجلين وعند ابن ابي ليلى تجوز لانه ملك ان يقيم الشهادة بنفسه فيملك ان يقيم مقام نفسه \* وعلى هذا قال اصحابنا ان العبد اذا سعى للشرىك الذي لم يعتق لم يرجع على المعتق عندنا وعند ابن ابي ليلى يرجع العبد على المعتق لان غير المعتق ملك التضمين فيملك تعويضه الى غيره واقامته مقام نفسه

الاصل عند ابن ابي ليلى في باب المعاملات ان العقد اذا ورد النسخ على بعضه انسخ كله \* وعلى هذا قال ابن ابي ليلى في المسلم اذا ترك بعض رأس المال واخذ بعض المسلم لم يحز عند ابن ابي ليلى وينسخ ذلك السلم لانه انسخ فيما اخذه فينسخ فيما بقي وعندنا لا ينسخ فيما بقي \* وعلى هذا قال علمائنا وابن ابي ليلى ان المودع اذا اخذ بعض الوديعة وانقذه ثم جاء بما اتفق وخطئه بما بقي ثم هلك الكل فانه يضمن الكل بعضه باقائه وبعضه بالخلط وعندنا لو اتفق بعضه ولم ينق بعضه ثم هلك الباقي انه يضمن ما اتفق ولا يضمن ما بقي وعنده يضمن ما اتفق وما بقي عنده لانه انسخ العقد فانسخ فيما بقي وعندنا لا يضمن فيما بقي ويضمن فيما اتفق

الاصل عند ابن ابي ليلى انه يعتبر حقوق الله تعالى بحقوق العباد \* وعلى هذا قال ابن ابي ليلى ان التوكيل باستيفاء الحدود جائز واعتبره بالحقوق التي هي مختصة بالعباد كالديون وغيرها وعندنا لا يجوز \* وعلى هذا قال ابن ابي ليلى ان التقادم لا يسقط الحدود قياساً على حقوق العباد وعندنا يسقط الا حلف القذف وعلى هذا قال في شاهدين شهدا على رجل بمال وشهد آخران على الاولين انهما زانيان او شاربا خمر انه تقبل شهادتهما وتبطل شهادة الاولين لانهما انشأا عليها حقاً لله تعالى فصار كما لو انشأا حقاً للعباد

الاصل عند علمائنا ان ما لا تقع المنازعة فيه الى القاضي فلا اثر لقلة الجهالة ولا لكثرتها في فساد وعند ابن ابي ليلى ان الجهالة اذا قلت لا تؤثر في فساد العقد وان كثرت توجب فساد \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل كل امرأة تزوجها في طالق فتزوج يقع الطلاق على المنكوحه عم او خص وقال ابن ابي ليلى اذا عم لم يصح التعليق وان خص التعليق يصح لانه اذا عم كثرت الجهالة واذا خص قلت الجهالة \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل كل عبد اشتريه فهو حر ثم اشترى عبداً صح تعليقه ووقع

المتقى عمّ او خصي وعند ابي ليلى اذا عم لا يقع واذا خص وقع وعلى هذا قال اصحابنا اذا باع الرجل شيئاً بشرط البراءة من كل عيب جاز ذلك البيع عندنا وعند ابن ابي ليلى لا يصح البيع الا ان يعين نوعاً من العيوب ثم يرجع وقال لا يجوز ما لم يشر الى العيب\* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لاخر مالك على فلان من الدين فلي ان الكفالة جائزة على كل حال وعندنا لا يجوز ما لم يقل مالك على فلان من الدين من درهم الى الف درهم او الفين فلي فان قال هذا يصح والا فلا لانه اذا قال من درهم الى الف فقد قلت الجهالة واذا لم يقل ذلك فقد كثرت الجهالة واذا كثرت الجهالة منعت صحة العقد وهو عقد الكفالة\* وعلى هذا قال ابن ابي ليلى اذا باع شيئاً من رجل بالف درهم الى التبروز او الى المهرجان ان البيع جائز بخلاف ما لو باع شيئاً الى ان يهب الريح او الى ان تحطر السماء فان الجهالة في الوجه الاول قليلة لانه مما يعرفه بعض الناس وفي الوجه الثاني الجهالة كثيرة لانه لا يعرفه احد من الناس وعندنا لا يجوز لان هذا مما تقع المنازعة فيه الى الحاكم وهذا ظاهر

الاصل عند ابن ابي ليلى ان الحق الواحد لا يجوز ان يثبت في محلين مختلفين لانه متى ثبت في محل خلا عنه المحل الاول وعلى هذا مسائل

— منها — ان الكفالة تبرئ ذمة المكفول عنه كالحالة لان الحق الواحد لا يجوز ان يكون في محلين مختلفين كالمعين الواحدة وهذا قول ابن ابي ليلى وعندنا لكفالة لا تبرئ ذمة الاصيل\* وعلى هذا قال في الطالب اذا اخذ كفيلًا بنفس المطلوب ثم لقيه ثانياً واخذ كفيلًا آخر بنفسه ان الكفيل الاول يبرئ لان حق التسليم كان على الاول فلما وجب على الثاني يبرئ الاول لان الحق الواحد لا يكون في محلين مختلفين كالمعين الواحدة وعندنا لا يبرئ الاول لان هذا حق وجب عليه وهو مما يجب ولا يشاهد فيجوز ان يوصف في محلين وليس كالمعين لان العين لا تجوز ان تكون في محلين مختلفين

### القول في القسم الذي فيه الخلاف بيننا\*

(وبين الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن دريس الشافعي رحمه الله تعالى) الاصل عند علمائنا رحمه الله تعالى ان صلاة لمقتدى متعقبه صلاة لامة ومعنى تعلّقها انها تقصد بفساد صلاة الامام وتجوز صلاته بجوازها ويدبر عليه قول لرسول صلى

الله عليه وسلم الامام ضامن والمؤذن مؤتمن وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي ان صلاة المقتدى غير متعلقة بصلاة الامام \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الطاهر اذا اقتدى بالجنب او بالحدث وهو لا يشعر ان صلاته لا يجوز عندنا وعند ابي عبد الله يجوز صلاة المومئ ولا تجوز صلاة الامام \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الامام اذا سلم وعليه سجدة التهوأت سعى الامام ولم يسجد فلا سجود على المقتدى وعند الامام ابي عبد الله الشافعي يسجد المقتدى \* وعلى هذا قال اصحابنا المومئ اذا خرج من صلاة امامه وانفرد بنفسه فيما بقي من صلاته تفسد صلاته وعند ابي عبد الله لا تفسد صلاته وجاز له اتمامها بالانفراد \* وعلى هذا ان يصلي الظهر اذا اقتدى بمصلي العصر انه لا يجوز عندنا وعند الامام القرشي ابي عبد الله يجوز \* وعلى هذا قالوا ان اقتداء البالغ بالصبي لا يجوز عندنا وعند ابي عبد الله يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا ان اقتداء المقتضى بالمتفل لا يجوز وعند ابي عبد الله يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا لا صلاة لقائم الراكع الساجد خلف المومئ وهو قول زفر وعند ابي عبد الله يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من صلى ركعة واحدة ثم اقيمت الصلاة لم يكن له الشروع في صلاة الامام من غير تجديد التكبيرة عند علمائنا ومنه يجوز \* لنا ان ذلك خروج من صلاته الى صلاة امامه فاحتاج للخروج من صلاته الى سلام او كلام \* وعلى هذا قال علمائنا في الامام يصلي بالقوم صلاة الخوف ان الامام يصلي بكل طائفة ركعة وسجدة فاذن صلى بالطائفة الاولى ذهبت الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم ركعة ثم تشهد وسلم ثم ذهبت هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءته الطائفة الاولى فيصلون الركعة الثانية وحداناً لان في اتمام صلاة انفسهم وحداً ما اتموا اتماماً لماع الامام وفي قول ابي عبد الله (١) يشترط جميعاً \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وحده في امي صلى يقوم اميين وقارئين صلاة الكل فاسدة لان الشركة قد صححت يعني صلاة الامام والاميين والقارئين فاسدة لان الشركة قد صححت ينهم جميعاً في عقد الصلاة لان القراءة ليست من شروط التجميع فصار الامي والقاري فيه سواء فلما صححت الشركة في عقد الصلاة صار الامي ضامناً لصحتها لنفسه وللقارئين بالقراءة وللاميين لانها صلاة واحدة فاذا صار ضامناً اتمام صلاة الكل بالقراءة وقد

(١) وكيفية ذلك ان الامام اذا صلى بالطائفة الاولى ركعة وسجدة وقف حتى تلم هذه الطائفة صلاتهم وسلمون ويذهبون الى وجه العدو وتأتي الطائفة الاخرى فيصلون بهم الركعة الثانية فاذا قاموا لقضاء ما سبقوا به انتظروهم ليسلم بهم

عجز عن الوفاء بشرط صحتها فسد على الكل فصار كامام أحدث أو أكل أو تكلم ولا يلزم على هذا إمامة القاري للبراءة والمكتسبين لأن الكسوة من شروط التيمم فلم يقع بين الإمام والمكتسبين شركة في التيمم وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي رضي الله عنهم أجمعين صلاة الإمام ومن كان بمثل حاله جائزة

الأصل عند علاننا أن كل عبادة جازتفلها على صفة في عموم الأحوال جاز فرضها على تلك الصفة بحال من الأحوال كالصلاة قاعداً جازتفلها في عموم الأحوال فجاز فرضها بحال وهو أن يكون مريضاً لا يستطيع القيام وعلى هذا مسائل

— منها — ما قال علاننا إذا نوى قبل الزوال في رمضان جاز صومه لأنه جاز نفل بالنية قبل الزوال و عموم الأحوال فجاز فرضه بحال وعند أبي عبد الله لا يجوز \* وعلى هذا قال أصحابنا لو تحرى ونوى إلى جهة القبلة وصلى ثم ظهر أنه استدبر القبلة أن صلاته جائزة لأنه جاز نفل على هذه الحالة بالاختيار فجاز الفرض بحال وهو حالة الاضطراب وعند أبي عبد الله لا تجوز صلاته \* وعلى هذا قال علاننا أن صوم رمضان بنية مبهمه يجوز لأنه يجوز النفل على هذه الصفة فجاز فرضه بحال \* وعلى هذا قال أبو حنيفة ومحمد إذا دفع الزكاة من ماله لرجل على ظن أنه فقير ثم بان أنه غني أو ابنه أو ذمي أو هاشمي في إحدى الروايتين عند أبي حنيفة أنه يجوز لأنه يجوز صرف صدقة النافلة إلى هؤلاء وفي عموم الأحوال فجاز صرف صدقة الفرض على هذه الصفة بحال من الأحوال وعند أبي يوسف والشافعي لا يجوز \* وعلى هذا قال علاننا إذا حج عن الزمن الذي ليس بقادر على القيام فالحج جائز عنه لأنه يجوز له أن يجمع عند غيره حجة النفل في جميع الأحوال فجاز فرضه في هذه الصفة بحال وعند أبي عبد الله لا يجوز \* وعلى هذا قال أصحابنا إذا اعتق الرجل رقبة كافرة عن كفارة يمينه أو ظاهره أو أظفاره يجوز لأنه لو اعتقها تطوعاً جاز وكان متربكاً إلى الله تعالى في عموم الأحوال فإذا اعتق هذه الرقبة عن فرضه جاز أيضاً بحال من الأحوال وعند أبي عبد الله لا يجوز \* وعلى هذا قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إذا صرف عن كفارة يمينه أو صدقة فطره إلى أهل الذمة أنه يجوز وعند أبي يوسف والشافعي لا يجوز وعلى هذا قال أصحابنا أن العريان يصلي بالإيماء قاعداً وهو أفضل عندنا وعند إمام القرني أبي عبد الله الشافعي قائماً يركع ويسجد

الأصل عند أصحابنا أن القدرة على الأصل أي المبدل قبل استيفاء المقصود



بالبديل ينتقل الحكم الى المبدل كالمتعددة بالشهور اذا حاضت او المتعددة بالحيض اذا ايسر  
وعند ابي عبد الله لا ينتقل وعلى هذا مسائل

— منها — ان التيمم اذا وجد الماء خلال الصلاة تقصد صلاته عندنا وعند  
ابي عبد الله لا تقصد — ومنها — ان العاري اذا وجد ثوباً في خلال صلاته تقصد صلاته  
عندنا وعند ابي عبد الله لا تقصد صلاته\* والمرضى اذا وجد خفة من مرضه وقوة  
وذلك في خلال صلاته استقبلها من الابتداء وعندنا وعند ابي عبد الله يمضي على حاله  
في هذه المسائل كلها — ومنها — ان المكفر عن يمينه اذا كفر بالصوم فوجد في اليوم الثاني  
او في اليوم الثالث ما يكفر به من طعام او كسوة او عتق بطل حكم الصوم عندنا  
وعند ابي عبد الله لا يبطل\* وكذلك المكفر عن قتل الخطأ اذا وجد رقبة في صيامه قبل  
تمام الشهرين فانه يعتق الرقبة ولا يجزيه الصوم عندنا وعند ابي عبد الله لا يبطل  
صومه ويجزيه عن الكفارة وكذلك المتنع اذا لم يجد الهدي فصام يوماً او يومين  
فوجد الهدي قبل فراغه من الصوم انه لا يجزيه صوم اليوم الثالث ويجب عليه ان يذبح  
الهدي وعند ابي عبد الله يجوز — ومنها — ان المظاهر اذا وجد ما يعتق او ما يطعم قبل الفراغ  
من الصوم لا يجزيه الصوم عندنا ويلزمه الاعتاق وعند ابي عبد الله يجزيه الصوم ولا  
يلزمه الاعتاق ويمضي اتمام شهرين متتابعين

الاصل عند علمائنا ان من وجبت عليه الصدقة اذا تصدق على وجه يستوفي به  
مراد النص منه اجزاء عما وجب عليه وعندنا لا يجزيه\* وعلى هذا مسائل قال  
اصحابنا اذا وجبت الزكاة في الدرهم فادى بدلهما حنطة او غيرها جاز عندنا لان  
مراد النص سد خلة الفقير ودفع حاجته وقد حصل وكذلك في صدقة الفطر وكفارة  
اليمين وكل صدقة وجبت بايجاب الله تعالى او وجبت بايجاب العبد على نفسه فانه  
يجزيه ان يعطي القيمة عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجوز\* وعلى هذا  
ما قال اصحابنا اذا تصدق على مسكين واحد في كفارة يمينه عشرة ايام كل  
يوم بمئتين او مدين حنطة جاز وعند ابي عبد الله لا يجزيه\* وعلى هذا قال  
اصحابنا ان المظاهر اذا اطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً كل يوم مئتين حنطة انه يجزيه  
عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجزيه\* وعلى هذا قال اصحابنا في الحرم  
اذا حلق رأسه عند الاداء فاعطى الصدقة في الحل انه يجزيه لان المراد من قوله تعالى  
او صدقة او نسك والقصد به سد الخلة بدليل انه لو دفع الى فقير الحل في الحرم جاز

وعند أبي عبد الله لا يجزئه أن يصدق في غير الحرم كالذبح والصوم فانهما لا يجزيان في غير الحرم بالاتفاق \* وعلى هذا قال أبو حنيفة ومحمد إذا تصدق على ذي في كفارة اليمين أو الظهار يجزئه وعند أبي يوسف والامام أبي عبد الله الشافعي لا يجزئه الاصل عند اصحابنا ان قول الصحابي مقدم على القياس اذا لم يخالفه احسن نظراته لانه لا يجوز ان يقال انه قاله من طريق القياس لان القياس يخالفه ولا يجوز ان يقال انه قاله جزافاً فالظاهر انه قال مما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي القياس مقدم لانه لا يرى بتقليد الصحابي ولا الاخذ بآيه وعلى هذا مسائل

— منها — وجوب الاجرة في الآبق اذا رده من مسيرة ثلاثة ايام اخذنا فيه بقول عبد الله ابن مسعود وتركنا القياس والزمناء بالجعل وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي لا تجب الاجرة اخذ بالقياس — ومنها — وجوب الدية على من حلق لحية رجل ولم تثبت اخذ علمائنا في ذلك بقول علي رضي الله عنه وتركوا القياس وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي لا يجب فيه دية بل يجب فيه حكومة عدل وهو القياس وبه اخذ — ومنها — وجوب الشاة على من اوجب على نفسه ذبح ولده اخذنا فيه بقول ابن عباس وعند أبي يوسف وأبي عبد الله الشافعي لا شيء عليه واخذنا بالقياس — ومنها — ما قال علمائنا بوجوب الكفارة بالبراءة عن الاسلام اخذنا في ذلك بقول عمر رضي الله عنه وبقول عائشة رضي الله عنها وعن أبيها وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي لا يجب واخذ فيه بالقياس — ومنها — اذا اشترى ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن لا يجوز اخذنا بحديث عائشة رضي الله عنها وحديث زيد بن ارقم فحكمنا بفساد البيع وتركنا القياس وعند الامام أبي عبد الله الشافعي البيع جائز واخذ فيه بالقياس — ومنها — جواز بيع الخرفيا بين اهل اللمعة اخذنا في ذلك بقول عمر رضي الله عنه قوله دعوا لم يبعوا واخذوا المشركين ايمانها وعند الامام أبي عبد الله لا يجوز واخذ فيه بالقياس ومن قول عمر رضي الله عنه تبين كونها مضمونة على متلفها اذا كان المتلف عليه ذمياً وعند الامام أبي عبد الله لا ضمان على متلفها وان كان المتلف عليه ذمياً \* وعلى هذا قول اصحابنا ان النخضة والاستنشق في الجنابة فرضان وعند أبي عبد الله محمد ابن ادريس رضي الله عنه انها مستتر وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه قال لما سئل عن ترك النخضة والاستنشق في غسل الجنابة وصلى قل من ترك النخضة

والاستئثار وصلى تمضي واستثنى واعاد الصلاة واحتج عبد الله بن الحسن رحمه الله بذلك في كتاب الصلاة وقال هكذا بلغنا عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ولم يذكر لفظه ولكن ذكر لفظ أبي حنيفة في شرح الآثار

الاصل عندنا ان المضمونات تملك بالضمان السابق ويستند الملك فيها الى وقت وجوب الضمان اذا كان المملوك مما يجب تملكه بالتراضي وعبد الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي المضمونات لا تملك بالضمان وعلى هذا مسائل

— منها — ان الغاصب اذا ضمن قيمة المضمون ثم ظهر المضمون فهو له لانه ملكه بالضمان فاستند ملكه الى وقت وجوب الضمان عند علمائنا وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي لا يكون له المضمون ملكاً والمضمون منه اذا اخذ القيمة كان عليه رد القيمة واخذ المضمون من الغاصب لان الغاصب لا يملكه — ومنها — ان القطع مع الضمان لا يحتمل في باب السرقة عندنا لانه لو ضمن السارق يملك العين المسروقة واستند ملكه الى وقت الاخذ فيقع القطع على ملك نفسه وعند الامام القرشي ابي عبد الله يحتمل يمكن ان يعرف من هذا الاصل ان هبة العين المسروقة من السارق تسقط عنه القطع عندنا لانه ملكه السارق بالهبة واستند ملكه الى وقت اخذ المال فلو قطع لقطع في ملك نفسه وعند الامام الشافعي لا تسقط القطع اذا وهب للسارق العين المسروقة بعد المرافعة فان قيل ملكه بقصد الهبة لا بفعل السرقة قيل له العارض فيها يتدرى بالشبهة كالموجود ابتداء — ومنها — انه لا ضمان على قاطع الطريق فيما اتلف عندنا وعند ابي عبد الله ضمن — ومنها — انه لا عقربى من استولد جارية ابنة عندنا لانه لما ضمن القيمة استند ملكه الى ابتداء الوطى فصار واحداً بملك نفسه فلا يضمن العقر بخلاف الجارية المشتركة لان هناك ضمن باستحداث الملك لا بالوطى لان الوطى تصرف والتصرف في الجارية لا يوجب الضمان كالاتخدام وان كان لا يحل الوطى كجارية وضئها وهي حائض او في غير ملكه وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي يجب العقر — ومنها — لا يجتمع المهر والحد بالزنا في الجارية المنصوبة عندنا لانا اوجبنا المهر فيملك الوطى متفعة البضع بسبب المهر ولو وجب الحد لوجب بغيره ولا يجوز وعند ابي عبد الله يجوز وجوب الجمع بين المهر والحد على رجل واحد ولا تملك الجارية بالضمين — ومنها — اذا استكره الرجل المرأة الحرة على الزنا وجب عليه الحد عندنا ولا يجب المهر وعند ابي عبد الله يجبان جميعاً

— ومنها — اذا غصب حنطة فطحنها ملكها لانه عجز عن ردها بعينها فاتبه فواتها من يده فضمن مثلها ضماناً مستقراً لا موقوفاً فملك المطحون لان الملك يتبع سابقة وجوب الضمان عندنا فان قيل ما الدليل على انه عجز عن ردها بعينها ودقيقها عينها قيل له الدقيق غير الحنطة امماً وحكماً ولوفاً وصورة وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يملك ذلك الطحين بالطحن — ومنها — اذا غصب ساحة فادخلها في بنيانه وفي تزعمها ضرر لصاحب البنيان ملكها صاحب البناء عندنا لوجوب الضمان اللازم عندنا له الملك المستقر في ذمته وعند ابي عبد الله لا يملك الساحة ويجب عليه تزعمها — ومنها — اذا غصب ارضاً وبذراً ودفعها الى رجل مزارعة فان اخرج بين الغاصب والمزارع على الشرط وطاب للمزارع نصيبه لان الغاصب لما ضمن نقصان الارض والبذر صار كانه اخذ الارض والبذر من الملك فصارت منفعتها له وكذلك لو غصب ارضاً فدفعها مزارعة فزرعها يبذر نفسه فاعطى المزارع بين المزارع والغاصب صاحب الارض على الشرط المشروط بينهما وطاب للمزارع نصيبه من الزرع ولا يكون ملكاً خيثاً سبيله الصدق لان الغاصب لما ضمن نقصان الارض صار كالمالك في ملكه منفعة الارض فان قيل ارايت لو ضمن رب الارض للمزارع نقصان الارض اكان له ذلك ام لا قيل له يرجع المزارع على الغاصب ويستقر الضمان على الغاصب فيصير كالمالك فيطيب للمزارع حصته وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يملك بالضمان في هذه المسائل كلها

( الاصل ) عند علمائنا ان الحق في الفتيمة يتعلق بالاخذ ويستقر بالاحراز بالدار ويقع الملك بنفس القسمة وعند الامام ابي عبد الله الشافعي يقع الملك بنفس الاخذ وعلى هذا مسائل

— منها — ان الامام اذا فتح بلدة عنوة جاز له ان يمن عليهم لاث الغائمين لا يملكون الفتيمة بنفس الاخذ فلم يكن في المن ابطال حقهم وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجوز المن عليهم لانهم ملكوا الفتيمة بنفس الاخذ وليس له ان يطل عليهم ملكهم \* وعلى هذا قال علمائنا ان المدد يشترك مع الغائمين في الفتيمة ان لحقهم قبل حوازم الفتيمة في دار الاسلام لانهم لا يملكون الفتيمة بنفس الاخذ وعند ابي عبد الله الشافعي لا يشترك المدد لان من مذهبه انهم ملكوا بنفس الاخذ \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الفتيمة لا تقسم بدار الحرب ما لم تحوز بدار الاسلام وعند الامام ابي عبد

الله قسم في دار الحرب \* وعلى هذا قالوا لاتباع الضائم في دار الحرب قبل القسمة والاحراز وعند أبي عبد الله تباع \* وعلى هذا قال علمائنا أن الجندي إذا مات قبل اخراج الفدية لا يورث نصيبه عندنا وعند الامام أبي عبد الله الشافعي يورث لانه يملك بنفسه الاخذ - ومنها - انه يعتبر في استحقاق السهم وقت مجاوزة الدرب فان كان فارساً فله سهم الفرسان وان كان راجلاً فله سهم الراجل وعند الامام أبي عبد الله الشافعي العبرة لوقت المقاتلة ان كان فارساً فله سهمان وان كان راجلاً فله سهم لان الملك عنده يقع بالاخذ فاعتبر بالاخذ

الاصل عندنا ان الدنيا كلها داران دار الاسلام ودار الحرب وعند الامام الشافعي الدنيا كلها دار واحدة وعلى هذا مسائل

- منها - اذا خرج احد الزوجين الى دار الاسلام مسلماً مهاجراً او ذميّاً وتحالف الآخر في دار الحرب وقت الفرقة عندنا فيما بينهما وعند الامام أبي عبد الله الشافعي لا تقع الفرقة بنفس الخروج - ومنها - اذا اخذوا اموالنا واحرزوها بدور الحرب ملكوها عندنا وعند الامام الشافعي لا يملكونها - ومنها - اذا اغنم اهل الحرب اموالنا واحرزوها بدور الحرب ثم اسلموا عليها وهي في ايديهم كانت لهم ملكاً وعند الامام أبي عبد الله الشافعي لا يملكونها وكان عليهم ردها الى اربابها - ومنها - ما قال اصحابنا ان المسلمين اذا استنقذوا من ايدي المشركين ما اخذوا من اموالنا لا يأخذها اصحابها الا بالقيمة اذا وجئوها بعد القسمة عندنا وعند الامام الشافعي يأخذونها بغير شيء - ومنها - ان اهل الحرب لو اخذوا من اموالنا عبداً ثم دخل اليهم مسلم بامان فاشتراه منهم واخرجه الى دار الاسلام انه لا يأخذه صاحبه الا بالثمن وان وهب له منهم يأخذه بالقيمة وعند الامام الشافعي يأخذه بغير شيء - ومنها - ان الحرابي اذا اسلم في دار الحرب ثم خرج اليها وترك ماله ثم ظهر المسلمون على دارهم كان جميع ماله غنيمة عندنا لانه وقع بينه وبين ماله مباينة الدارين وعند الامام أبي عبد الله الشافعي لا يكون غنيمة ولو اسلم ولم يخرج اليها حتى ظهر المسلمون عليهم كان عقاره غنيمة لنا وعند الامام الشافعي لا يكون غنيمة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه سب في الآبق اليهم انهم لا يملكونه بالاخذ لانه لما لقي صار في يد نفسه في دار الحرب لانهم لا يملكون قهره وعارض يد قهر مولاه قهر نفسه وعصيانه وعند صاحبه ملكوه - ومنها - ما قال اصحابنا ان دار الحرب تمنع وجوب ما يندرى بالشبهة لان احكامنا لا تجري في دارهم وحكم دارهم

مخالف لحكم دارنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي بضعه الحرب لا تمتع وجوب ما يتدرى، بالشبهة ويان هذا حربي اسلم في دار الحرب ثم دخل رجل سلم دارهم بامان فقتله لا قصاص عليه ولا دية عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي عليه القصاص \* وعلى هذا قال اصحابنا لو دخل مسلمان مستأمنان في دار الحرب قتل احدهما صاحبه لا قصاص عليه وعند الامام ابي عبد الله الشافعي عليه القصاص وكذلك قال اصحابنا في اسيرين مسلمين في دار الحرب قتل احدهما صاحبه لا قصاص على القاتل عندنا وعند الامام الشافعي على القاتل القصاص \* وعلى هذا قال اصحابنا لو شرب المسلم الخمر او زنا او قذف في دار الحرب لاحد عليه عندنا ويجب عند الامام الشافعي عليه الحد

الاصل عند اصحابنا ان من اهل بالحج في اشهره وهو من اهل الاهلال لزمه ما اهل به ولم يلزمه غير ما اهل به كما لو اهل به في اشهر الحج وعلى هذا مسائل — منها — قال اذا قدم احرام الحج على اشهر الحج لزمه الحج ولا يتقلب عمرة وعند الامام الشافعي يتقلب عمرة \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا اهل بحجة تطوعا ولم يحج حجة الاسلام لزمه التطوع ولم يسقط عنه الفرض عندنا وعند الامام الشافعي يتقلب احرامه عن حجة الاسلام وقد روى البخاري عن ابي يوسف عن بي حنيفة نحو هذا \* وعلى هذا قال فيمن حج عن غيره بامر له انه يجزيه ولا يتقلب احرامه الى نفسه وعندنا يتقلب احرامه الى نفسه \* وعلى هذا قال لو اهل بمحبتين لزمته جميعاً وعند الامام الشافعي لا تلزمه الا واحدة

الاصل عندنا ان العبرة في تبوت النسب بصحة الفراش وكون لزوج من اهله لا بالتمكن من الوطى \* وعند ابي عبد الله الشافعي العبرة في النسب للتمكن من الوطى، حقيقة وعلى هذا مسائل

— منها — ان من تزوج امرأة وغاب عنها ستين نجاة بولم تبث النسب منه لان الفراش له وهو من اهل تبوت النسب وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا تبث النسب منه اذ لا يتمكن من حقيقة الوطى \* — ومنها — ان الغائب اذا ارسل رسولا الى رجل وامره ان يزوجه امرأة في البلد التي فيها التوكيل فعل فجاءت بولم يحقه الزوج تبث النسب منه عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا تبث النسب منه \* — ومنها — اذا تزوج امرأة وطلقها من ساعته ولم يكن دخل بها فجاءت بولم بعد ستة شهر من يوم العقد يثبت النسب منه عندنا وعند الامام الشافعي لا تبث نسبه منه \* — ومنها —

ان من وطىء جاريته التي ملكها ملك بين فجاءت بولد لا يثبت نسبه منه عندنا وكذلك اذا اقرب بالوطىء لا يثبت النسب منه ما لم يدهه وبقره ولا يعتبر التمكن من الوطىء عندنا ولكن يعتبر الفراش وليس لما فراش صحيح عندنا وعند يثبت النسب لانه اعتبر التمكن من الوطىء ومنها قول ابى حنيفة وحده في امرأة الغائب اذا تزوجت وولدت ولداً ثم رجع الغائب حياً فان نسب الولد ثابت منه وفي قول ابى يوسف ان جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم تزوجها الثاني فالولد من الاول وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر فهو ولد الزوج الثاني وعند محمد بن الحسن ان جاءت به لاقل من سنتين فهو من الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين فهو الثاني

الاصل ان من طاف من طواف الزيارة واكثر الطواف في وقت الطواف اجزاء عندنا وعند الامام الشافعي لا يميزه \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا طاف للزيارة جنباً او محدثاً حل به عندنا بغير عذر وعند ابى عبد الله الشافعي لا يميزه \* وعلى هذا اذا طاف للزيارة منكوساً اجزاء عند علمائنا وعند الشافعي لا يميزه وعلى هذا اذا طاف بالبيت اربعة اشواط ثم رجع الى اهله اجزاء عن طواف الزيارة ويحل به من الاحرام لانه جاء بأكثر الطواف في وقته عندنا وعند الامام ابى عبد الله الشافعي لا يميزه ولا يحل به \* وعلى هذا اذا طاف بالبيت دون الحطيم سبعا ولم يطف بالحطيم يميزه ويحل به من احرامه وعليه دم عندنا وعند الامام الشافعي لا يميزه ولا يحل به

الاصل عند علمائنا ان كل عصبة لامرأة يلي امرئته بنفسه فهو ولي لها جاز له تزويجها ان كانت صغيرة وان كانت كبيرة فبرضاها كالاب والجد \* وعلى هذا قال اصحابنا ان تزويج الاخ والم لل صغير والصغيرة جائز عندنا وعند ابى عبد الله لا يجوز الا الاب والجد \* وعلى هذا قال اصحابنا ان للاب ان يزوج ابنته الصغيرة الثيب بغير رضاها وعند الامام ابى عبد الله الشافعي لا يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا الولي اذا كان فاسقاً جاز تزويجه لانه عصبة لها \* وعلى هذا قال اصحابنا ان للاب ولاية التزويج على امه اذا كانت عتقة عندنا وعند الامام الشافعي لا يجوز اذا لم يكن الابن من قبيلتها وان كان من قبيلتها فلهذا \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ان للام ولاية تزويج ابنتها عند عدم العصبة لانها في حال فقد العصبات تستوفى حق العصبات وعند محمد لا تزوج ومن الناس من قال بان قول ابى يوسف مثل قول ابى حنيفة في هذه المسئلة واستدل بمسئلة ذكرها في كتاب الولاء ان المرأة اذا عقدت على نفسها وعلى ولدها الصغيرة عقد الولاء

جاز عقدما علي نفسها وعلى ولدها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يجوز عقدما علي ولدها

١ (الاصل) عند اصحابنا ان من وصل الغذاء الى جوفه في حال لا يوصف بالنسيان لصومه كان عليه القضاء كما لو تسكر علي ظن ان التجر لم يطلع فاذا هو طالع\* وعلى هذا قال اصحابنا اذا تغمض فسبق الماء الى جوفه وهو ذا كر لصومه كان عليه القضاء وعند الامام الشافعي لا قضاء عليه\* وعلى هذا قال اصحابنا في التام اذا صبت الماء في حلقه كان عليه القضاء وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا قضاء عليه وهو قول زفر\* وعلى هذا لو اكره علي الاكل والشرب في رمضان كان عليه القضاء عند علاننا وعند ابي عبد الله الشافعي لا قضاء عليه\* وعلى هذا قال اصحابنا اذا اقطر الصائم في اذنه فعليه القضاء وعند الامام الشافعي لا قضاء عليه\* وعلى هذا قال ابو حنيفة وحده فحين داوى جافية او آمة بدواه رطب كان عليه القضاء اذا غاص الى جوفه وعند صاحبيه وابي عبد الله الشافعي لا قضاء عليه

الاصل عندنا ان كل فعل استحق فعله على جهة بعينها ففعل اي وجه حصل كان من الوجوه المستحق عليه كرد الوديعة والنصب\* وعلى هذا ان من صام رمضان بنية النفل او بنية مبهمة اجزاء عن القرض وعند الامام الشافعي لا يجوز به\* وعلى هذا قال اصحابنا ان من سجد في الصلاة المكتوبة سجدة يريد بها النفل كانت فرضا عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي اذا نوى سجدة في صلب صلاة فرضية نقلا فسدت صلاته\* وعلى هذا قال اصحابنا في المرأة تيب الصداق لزوجها قبل القبض ثم بطلها قبل الدخول بها فلا شيء عليها استحسانا عندنا ويرجع الزوج عليها بنصف الصداق قياسا وهو واحد قولي الشافعي\* وعلى هذا قال اصحابنا ان من غصب طعاما ثم اطعم المقتضوب منه براء من القيان عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا براء\* وعلى هذا الاصل قال ابو حنيفة وحده في رجل تزوج امرأة على الف درهم قبضت منه خمسمائة درهم ثم وهبت الخمسمائة الباقية من الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع الزوج عليها بشيء وعند صاحبيه يرجع عليها بنصف ما قبضته ويجعل ما وهبته بمنزلة الخط وكانه لم يكن بالعقد الاصل عند اصحابنا ان كل صدقة قدرتها الشريعة بالاصح فهو من الخطة نصف صاع ككفارة الاذى وما جرى ذلك المجزى\* وعلى هذا قال اصحابنا ان كل صدقة نصف صاع من براء وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي مد وكذلك في كفارة



الظهار يعلم كل مسكين نصف صاع من الخنطة وعند مدد وكذلك في كفارة اليمين  
عندنا نصف صاع وعند مدد—ومنها—قال اصحابنا ان الشيخ الفائي الذي لا يقدر على الصوم  
يفطر ويقدي عن نفسه كل يوم نصف صاع من الخنطة وعند ابي عبد الله صاعاً من  
بر وفي كفارة الظهار عندنا نصف صاع وعند الامام الشافعي منا واحد أو قبل مداً واحداً  
الاصل عندنا ان كل من تعدى على غيره باخذ مال اذا هلك في يده يضمن

فليس عليه القطع الذي هو حق السرقة كالفصب وعلى هذا مسائل

— منها — اذا سرق اقل من عشرة دراهم لا قطع عندنا وعند الشافعي عليه القطع  
لنا انها لو هلكت في يده يضمن وعند الشافعي يقطع في ربع دينار\* وعلى هذا قال اصحابنا  
لو سرق طائراً أو ثماراً أو مما يتسارع اليه الفساد لا يقطع وعند الشافعي يقطع وكذلك  
كل ما كان أصله مباحاً كالماء والخطب والحشيش لا يقطع فيه عندنا وعند ابي عبد  
الله يقطع \* وعلى هذا قال اصحابنا لو سرق من ذي رحم محرم منه انه يجب عليه الضمان  
ولا قطع عليه وعند الامام ابي عبد الله الشافعي عليه القطع \* وعلى هذا قال اصحابنا  
اذا سرق طعاماً يتسارع اليه الفساد ولا يبقى حولا كاملاً لا قطع عليه عندنا وعند  
الامام الشافعي عليه القطع \* وعلى هذا قال اصحابنا ان السارق لا يؤتى على اطرافه الا ربع  
عندنا وعند الامام الشافعي يؤتى على اطرافه كلها\* وعلى هذا قال اصحابنا ان من سرق فقطعت  
يده ورد العين المسروقة ثم سرقها ثانياً لا يجب عليه القطع عندنا وعند الامام الشافعي  
يقطع ثانياً على سرقة تلك العين التي سرقها \* وعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
لا قطع على النباش وعن ابي يوسف والامام ابي عبد الله الشافعي عليه القطع

— الاصل — عندنا ان كل فرقة جاءت من قبل الزوج ولم تتأبد ولم تنضم

فسخ النكاح من الاصل فهي تطليقة بائنة كقوله ابنتك وفارقتك ولهذا كان عند اصحابنا  
فرقة اللعان طلاق بائنة وعند الامام ابي عبد الله الشافعي فسخ وعلى هذا قال ابو حنيفة  
ومحمد ان اباء الزوج عن الاسلام تطليقة بائنة وعند ابي يوسف ليس بطلاق وكذلك  
الحلع طلاق عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي فسخ

الاصل عند الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي قدس الله  
روحه ونور ضريحه ان المنافع بمنزلة الاعيان القائمة وعندنا بمنزلة الاعيان في حق جواز  
العقد عليها لا غير \* وعلى هذا قال علمائنا ان من غصب داراً فسكنها ستين لا اجرة عليه  
وعند الامام الشافعي تجب عليه قيمة المنافع وهي الاجرة كما لو غصب عينا من الاعيان

فاستهلكها ضمن قيمتها وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة في المشاع جائزة لان المتافع عنده بمنزلة الاعيان القائمة ولو باع شيئاً شائعاً من العين جاز بيعه كذلك الاجارة لانها بيع المتافع وعندنا لا يجوز في المشاع من الاجتبي \* وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة لا تنسخ بالا عذار لان المتافع بمنزلة الاعيان القائمة ولو باع عيناً ليس له ان ينقض البيع بالمذر كذلك عندنا والاجارة تنقضى بالا عذار وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة يموت احد المتعاقدين لا تنقضى وعندنا تنقضى \* وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة تجب بنفس العقد بمنزلة الاعيان المبيعة في وجوب ثمنها وعندنا تجب ساعة فاسعوا يوماً فمأفياً فيجب ان يتمكن من الانتفاع بممله فمما لم يتمكن من الانتفاع به لا تجب عليه الاجارة الاصل عند اصحابنا ان الطلاق الصريح يتعلق بالحكم بلفظه لا بمعناه بدليل انه لو قال لم اترك الطلاق لا يصدق وغير الصريح يتعلق بالحكم بمعناه لا بلفظه \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الكنايات كلها بوائن اذا نوى الطلاق لانهم عبارة عن الابانة بالحكم يتعلق بمعناها وعند الامام الشافعي الكنايات كلها راجع وليس هذا كقوله انت واحدة واستبرئي رحمك واعتدي لان هذه الالفاظ ايست للابانة وانما يعبر بها عن احكام الطلاق واوصافه فهو اذا قال انت واحدة فقد وصفها بتطبيق واحدة وعلى هذا قال اصحابنا لو نوى الاثنين بالكنايات دلت واحدة لان قوله انت باين صفة وهي لا تحمل العدد فبطلت نيته وتعلق الحكم بمعنى اللفظ وهي الحرمة واللينونة وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لامرأته انت حرة ونوى بذلك الطلاق كان خلافاً لان معنى التحرير اطلاق الملك وارساله والحكم في الكنايات يتعلق بالمعنى وعند الامام الشافعي لا يقع شيء وان نوى \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لامرأته انت طالق ونوى الدلالة لا تقع الثلاثة بل تقع واحدة لان الحكم يتعلق بلفظ الصريح واللفظ لا يقتضي الثلاث وعند الامام الشافعي يقع الثلاث \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لامرأته انا منك طالق لا يقع عليها شيء لان الحكم في الطلاق الصريح يتعلق باللفظ ولم يتلفظ بايقاع الطلاق عليها بخلاف قوله انا منك باين لان الحكم يتعلق بمعناه مشتركاً

الاصل عند علمائنا ان من حرر رقبة ولم يك فيها شعبة من الحرية ولم يفت منها منفعة كاملة على غير عوض عن كفارة يمينه او ظهاره ولم يكن ادى شيئاً اجزاء وعند ابى عبد الله الشافعي لا يجزئ \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من اعتق مكاناً عن كفارة يمينه او ظهاره اجزاء عندنا وعنده لا يجزئه وعلى هذا قلنا اذا اعتق الرقبة انكارة

تجزيه عن كفارة اليمين أو الظهار وعند أبي عبد الله لا تجزئه \* وعلى هذا قال أصحابنا  
فحين اعتنى رقبة مقطوعة يد ورجل من خلاف أنها تجزئه \* وعلى هذا قال أصحابنا إذا  
اشترى أباه ونوى اعتاقه عن كفارة يمينه أو ظهاره جاز عندنا لأن شراء القريب  
اعتاق بالجبر وعند زفر والشافعي لا يجزئه

الاصل عند علمائنا أن تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا يفتي حكم ما عداه وعند  
الامام الشافعي يفتي حكم ما عداه وعلى هذا مسائل

— منها — ان المبتوتة لها النفقة والسكني حاملاً كانت او حائلاً لقوله تعالى (فان  
كن اولات حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن) وعند الشافعي لا نفقة لها اذا كانت  
حائلاً لان الله تعالى قد خص الحامل وهذا وصف لها فافتى حكم غيرها — ومنها —  
ان نكاح الامة الكتابية جائز عندنا وعنده لا يجوز لقوله تعالى من (فتياتكم المؤمنات)  
خص الامة المؤمنة — ومنها — ان اخذ الجزية من عبدة الاوثان من غير اهل  
الكتاب جائز عندنا وعند الشافعي لا يجوز اخذ الجزية منهم لقوله تعالى (قاتلوا الذين  
لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا  
الكتاب (خص اهل الكتاب — ومنها — ان ازالة الفجاسة بالمائعات الطاهرات سوى  
الماء جرم عندنا وعند الشافعي لا يجوز لان الله تعالى خص الماء بكونه طهوراً بقوله  
تعالى (وازلنا من السماء ماء طهوراً) وقال الله تعالى (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم  
به) فوصف الماء بكونه طهوراً

الاصل عند علمائنا انه متى علم التساوي في الاصل ابتداء بين شيئين ثم ورد البيان  
في احدهما كان ذلك البيان وارداً في الاخر قولاً بمساواة النتيجة المقدمتين ومعرفة  
المجهول بالمعوم وعلى هذا قال أصحابنا انه متى اجتمع الكيل والجنس حرم التفاضل والنساء  
واذا زال جميعاً حل التفاضل وحل النساء وقد عرف التساوي بينهما في الاصل ثم ورد  
البيان في ان الكيل بالانفراد يحرم النساء فكان كذلك الجنس قولاً بنتيجة المقدمتين وعند  
الشافعي الجنس لا يحرم النساء ولا يكون علة وعلى هذا مسائل

— منها قال أصحابنا ان الله تعالى حرم الجماع والاكل والشرب في الصوم حرمة  
على السواء بقوله تعالى (ثم اتموا الصيام الى الليل) وابطاحها اباحة واحدة لقوله تعالى  
(فالآن باشرؤهم) على السواء لقوله تعالى (وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا)  
فقد عرف التساوي بين هذه الاشياء في الاصل ثم ورد البيان في ايجاب الكفارة على

الجامع العام فكان ذلك وارداً في الاكل والشرب عمداً قولاً بنتيجة المقدمتين وعند الشافعي لا كفارة على الاططار بالاكل والشرب للصائم عمداً \* وعلى هذا قال ابو حنيفة لا زكاة في الحملان والفصلان والعجائيل لانه قد عرف التساوي في الاصل بين المالك والمملوك في وجوب الزكاة وجعلها في الوجوب على السواء ثم قد ورد البيان في ان قصور السن في المالك يمنع وجوب الزكاة فكان ذلك وارداً في ان قصور السن في المملوك يمنع وجوبها قولاً بنتيجة المقدمتين

الاصل عندنا انه متى حصل غسل الاركان المنصوص عليها في القرآن بما طاهر من غير حدث يتخلل بينها اجزاء وان جف العضو الذي غسله اولاً وعند مالك لا يجوز وعلى هذا قال اصحابنا اذا توضأ وضواً متراخياً وترك بعض اجزائه حتى جف ثم غسل ذلك الباقي فانه يجوز عندنا وعنده لا يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من توضأ ولم ينو بوضوئه الصلوة او قرية او عبادة اجزأته الصلوة به وعند الامام ابي عبد الله لا تجزئه \* وعلى هذا قال اصحابنا فبين غسل احدي رجله ثم ادخلها الخف ثم غسل رجله الثانية وادخلها الخف جاز له المسح على الخفين اذا احدث بعد ذلك لان هذه الاعضاء المأمور بغسلها قد غسبت فحصل لها صفة الطهارة \* وعلى هذا قال اصحابنا في المحدث اذا غسل قدميه ثم ادخلها الخف ثم غسل سائر الاعضاء فانه يمسح على الخف لانه قد حصل للأعضاء صفة الطهارة وصار لا بأس بالخف على الطهارة وعند الشافعي لا يجوز له المسح على الخفين \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من مسح على خفيه ثم نزعهما فلبس عليه اعادة الوضوء وانما يلزمه غسل رجله فحسب وفي بعض اقوال الشافعي رضي الله عنه عليه استئناف الوضوء \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من توضأ ولم يسم الله تعالى على وضوئه اجزاء ومن الناس من قال لا يجوز وقيل ان عند الامام الشافعي لا يجوز

لاصل عند عثمان ان كل حق ثبت في الرقبة فانه يسرى الى الحادث فيها كالتدبير والاستيلاء ومعنى قولنا ثبتت في الرقبة اي من ثبت عليه الحق لا يقدر على اسقاطه عن رقبته الا برضاء من له حق في الرقبة وكل حق ثبت في غير الرقبة لا يسرى الى الحادث فيها وعلى هذا مسائل

— منها — ان ولد الرهن رهن وثمرته رهن مع الاصل وعند الشافعي لا يكون رهنه مع الاصل \* وعلى هذا قال اصحابنا في عبد جني على العبد الرهن قد دفع به في

الجنابة انه رهن مع البند ينتكها الزاهن بالدين لانه لما دفع في الجنابة صار هذا مكان الاول كانه تولد منه \* وعلى هذا قال اصحابنا ان ولد المضمومة امانة لان الحق ليس في عين الرقة وانما له حق الضمان في القيمة بعد هلاك الامه فلم يسر الى الولد الاصل عندنا ان جواز البيع يتبع الضمان فكل ما كان مضموناً بالاتلاف جاز بيعه وما لا يضمن بالاتلاف لا يجوز بيعه وعند الامام الشافعي جواز البيع يتبع الطهارة فما كان طاهراً جاز بيعه وما لم يكن طاهراً لم يجر بيعه وعلى هذا مسائل

منها - ان بيع السرقين جائز عندنا وعند الشافعي لا يجوز لانه نجس \* وعلى هذا قال اصحابنا بيع كلب الصيد جائز عندنا لانه مضمون بالاتلاف فجاز ان يكون مضموناً بالعقد وعند الشافعي غير مضمون لانه نجس \* وعلى هذا بيع الدهن الذي وقعت فيه القارة وماتت جائز عندنا لانه مضمون بالاتلاف فجاز ان يكون مضموناً بالعقد وعند الامام الشافعي غير مضمون لانه نجس \* وعلى هذا قال اصحابنا ان بيع الخمر والخنزير فيما بين اهل الذمة جائز لانهما مضمونان فيما بينهما فكانا مضمونين بالعقد وعند الامام الشافعي غير مضمونين لتبجاسة عينيهما \* وعلى هذا قال اصحابنا ان بيع لبن بنت آدم لا يجوز لانه غير مضمون بالاتلاف فلم يكن مضموناً بالعقد وعند الامام الشافعي يجوز بيعه لانه طاهر \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ان بيع الاشربة كلها جائز سوى الخمر لان هذه الاشربة كلها مضمومة بالاتلاف فصارت مضمومة بالعقد وعند صاحبيه والشافعي لا يجوز لانها غير مضمومة بالاتلاف \* وعلى هذا بيع البربط والتطريخ جائز عند ابي حنيفة لانها مضمومة بالاتلاف فكانت مضمومة بالعقد وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي غير جائز

الاصل عند علمائنا انه متى تعلق بالاصل حكمان متفق عليهما ثم عدم احدهما لا يعدم الاخر في نوع من فروع وجاز ان يتعلق به احد الحكمين مع عدم صاحبه عندنا وعند الشافعي لا يجوز ان يتعلق به الحكم الاخر مع عدم احدهما فيجعل احد الحكمين كالشاهد للآخر وعلى هذا مسائل

منها - ان حرمة المصاهرة تقع بالوطء في النكاح لانه يوجب حرمة موقفة فجاز ان يوجب حرمة موقدة وبالزنا ايضاً تقع حرمة المصاهرة عندنا وان عدت فيه الحرمة الموقدة جاز ان يتعلق به الحرمة المؤبدة وعند الامام الشافعي لم تعد احدى الحرمتين علمت الاخرى - ومنها - ان الاب اذا زوج الصغير او الصغيرة جاز لان له الولاية في مالهما وانقسموا وكذلك لاح له ولاية التزوج وكذلك العم وان لم يكن لها ولاية في مالهما فلها ولاية في انفسهما

وعند الشافعي لما علمت الولاية في المال علمت الولاية في النفس — ومنها — ان  
انتقاص الطهارة متعلق بخروج الریح من المخرج المعتاد وبالمخرج من المخرج المعتاد سواء  
كان الخارج معتاداً أو لا وبكل خارج نجس من بدن الانسان من اي موضع كان عندنا  
وعند الشافعي لما علم انتقاضه بخروج الریح من غير المخرج المعتاد علم انتقاضه بخروج  
النجس منه من غير الموضع المعتاد — ومنها — ان علة الربا هي الكيل مع الجنس عندنا  
وعنده الطعم مع الجنس وهي مع اختلافنا في صحتها توجب تحريم ربا الفضل وتحريم  
النساء اذا وجد الوصفان جميعاً معاً فاذا علم الكيل عندنا والطعم عنده ووجد الجنس حرم  
التفاضل دون النساء عندنا لان الجنس بانتزاعه وان علم فيه تحريم ربا الفضل جاز ان  
يتعلق به تحريم النساء وعند الامام الشافعي لما علم احدهما لم يتعلق به تحريم النساء — ومنها —  
ان قرابة الاب توجب الاستحقاق وتوجب اسقاط قرابة الام بالاتفاق ويأباه ان الاخت  
للأب والام مع الاخت للام لا تستحق الانصف ولا تستحق بقرابة الام شيئاً لان قرابة  
الأب اسقطتها كما في مسألة المشتركة اذا تركت المرأة زوجاً وأماً وأخاً لأب وأم وأخوين لأم  
للزوج النصف وللأم السدس وللأخوين للام الثلث ولا يشرك بين بني الاعيان وبين بني  
الاخفاف في الثلث لان قرابة الأب قد اسقطت قرابة الأم عندنا فلم يتعلق بها الاستحقاق  
فلما اسقطتها صار بنو الاعيان كبني العلات ولا يشرك بين بني الاخفاف وبين بني العلات  
عندنا وعند الشافعي يشركهما لان قرابة الأب لم يتعلق بها الاستحقاق في هذه المواضع  
فلذلك لم يتعلق بها اسقاط قرابة الأم فلما لم تسقط قرابة الأم وقعت الشراكة بينهما وصاروا  
جميعاً كبني الاخفاف — ومنها — ان الماء يرفع الحدث ويزيل الخبث وغيره من المائعات  
يزيل الخبث عندنا من الثوب وان كان لا يزيل الحدث وعند الشافعي لما كان لا يزيل  
الحدث لا يزيل الخبث من الثوب — ومنها — ان وقوع الطلاق في المنكوحة يقع  
بالارسال والتعليق جميعاً ثم في غيرها يقع بالتعليق عندنا وان كان لا يقع بالارسال  
وعند الشافعي لما لم يملك الارسال في غير المنكوحة لم يملك التعليق فن قيل هذا غير  
مستمر على مذهبه فيما اذا ملك اباه وهو مكاتب صار مكاتباً منه وان كان حراً صدر  
حراً مثله وانكاتب لوملك اخاه لم يكتب عليه عند أبي حنيفة وبصير حر اذا ملك  
الحر اخاه فقد تعلق الحكمان باصل متفق عليه ثم لما علم احصاء في الكتابة عدم الآخر  
عند أبي حنيفة رحمة الله عليه (١)

(١) لم يقع في النسخ التي بأيدينا جواب هذا السؤال ويمكن الجواب عنه بان

## ﴿ القول في ذكر اصل بني عليه مسائل ﴾

الاصل عند ابي حنيفة ان حكم الشيء قد يدور مع خصائصه فاذا ثبتت خصائصه ثبت حكمه ومقي لم يثبت خصائصه لم يثبت حكمه وعلى هذا مسائل

— منها — ان الرجل اذا قال لامنيه احديكما حرة ثم وطئ احدهما لم يكن وطؤه يائناً عند ابي حنيفة لانه لم يتصرف فيما هو من خصائص ملك اليمين لان وطنها مباح بنوعي الملك يعني ملك النكاح وملك اليمين بخلاف ما اذا قال لامراتيه احدا كما طالق ثم وطئ احدهما حيث يكون يائناً لان وطئ المحرمة من خصائص ملك النكاح فقد تصرف فيها هو من خصائص ملك النكاح فثبت حكم البيان وعند صاحبيه يكون يائناً فيها\* وعلى هذا قال اصحابنا ان المحرم اذا دل على صيد فادت دلالاته الى الاتلاف يجب عليه الجزاء لانه تصرف فيما هو من خصائص محظورات الاحرام فثبت فيه حكم القتل وليس هذا كالدلالة على قتل المسلم لان ذلك ليس من خصائص الاحرام لانه محظور في غير الاحرام وفي الاحرام وعند الامام الشافعي لا جزاء على الدال وعلى هذا قال ابو حنيفة ان المصلي اذا قرأ من المصحف لا تجوز صلاته لان كراهية النظر في المصحف من خصائص هذه العبادة فلما اتى بما هو من خصائص محظورات هذه العبادة فسدت صلاته وعند ابي يوسف ومحمد لا تفسد\* وعلى هذا قال ابو حنيفة ان الرجل اذا توجه الى الجمعة قبل فراغ الامام وقد كان صلى الظهر في بيته صار رافضاً للظهر لانه باشر ما هو من خصائص الجمعة وهو السعي وهذا بخلاف ما اذا تروا اذ ليس من خصائص الجمعة وعند صاحبيه لا يصير رافضاً للظهر\* وعلى هذا قال اصحابنا ان الجنب اذا طاف جاز ذلك لان كراهة الطواف

المكاتب له كسب وليس له ملك حقيقة لوجود ما يتافيه وهو الرق ولهذا لو اشترى امراته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه وان وجد كنزاً الا ان انكسب يكتفي للصلة في الولاد دون غيرها كالتقادر على انكسب يخاطب بنفقة الوالد والولد لا بنفقة اخيه الا اذا كان موسراً ولان قرابة الاخ تشبه قرابة بني الاعمام في حق بعض الاحكام وقرابة الولاد في حق بعض آخر فالحقت بالولاد في العتق وبني الاعمام في اكتابة عملاً بالشبهين وحاصلها يرجع الى ان لكل من الكتابة والعتق اصلاً مستقلاً فلم يتعلق الحكمان باصل واحد متفق عليه حتى يقال ما علم احدهما علم الاخر لعدم الاول وانما علم كل منهما لعدم علمه خاصة به

جنباً ليس من خصائص الطواف والدخول في المسجد جنباً لا يجوز ولولغير الطواف الا انه  
 يكره كونه جنباً في هذه الاحوال وعند الامام الشافعي لا يجوز \* وعلى هذا قال علمائنا  
 رحمهم الله تعالى اذا قال الرجل لامته انت علي حرام ونوي به النكاح لا تعتق لان التحريم  
 يتنافى الاباحة وليست من خصائص ملك اليمين لانها توجد في غيره بخلاف ما اذا قال  
 لامرأته انت علي حرام ونوي به الطلاق حيث يقع لان الطلاق في الحرمة من خصائص  
 النكاح بدليل ان كل عقد لا يبيد الاباحة لا ينقذ كالعقد على المحرم فاذا ارثنت  
 الاباحة ارثنت عقد النكاح وفي ملك اليمين لما لم تكن الاباحة من خصائص ملك  
 اليمين فارتفعها وانقضتها لا ينتق ملك اليمين اصلاً وعند ابي عبد الله الشافعي تعتق  
 الامة \* وعلى هذا قال علمائنا ان المرأة اذا حازت الرجل في الصلاة المشتركة ان صلاة الرجل  
 تفسد لان تأخير المرأة فرض يختص بالصلاة فاذا ترك فرضاً من فرائضها فسدت بخلاف  
 ما اذا نظر الى عورة انسان او نظر الى عورته انسان فان النظر محظور وعزم في هذه المسائل  
 ولا تقصد به الصلاة عندنا لان هذه الحرمة ليست من خصائص احكام الصلاة بدليل  
 انه حرام في غير الصلاة فلم يصير تاركاً فرضاً من فرائض الصلاة بالنظر وعند الامام  
 الشافعي لا تقصد صلاته بالمحاربة وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامرأته اذا  
 ولدت ولداً فانت طالق فشهدت القابلة على الولادة وانزوج منكر لم يقع الطلاق بخلاف ما  
 لو قال لامته فنتي شهدت القابلة بالولادة فانه يثبت النسب وتصير ام ولد له بشهادة  
 القابلة لان امومة الولد من خصائص ثبوت النسب فلما ثبت النسب ثبت ما هو من  
 خصائصه والطلاق ليس هو من خصائص ثبوت النسب وعند صاحبيه يقع الطلاق \* وعلى  
 هذا قال ابو حنيفة فمين رهن حلياً بشرة ووزنه عشرة دراهم وقيمته اثني عشر فأنكسر  
 ضمن المهرتين اثني عشر درهماً لان ضمن الصيانة من خصائص ضمان الاصل  
 بدليل انه لا يتفرد ضمان الصياغة عن ضمان الاصل \* وعلى هذا قال اصحابنا  
 ان من تزوج امرأة واخبرته امرأة بمقتدان بينهما رضاعاً لم تحرم عليه وله التمتع لان  
 اباحة التمتع بهما من خصائص هذا المثلث فلم ينتقض هذا لم ينتقض ما هو من خصائصه ولم  
 تثبت الحرمة وليس هذا ممن اشترى ثماً فاخبره بثقة انه ذبيحة مجوس لم يحل كله لان اباحة  
 الاكل ليس من خصائص المثلث لانه يتفرد اباحة الاكل عن المثلث الا ترى انه اذا  
 بيع انسان له اكل لحمه حل له الاكل ولو اباح له الاستمتاع بحريته لم يحل له فثبت ان  
 الوطيء من خصائص المثلث والاكل ليس من خصائص المثلث وعند الامام الشافعي لا يسه



ان يقر بها \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله ان الباغي اذا قتل مورثه وزعم  
انه قتله بالتأويل وهو في الحال على تأويله لم يجرم ميراثه لانه لم يتعلق بهذا القتل شيء من  
خصائص احكام القتل بدليل انه لم يجب بهذا القتل لاقصاص ولا كفارة ولا دية نصار  
كونه حنف ائمة وعند ابى يوسف والامام ابى عبد الله الشافعي لا يرث \* وعلى هذا  
قال علماؤنا في الصبي اذا قتل مورثه عمداً انه لا يجرم للميراث لانه لم يتعلق بقتله شيء  
من خصائص احكام القتل فلا يتعلق به حرمان الارث وعند الامام الشافعي لا يرث \*  
وعلى هذا قال علماؤنا ان الصبي اذا قتل قتيلاً عمداً تجب الدية على العاقلة لانه لم  
يتعلق بقتله شيء من خصائص العمد نصار كقتله خطأ وليس هذا كالا ب اذا قتل  
ابنه لانه تعلق وجوب الدية لقتله بما له فقد تعلق شيء من خصائص العمد بدليل انه  
لو وجد من الاجنبي لوجب القصاص وعند الامام الشافعي تجب الدية من ماله ولا تجب  
على عاقلة \* وعلى هذا قال اصحابنا ان المختلعة بيلحقها صريح الطلاق مادامت في العدة  
لان العدة من خصائص احكام النكاح فجعل بقاؤها بمنزلة بقاء اصله وعند الامام الشافعي  
لا يلحقها صريح الطلاق \* وعلى هذا قال علماؤنا في الحرة اذا تلت نفسها لا يسقط مهرها  
لانه لم يتعلق بهذا القتل شيء من خصائص احكام القتل بدليل انه لا قود ولا دية ولا  
كفارة نصار كموثها حنف ائمة ووجوب الاثم ليس من خصائص احكام القتل فان قيل  
اذا قتل امته يسقط المهر عند ابى حنيفة ولم يتعلق بها شيء من احكام القتل قيل له قد  
تعلق حكم من احكام القتل عندنا وهو الكفارة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل غصب  
دراهم غيره فضر بها اناء انه لا يتقطع حق المنصوب منه لان بهذه الصفة لم يضر حكمها  
عن احكام الفضة فصارت كأنها باقية على حالها \* وعلى هذا قال ابو حنيفة لو اوجع صبي دون  
البلوغ في رمضان لا كفارة عليه لان هذا الفعل لم يتعلق به حكم من احكام الوطى  
لانه لا يجب به مهر ولا حد وكذلك اذا وطى امرأة في ديرها في النكاح الفاسد وكذلك  
قال ابو حنيفة اذا زالت البكارة بالزنا عوج كما تزوج الابكار لانه لم يتعلق بهذا الوطى  
حكم من احكام الملك فاشبه الوثبة فاذا لم يتعلق به حكم من احكام الملك لم يتعلق به  
حكم من احكام زوال البكارة وعند صاحبيه تزوج كما تزوج الثيب وبه اخذ الشافعي \*  
وعلى هذا قال اصحابنا اذا قلد البدنة وساقها وتوجه معها بصير محرماً لان التقليد من  
خصائص احكام الهدى فكان ذلك دليلاً على التلية وليس كالتجليل لانه ليس من  
خصائص احكام الهدى وعند الشافعي لا يصير محرماً وهذا على قول من يقول ان التلية

ركن ويحصلها بمنزلة التكبير لان التكبير للافتتاح من الصلاة عند الشافعي

الاصل ان كل صلاتين لا يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق المنفرد لا يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق امامه كالجمعة لما لم يجز بناؤها على الظهر في حق المنفرد لم يجز بناؤها على الاخرى في حق امامه وكل صلاتين يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق المنفرد يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق الامامة كصلاة الحضر مع صلاة السفر لا جاز بناء صلاة الحضر على صلاة السفر في الوقت على حالة الاقتراد جاز بناؤها على صلاة السفر في الوقت في حالة الاقتداء وعلى هذا مسائل

— منها — ان اقتداء المفترض بالمتنفل لا يجوز عندنا لان بناء القرض على تحريمه النفل لم يجز في حالة الاقتراد فكذلك لم يجز بناء القرض على تحريمه النفل في حالة الاقتداء وعند الشافعي يجوز اقتداء المنفرد بالمتنفل — ومنها — عند ابى حنيفة وابى يوسف اقتداء القائم الراكع الساجد بالقاعد جائز لانه يجوز بناء صلوة القائم على القاعد في حق نفسه فيجوز في حق امامه وعند محمد لا يجوز \* وعلى هذا ان اقتداء القائم بالمومى لا يجوز عندنا لانه لا يجوز بناء احدى الصلاتين على الاخرى في حالة الاقتراد فكذلك لا يجوز بناء احديهما على الاخرى في حالة الاقتداء وعند زفر والشافعي يجوز بناء احديهما على الاخرى في حالة الاقتداء — ومنها — انه لا يجوز اقتداء الطاهرات بالمستحاضة عندنا وعنده يجوز لان عندنا لا يجوز بناء صلوة الطاهرة على صلاة المستحاضة في حق نفسها فلا يجوز في حق امامتها — ومنها — اذا صار المريض الى حد الايماء ثم برئ وهو في الصلاة يني في رواية الاصل وفي احدي الروايتين عن ابى حنيفة وقال محمد لا يني وهو احدي الروايتين — ومنها — انه لا يجوز للمسافر ان يقتدي بالمقيم بعد خروج الوقت عندنا لانه لا يجوز بناء صلاة المسافر على صلاة المقيم بعد خروج الوقت في حق نفسه وكذلك لا يجوز ان يني في حق الاقتداء — ومنها — ان اقتداء الطاهر بالمحدث لا يجوز عندنا لان كل محدث تابع لا يجوز بناؤه على صلاة متبوعه في حق نفسه فكذلك لم يجز في حق امامه وعند الامام الشافعي يجوز — ومنها — ان اقتداء البالغ بالصبي لا يجوز لانه لا يجوز بناء صلاة البالغ على صلاة غير البالغ في حق نفسه فكذلك في حق امامه لم يجز وعند الشافعي يجوز فان قيل اقتداء الحرة بالامة حاسرة الرأس يجوز ام لا قيل له لا يعرف في هذه المسئلة رواية عن ابى حنيفة ولكن على قياس هذا الاصل وجب ان لا يجوز

اصل في باب التيمم ان يكون حكمه ماخوذاً من المسح على الخفين وعلى هذا مسائل

— منها — انه يجوز التيمم قبل وقت الصلاة لانه مسح اقيم مقام الغسل فاشبه المسح  
 على الخفين وعند الشافعي لا يجوز — ومنها — ان الجمع بين صلاتين بتيمم واحد يجوز  
 عندنا قياساً على ما تقدم عندنا وعند الشافعي لا يجوز — ومنها — ان التيمم اذا وجد  
 ماء في خلال صلاته تقصد صلاته عندنا كما لو انقضت مدة المسح في خلال  
 الصلاة وعند الامام الشافعي لا تقصد صلاته — ومنها — ان امامة التيمم بالتوضؤ  
 جائزة لانه مسح اقيم مقام الغسل فاشبه امامة الماسح للغسل وعند محمد لا يجوز — ومنها —  
 اذا فرغ التيمم من الصلاة ثم وجد الماء قبل خروج الوقت لا يلزمه الاعداء عندنا قياساً  
 على المسح وعند الامام مالك بن انس يلزمه الاعداء — ومنها — انه يجوز التيمم بحجر  
 لا غبار عليه الا في رواية ابي يوسف انه لا يجوز لنا انه مسح اقيم مقام الغسل فانقضت  
 مسحاً به ودليله المسح على الخفين وعند الامام الشافعي لا يجوز — ومنها — ان المجتهد  
 فيه مفيد حكم نفسه ولا يفيد حكمه في غيره يان ذلك ان الرجل اذا باع عبداً أو مديراً  
 صفقة واحدة جاز البيع عندنا في العبد ولا يجوز في المدير ثم فساد البيع في المدير لا  
 يوجب فساد العقد في العبد لان فساد البيع في المدير مسئلة مجتهد فيها فافاد حكم نفسه  
 ولم يظهر حكمه في غيره وعند زفر لا يجوز البيع في العبد ايضاً \* وكذلك قال  
 اصحابنا في رجل صلى الظهر وهو ذا كرك الفجر ثم قضى الفجر ولم يعد الظهر وصلى العصر بعد  
 ذلك تجاز عصره لان فساد الظهر مختلف فيه ومجتهد فافاد حكم نفسه ولم يظهر حكمه في  
 غيره وعند زفر لا يجوز عصره \* وكذلك قال اصحابنا الثلاثة ان المرتدة لا تقتل لانها  
 لم تزل عصمة معها فلا تقتل كالرهبان والسيوخ المرمين لان ذلك يجتهد فيه ولا يظهر  
 حكمه في غيره وعند زفر تقتل المرتدة وكذلك قال الامام الشافعي بقتلها \* وكذلك  
 قال اصحابنا ان الزيادة في الموقوف عليه تمنع الرد ولا ينقض بالبيع الفاسد لان حصول  
 الملك بالبيع الفاسد مجتهد فيه فلا يظهر حكمه في غيره \* وكذلك قال اصحابنا ان  
 من صلى الظهر خمساً وترك القعدة فيم الرابعة و اضاف الخامسة الى السادسة ان الظهر  
 قد فسد لانه خرج منها وقد ترك فرضاً من قرايضا وهي القعدة الاخيرة ولا يجوز ان  
 يقال انه لو خرج منها لما جاز ان يسجد سجدة السهو لان خروجه من الفرض مجتهد فيه  
 فافاد حكم نفسه فلا يظهر حكمه في غيره وسجد السهو من حكم الفريضة  
 الاصل ان صورة المبيع اذا وجدت منعت وجود ما يتدرى بالشبهات وان لم يبيع  
 وعليه مسائل

— منها — ان من ابصر هلال رمضان وعده فرد القاضي شهادته فافطر عامداً لا كفارة عليه عندنا لان صورة الميع قد وجدت وان لم يبع وهو قضاء القاضي وعند الامام الشافعي تزيمه الكفارة — ومنها — اذا اصبح حائماً في اهله ثم سافر فافطر متعمداً لا كفارة عليه عندنا للمعنى الذي ذكرناه — ومنها — اذا استاجر امرأة ليزني بها لا للخدمة فزني بها لاحد عليه عند ابي حنيفة لان صورة الميع قد وجدت وهو العقد وان لم يبع وعند محمد والبي يوسف والامام الشافعي يجب الحد — ومنها — اذا تزوج ذات رحم محرم منه فوفضها وهو يعلم او لا يعلم لاحد عليه لان صورة الميع قد وجدت وهو النكاح وان لم يبع وهو قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي يجب الحد اذا علم — ومنها — اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ثم تزوجها بعد الطلاق واقضاء العدة ودخل بها لاحد عليه عند ابي حنيفة لان صورة الميع قد وجدت وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله عليه الحد — ومنها — اذا تزوج امرأة قد حرمت عليه بالمصاهرة ودخل بها لاحد عليه عند ابي حنيفة لان صورة الميع قد وجدت وعند صاحبيه عليه الحد

الاصل ان الجين اذا عقدت على صفة كان صحتها لصفة محلها وكانت صفة المحل مشروطة من طريق الدلالة ثم يعطى لها حكم المشروط من طريق الافصاح وعلى هذا مسائل — منها — قال ابو حنيفة فيمن قال لامته 'اذا ولدت ولد آفوه حر فولدت ولداً ميتاً تم ولدت ولداً حياً انه يعتق الثاني لانه وصف المولود باخرية وهذه الصفة محلها الحياة فصارت الحياة مشروطة في يمينه من طريق الدلالة فاعطى لها حكم المشروط من طريق الافصاح وعند ابي يوسف لا يعتق الثاني وقول محمد كذلك\* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد في رجل قال ان له فتى فلاح فبعدي حر وولان لمخوف عليه ميت وهو لم يعلم بتوته لا يعتق العبد ولا كفارة عليه لان القس من صفات الاحياء فصارت الحياة مشروطة في يمينه من طريق الدلالة وعند ابي يوسف يميت\* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد لو حلف وقال والله لا شرب من ماء لذي في هذا كوز فذأ لا ماء فيه ي في كوز وهو لا يعلم لا كفارة عليه عنده وعند ابي يوسف فيه كفارة\* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد لو حلف لا شرب من ماء لذي في هذا كوز اليوم\* وكتب له في يومه لا يجب عليه كفارة لانه وصف له ماء وكتب والثابت ان يكون

مع البقاء فصار بقاء الماء مشروطاً في يمينه من طريق الدلالة ثم اعطى له حكم المشروط من طريق الافصاح وعند ابي يوسف عليه الكفارة وعلى هذا لو حلف انه لا يكلم فلاناً حتى يأذن له فلان فمات فلان قبل الاذن لم يحنث في يمينه عند ابي حنيفة ومحمد لان الاذن من صفات الاحياء فصارت حياته مشروطة في يمينه من طريق الدلالة وعند ابي يوسف ومحمد يحنث في هذه المسائل كلها

الاصل ان العارض اذا ارتفع مع بقاء حكم الاصل جعل كأن لم يكن وعلى هذا مسائل منها — قال اصحابنا ان مال الزكاة اذا كمل نصابه في طرفي الحول ثم نقص النصاب خلال الحول انه لا يمتنع وجوب الزكاة وعند الامام الشافعي يمتنع وجوب الزكاة\* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف في رجل قطع يد رجل مسلم عمداً او خطأ ثم ارتد المياذ باقه تعالى المقطوعة يده ثم اسلم ثم سري ذلك القطع الى النفس فمات انه يجب عليه دية كاملة وعند محمد عليه ارش اليد ولا تجب عليه دية كاملة

الاصل في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في اثبات اصلها ان الدلالة متى اتفقت في الاقل واضطربت في الزيادة فانه يؤخذ بالاقل فيما وقع الشك في اثباته وبالاكثر فيما وقع الشك والاشتباه في استقاطه وعلى هذا مسائل

منها — ان حريم بئر الناضح اربعون ذراعاً عند ابي حنيفة لان الاخبار قد اتفقت على الاربعين واضطربت في الزيادة فاخذنا بالاقل من المقادير لان الاشتباه وقع في اثباته وعندها في حريم بئر الناضح ستون ذراعاً — ومنها — ان عند ابي حنيفة للفارس سحمان وللراجل سهم من الغنمية لان الاخبار قد اتفقت على السهمين واضطربت في الزيادة فاخذنا بالاقل من المقادير وعندها للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم — ومنها — ان تكبيرات الاعياد عند ابي حنيفة سبع تكبيرات اخذ بقول عبد الله بن مسعود لان الروايات قد اتفقت في الاقل الذي اخذ به عن عبد الله بن مسعود واضطربت في الزيادة فاعتمد ابو حنيفة على الاقل لان المقادير لا يسوغ الاجتهاد في اثبات اصلها فالظاهر منهم قالوا ذلك سماعاً من الرسول عليه الصلاة والسلام وقال ابو يوسف ومحمد والامام الشافعي بخلافه فاخذوا بقول عبد الله بن عباس رضي الله عنهم في كثير من تقدير — ومنها — ان التكبيرات في يوم التتريق عند ابي حنيفة اثنتاهما من صلاة تنجز من يوم عرفة وتحتج في صلاة العصر من يوم آخر وعنده محمد لامام الشافعي تحتج في صلاة العصر من آخر ايام التشريق — ومنها —

عند اصحابنا ان صدقة الفطر نصف صاع من بر لان في القول بالاقل احتياطاً وفي الاكثر شرك وعند الامام الشافعي صاع من الحنطة ولم يأخذ بالمد لان الادلة قد اختلفت في هذه الحادثة ووقع الاشتباه في اخراج اقل المقادير فلا يسقط ذلك بالاستنباط فاخذ الشافعي بالاكثر وعلى هذا قال اصحابنا باكثر المقادير في كفارة اليمين وهو مدان لكل مسكين مد ولم يأخذوا بالقليل وهو المد لان الدلالة قد اتفقت في هذه الحادثة وقد وقع الاشتباه في سقوط الكفارة عن ذمته باخراج اقل المقادير فقلنا باكثرها احتياطاً في ابراء القمة

الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان اليمين اذا كانت لها حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فالعبارة الحقيقة المستعملة دون المجاز المتعارف لان الحقيقة مرجحة على المجاز من وجهين احدهما كونها حقيقة والثاني كونها مستعملة وابو يوسف ومحمد يعتبران المجاز المتعارف كما يعتبران الحقيقة المستعملة وعلى هذا قال اصحابنا اذا حلف الرجل لا ياكل من هذه الحنطة فاكل من خبزها لا يحنث لان يمينه حقيقة مستعملة ومجازاً متعارفاً لان الحنطة قد تفرقت كلها وقد نوى كل مشوية وعندها يحنث وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا حلف ان لا يشرب من الدجلة فشرب اعتزافاً بيده او بكوز لا يحنث لان يمينه حقيقة مستعملة ومجازاً متعارفاً فاعتبر الحقيقة المستعملة دون المجاز المتعارف وعندها يحنث فاعتبر المجاز متعارف كما اعتبر الحقيقة المستعملة وعلى هذا لو حلف ان لا يأتدم بادام فاكل مع الخبز لحمًا او جبنًا وجوزاً لا يحنث عند ابي حنيفة وابو يوسف لان الادام مشتق من المودة وهو الموافقة والموقفة بين الحيز واللحم المستطبخ به وما لا يصطبخ به فليس بمودة وانما هو مجاورة فالمصطبخ به الخبز هو المودة حقيقة فكان يمينه حقيقة مستعملة ومجازاً متعارفاً فاعتبر ابو حنيفة وابو يوسف الحقيقة المستعملة دون المجاز المتعارف وعدم محمد يحنث لانه اعتبر المجاز المتعارف كما اعتبر الحقيقة المستعملة

الاصل ان الحادثة معها اخذت شبهاً من الاصلين وهي مقسمة على وجهين احدهما ان ترد الى كل واحد من القسمين توفيراً على الشبهين حفظاً ولا يرد القسمين حمية واصل واحد لان في ذلك اعتبار احد الاصلين وترك الاصل الآخر واعتبر لاصلاً اولي وهذا بخلاف الحادثة في كانت ذات وجهة واحدة وتجاهلها اصلان ردت الحادثة الى احدهما لان ردها الى الاصلين متمتع يؤدي الى التنازع واذا كانت الحادثة منقسمة الى القسمين فرد كل واحد من القسمين الى لاصلاً لا يوجب التفاضل

وعلى هذا قال أصحابنا ان المبة بشرط العوض لما اخذت شيها من المبات وشيها من  
الياعات جعلنا حكمها حكم المبات في الابتداء حتى انها لا تصح من غير قبض ولا يجبر  
على التسليم والشيوع يطلها وحكمها في الانتهاء حكم الياعات حتى انها تجب فيها التسعة  
وترد بالعيب وعند زفر حكمها حكم الياعات من الابتداء — ومنها — ان الاقالة بعد  
القبض لما اخذت شيها من البيع وشيها من الفسخ قال ابو حنيفة رحمه الله هي فسخ في  
حق المتعاقدين وبيع جديد في حق غيرها توفيرا على التبيين حفظها وعند زفر في  
فسخ في حق المتعاقدين وفي حق غيرها وقال ابو يوسف ان كان بعد القبض فهو بيع  
جديد وان كان قبل القبض فهو فسخ وفي رواية اخرى عنه قال الاقالة قبل القبض  
باطلة وقال محمد ان كان لا يمكن حملها على الفسخ فحمل على البيع وعلى هذا قال ابو حنيفة  
ومحمد في العم والاخ اذا زوج الصغيرة او الصغير ثم ادركا كان لهما الخيار لان الم  
اخذ شيها من الاب وشيها من الاجنبي لانه لا ولاية له في مالهما

— الاصل — عند ابى يوسف ان ميراث ذوى الارحام مأخوذ من حكم العصبية في  
جميع الاحكام وعند محمد يعتبر بالعصبية في بعض الاحكام ويعتبر بعضها بالعمة والحالة  
وعند اهل التنزيل ميراث ذوى الارحام مأخوذ من ميراث العمة والحالة في جميع  
الاحكام وعلى هذا مسائل

— منها — لو ترك بنت بنت وبنت اخ بنت البنت اولى عندنا لاننا نعتبرهن  
بالعصبية والارت بالعصوبة اذا علق بجمية فتعتبر تلك الجمية ولا يسقط الا ترى ان ابن  
الابن اولى من ابن الاخ وعند اهل التنزيل بنت الاخ اولى لان عندهم ميراث ذوى  
الارحام معتبر بالعمة والحالة ثم بعد ذلك في احدهما ينقل الميراث الى الاقرب منهما  
ومساواتهما في الدرجة توجب الشراكة في الميراث الا ترى انه لو ترك بنت بنت وعم وبنت  
حال بنت الحال اولى بالاتفاق ويسقط بعد درجة بنت العم ميراثها وينقل الى بنت  
الحال وكذلك في ولد الولد مع ولد الاخ — ومنها — اذا ترك بنت بنت وابن بنت ابن  
ون بنت اخ وابنة بنت بنت البنت اولى عندنا لاننا نعتبر بالعصبية والابن اولى من ابن الاخ  
وعند اهل التنزيل ابنة الاخ اولى لان عندهم ارت ذوى الارحام معتبر بالحالة والعمة ثم بعد  
الدرجة في احد هما ينقل الميراث الى الاقرب منهما ومساواتهما في الدرجة توجب الشراكة في  
الميراث لا ترى انه اذا ترك بنت بنت وعم وابنة خال ان ابنة الخال اولى بالاتفاق فيسقط بعد درجة  
بنت العم ميراثها وينقل الى ابنة الخال وكذلك في ولد الولد مع ولد الاخ وعلى هذا اذا

ترك بنت بنت وابن بنت وابن بنت أخرى عندنا الميراث بينهم لئلا يتركوا مثل حفظ البنات  
وعند أهل التنزيل بينهم على ستة ثلاثة لبنت البنت وثلاثة بين ابن البنت وابن البنت  
الأخرى وحاصل الاختلاف يرجع إلى شيء عندنا أن كل ولد يقوم مقام بنت الصلب  
في استحقاق الميراث وعندهم يقوم أولاد البنت مقام بنت واحدة وجه قولنا أن ميراث  
ذوي الأرحام معتبر بالصوبة وفي باب الصوبة إذا ترك خماً فإلصال بينهم  
انحطاً بالاتفاق

الأصل عند أصحابنا أن خبر الواحد متى ورد مخالفاً لنفس الأصول مثل ما روى  
عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه أوجب الوضوء من مس الذكر لم يقبل أصحابنا  
هذا الخبر لأنه ورد مخالفاً للأصول لأنه ليس في الأصول انتقاض الطهارة بمس بعض  
أعضائه — ومنها — أن خبر الواحد الوارد في الصاع من التمر في مسألة الشاة المصراة  
لم يقبله أصحابنا لأنه ورد مخالفاً لنفس الأصول لأنه ليس في الأصول عقد ينفسخ  
بإحد أحد المتعاقدين رأس المال وأضاعه وهذا يؤدي إلى ذلك لأنه إذا استوى  
شاة بنصف صاع من تمر فوجدتها مصراة فلوردها مع صاع من تمر بقيمة الصاع أضاف  
قيمة الشاة وهو رأس ماله وليس له نظير في الشرع\* وأما بيان ما ورد مخالفاً لقياس الأصول  
من ذلك الخبر الواحد الوارد في الوضوء ببيضاء التمر حيث قبله أصحابنا لأنه ورد مخالفاً  
لقياس الأصول لأنه ليس في الأصول نفي جواز الوضوء ببيضاء التمر وإنما في الأصول  
نفي جواز الوضوء سائر الألبدة ولأمام التناسي قال سبيد التمر على سائر الألبدة وقد  
بيننا أن اسمها المائعات صاحب الشرع عليه السلام بخلاف سائر الألبدة وفي ذلك الخبر  
الواحد الوارد في جواز البناء على ما مضى من صلته من الحدث السابق قبله أصحابنا لأنه  
ورد مخالفاً لقياس الأصول

الأصل عند محمد رحمه الله أن الشيء إذا ثبت مقدراً في الترع فإنه لا يجوز  
تغيره إلى تقدير آخر وعند أبي يوسف رحمه الله يجوز\* وعلى هذا قال محمد رحمه الله  
في خراج الأرض إذا أراد الإمام أن يزيد فيها قيراطاً يحزله ذلك وعند أبي  
يوسف يجوز\* وعلى هذا قال محمد رحمه الله تعالى في الحزبة إذا أراد الإمام أن يزيد  
فيها لم يحز له ذلك وعند أبي يوسف يجوز\* وعلى هذا إذا أعتد أهل بلدة بيع المكمل  
موازنة وبيع الموزون مكيلة فإنه لا يعتبر التقدير بعادتهم في الأشياء الستة المنصوص  
عليها في الخبر وعند أبي يوسف يعتبر عليهم عادتهم\* ولهذا قال محمد إذا اشتري الكافر



من المسلم ارضاً عشرية فانه لا يؤخذ منه الا عشر واحد وعند ابي يوسف يؤخذ  
عشران وينير ذلك المقدار والله تعالى اعلم بالصواب

كل كتاب تاحيس النظر بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله  
وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين  
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا اله الا بالله العلي العظيم



## — يليه رسالة —

في الاصول التي عليها مدار فروع الحنفية للامام القدوة الاجل ابي  
الحسن الكرخي وذكر امثلتها ونظائرها الامام نجم الدين ابو حفص عمر بن  
احمد النسفي رحمه الله تعالى ونفعنا بهما امين

## ﴿ ترجمة صاحب الاصول الامام ابى الحسن الكرخي ﴾

( ملخصة من كتاب اعلام الاخبار وتاج التراجم )

هو الشيخ المجتهد الورع البارع ابو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلم الكرخي من كرخ جدّ ن انتهت اليه رئاسة الحنفية بعد القاضي ابى حازم والقاضي ابى سعيد البردعي اخذ الفقه عن ابى سعيد البردعي عن اسماعيل بن حماد عن حماد بن ابى حنيفة وكتب رحمه الله واسع العلم والرواية كثير الصوم والصلاة صبوراً على الفقر والحاجة انشئت اصحابه وعم نفعه ومن نفعه عليه ابو بكر الرازي المعروف بالجلصاص وابو عبد الله الدامغاني وابو علي التستاهي وابو حامد الطبري وابو القاسم التنوخي وابو عبد الله الجرجاني وابو زكريا الضرير البصري وابو عبد الله المعتزلي وكان من طبقة عالية بين اصحاب ابى حنيفة معدوداً من المجتهدين القادرين على حل المسائل التي لا نص فيها على حسب اصوله ومقتضى قواعده ولهم التاليف المختصر وشرح الجامع الكبير والجامع الصغير وغيرهم قرأها عليه تلامذته المذكورون وكان زاهداً دعي للقضاء فلم يقبله وكان يهجر من يتولى القضاء من اصحابه ولد سنة ستين ومائتين واصابه الدج في آخر عمره فكتب صحابه في سيف لموتة بن محمد بن ياقق عليه فلم علم بذلك بكى وقال اللهم لا تجعل رزقي الا من حيث عودتي فأت قبل ان تصل اليه صلة سيف لدولة وذلك ليلة النصف من شعبان سنة اربعين وثلاثمائة انتهى

— — — — —

## ﴿ ترجمة الامام نسفي ﴾

( ملخصة من الروضة )

هو الامام العلامة ابو حنيفة عمر بن محمد بن محمد بن متعين نسفي صاحب مسير التيسير المعروف بنحو اربعين ولده صاحب تفتيح منارة نور النهر سنة احدى وسين واربع مئة ومن تصانيفه شرح جامع انصاري وصلة الطلبة بيك لغة الفقهاء وبعده خلافاً ومن السلفية في العقائد وغيرها تولى سنة سبع وثلاثين وحمسة مئة انتهى

# بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الاصول التي عليها مدار كتب اصحابنا من جهة الامام العالم العلامة ابي الحسن﴾  
 ﴿الكرخي وذكر امثلتها ونظائر ما وشواهدا الامام نجم الدين ابو حفص عمر بن احمد النسفي﴾  
 ﴿الاصل﴾ ان ما ثبت باليقين لا يزول بالشك قال الامام النسفي — من — مسائله ان من شك  
 في الحدث بعد ما يقين بالوضوء فهو على وضوئه ما لم يتيقن بالحدث ومن شك في وضوئه  
 بعد ما يقين بحدته فهو على حدته ما لم يتيقن بوضوئه

﴿الاصل﴾ ان الظاهر يدفع الاستحقاق ولا يوجب الاستحقاق — قال — من مسائله ان  
 من كان في يده دار فجاء رجل يدعيها فظاهر يده يدفع استحقاق المدعى حتى لا يقضى له  
 الا بالينة ولو يمت دار لجنب هذه الدار فاراد اخذ الدار المبيعة بالشفعة بسبب  
 الجوار لهذه الدار فانكر المدعى عليه ان تكون هذه الدار التي في يده مملوكة له فانه بظاهر  
 يده لا يستحق الشفعة ما لم يثبت ان هذه الدار ملكه

﴿الاصل﴾ ان من ساعده الظاهر فاقول قوله والينة على من يدعى خلاف الظاهر — قال —  
 من مسائله ان من ادعى دبتا على رجل وضمانا فانكره فاقول قوله لان الذم في الاصل  
 خلقت بريئة والينة على من يدعى خلاف الظاهر

﴿الاصل﴾ انه يعتبر في الدعاوي مقصود الخصمين في المنازعة دون الظاهر — قال — من  
 مسائله ان المودع اذا طوّل برد الوديعة فقال ردتها عليك فقال المودع لم تردّها فاقول  
 قول قابل الوديعة مع انه يدعى الظاهر بقوله ردّت لان المقصود هو الضمان وهو متكرر  
 للضمان فكان القول قوله

﴿الاصل﴾ ان الظاهرين اذا كان احدهما اظهر من الآخر فالأظهر اولى لفضل ظهوره  
 — قال — من مسائله ان من اقر بدين لجنين عند محمد يصح اقراره به وان كان فيه احتمال  
 وعند ابي يوسف لا يصح لانه لو صرح بان هذا الدين لزمه بعقد لم يلزمه لان عقده مع  
 الجنين لا يصح ولو صرح بانه اتف عليه ماله ولزمه ضمانه صح اقراره واذا اجمل وقع  
 الشك في الوجوب فلا يجب لكن محمد يقول الظاهر من حال المسلم العاقل ان يقصد  
 بكلامه الصحة فيحمل على وجوبه بتلاف ماله ليصح وبابو يوسف رحمه الله يقول لا  
 يلزمه هذا لاقرار شيء لانه قال هذا الظاهر ما هو اظهر منه لان الظاهر من المسلم

العاقل انه لا يثلف مال غيره لانه معصية

﴿الاصل﴾ ان امور المسلمين محمولة على السداد والصلاح حتى يظهر غيره—قل—من مسائله ان من باع درهماً وديناراً بدرهمين ودينارين جاز البيع وصرف الجنس الى خلاف جنسه تجزئاً للجواز حملاً لحال السلم على الصلاح ولو نص على ان الدرهم بالدرهمين والدينار بالدينارين فسد البيع لانه قد غير هذا الظاهر صريحاً

﴿الاصل﴾ ان للحالة من الدلالة كالمقالة—قال—من مسائله ان من اودع رجلاً مالا فدفعه الى من هو في عياله فهلك عنده لم يضمن وان لم يصرح له بالاذن بالدفع الى غيره لانه لما اودعه مع علمه بانه لا يمكنه ان يحفظ يده اناؤه الليل والنهار كان ذلك اذناً منه دلالة ان يحفظه له كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ مال نفسه تارة يسه وتارة يبد من في عياله وكان ذلك كالاذن به صريحاً ومسائل الثور مبنية على هذا الاصل

﴿الاصل﴾ انه قد ثبت من جهة الفعل ما لا يثبت من جهة القول كفي الصبي—قال—من مسائله ان من وكل غيره بعقد اذا عزل وكيله حال غيبته قولاً لم يعزل ما لم يعلم به حتى لو فصل الوكيل ما امر به قبل علمه به فقد تصرفه ولو ان الموكل تصرف في ذلك المجلس بنفسه في ذلك مع غير علمه اعزل الوكيل حكماً لتنفيذ تصرف الموكل فيه وقوله كالصبي يعني ان الصبي يضمن بفعله وان كان لا يضمن بقوله اي بعقد او كفالة او اقوار ﴿الاصل﴾ ان السؤال والخطاب يحمي علي ما عه وخاب لا على ما تنذوندر—قال—

من مسائله ان من حلف لا يـ كل يرضى فهو على يرضى الطير دون يرضى السمك ونحوه ﴿الاصل﴾ ان جواب السؤال يجري على حسب ما تعارف كل قوم فيمكنهم—قال—من مسائله اذا حلف لا يتغذى حنث باللبن وحده اذا كان في بلاد العرب دون النجعة وغذاء كل قوم ما تعارفوه

﴿الاصل﴾ ان لمرء يعامل في حق نفسه كما يقربه ولا يصدق على بطلان حق الغير ولا بالزام الغير حق قل من مسأله ان يجهونه السب اذا اقرت بالزرق لاسان وصدقها ذلك لاسان تصير لمرء لا ياكل نكاح تزوج ولا يضمن تزوج للمقر له اذا كان قد اوفىها المهر مرة ونودع للمأمر بدفع المديونة اذا قال دفعتمها الى فلان فقال ما دفعتمها اليه فالقول قول المودع في براءة نفسه من الضمان لا في ايجاب الضمان على فلان بالبعض

﴿الاصل﴾ ان القول قول الامين مع اليقين من غير بينة قال من مسائله دعوي المودع برّد الوديعة الى مالكها اوضياها عنده وكذا سائر الامانة من المستعير المضارب والوكيل ونحوهم  
 ﴿الاصل﴾ ان من التزم شيئاً وله شرط لتفوّذه فان الذي هو شرط لتفوّذ الاخر يكون في الحكم سابقاً والثاني لاحقاً والسابق يلزم للصحة والجواز قال من مسائله ان من التزم صلوة كان التزاماً لتقدم الطهارة عليها لانها شرطها

﴿الاصل﴾ ان المتعاقدين اذا صرحا ببيعة الصحة صح العقد واذا صرحا ببيعة الفساد فسد واذا ابهما صرف الى الصحة قال من مسائله اذا باع قلب فضة وزنها عشرة وثوباً قيمته عشرة بعشرين درهماً على ان عشرة منها مؤجلة الى شهر فان صرحا ان العشرة المؤجلة ثمن الثوب والعشرة المتقودة ثمن القلب صح وان صرحا انها ثمن القلب فسد وان ابهما فالعشرة المتقودة تحمّل للقلب والمؤجلة للثوب حملاً على الصحة

﴿الاصل﴾ انه يفرق بين الفساد اذا دخل في اصل العقد وبينه اذا دخل في عاقبة من علائقه قال من مسائله اذا باع عبداً بالف درهم ورطل من خمر فسد البيع ولو اخرجا منه الخمر لم يعد الجواز لان الفساد في اصل العقد ولو باع عبداً بالف درهم مؤجلة الى الحصاد فسد البيع لجهالة الاجل فلو اخرجا قبل مجيء وقت الحصاد عاد العقد الى الجواز لانه عاقبة من علائقه

﴿الاصل﴾ ان الضمانات في التهمة لا تجب الا باحد امرين اما باخذ او بشرط فاذا عدما لم تجب قال من مسائله الاخذ وهو الغصب وقبض الرهن والنقاط من غير استهاد ونحوها والشرط قبول العقد كاشراء والاستئجار والكفالة ونحوها

﴿الاصل﴾ ان لاحتياط في حقوق الله تعالى جائز وفي حقوق العباد لا يجوز قال من مسائله اذا دارت الصلاة بين الجواز والفساد فالاحتياط ان يعيد الاداء لانه لو ادى ما ليس عليه اوفى من ترك ما عليه والضمين اذا دار بين الجواز وعدمه لا يوجب بالاحتياط لانه لا يضمن بالثـ

﴿لاصل﴾ انه يفرق في الاخبار بين الاصل والفرع قال من مسائله ان المرأة اذا اخبرت بالزناح بين الزوجين لم يفرق بينهما ويفرق في الفرع بطلاق او خلع

﴿الاصل﴾ انه يفرق بين العلم اذا ثبت ظاهراً وبينه اذا ثبت يقيناً قال من مسائله ان ما امر يقيناً يجب العمل به واعتقاده وما ثبت ظاهراً وجب العمل به ولم يجب اعتقاده ومبوضح هذا بالصوت الخمس وبأوتر وكون الاذنين من الرأس علم ظاهراً فلم يجر اقامة

فرض المسح بها الذي ثبت يقيناً وكون الحطيم من اليث علم ظاهراً لم يميز التوجه اليه في الصلوة مع استدبار اليث وقد ثبتت فرضية التوجه الى اليث يقيناً واذا قضى الفاضل بشيء ثم علم انه اخطأ بدليل ظاهر ليس بمتيقن لم يتقضى قضاؤه واذا ظهر خطائه بدليل متيقن من نص او اجماع تقضى قضاؤه

﴿الاصل﴾ انه قد يثبت الشيء تبعاً وحكماً وان كان قد يطل قصد اقال من مسائله ان عزل التوكيل وهو غائب يثبت تبعاً لتصرف المتوكل فيه بنفسه ولو عزل قصداً لم يصح حتى يعلم به ووباع عبداً دخل اطراره في المبيع تبعاً وكذا هو آراء الدار في بيع الدار وكذا الشرب في بيع الارض ولو باع لأطراف قصداً والهواء والشرب لم يصح ونظائرهما كثيرة ﴿الاصل﴾ ان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة قال من مسائله ان من عقد على مال غيره او قس غيره ببيع او نكاح او غير ذلك بشير مره فبلغه اخبر فاجاز ذلك بعد وصار الماقد كانه وكيله بذلك العقد عندما خلافاً للشافعي رحمه الله لانه لا يقول يتوقف العقد ﴿الاصل﴾ ان الموجود في حاة التوقف كالموجود في اصله قال من مسائله ان لو ائذ لحاصلة بعد العقد اذا اتصلت بالاجازة تصير مستترة كالموجودة عند العقد

﴿الاصل﴾ ان الاجازة انما تحمل في المتوقف لا في الجاز قال من مسائله ان سافر بشراء عبد بعينه بمائة درهم فاشتره بمائة صار مستتراً لنفسه وخبر الأمر به بستره بمائة درهم لا يبرهنه لاجازة لان الشراء بمائة مستتري حين وقع ولا تحمل فيه الاجازة ولا يصير له

﴿الاصل﴾ ان الاجازة تصح تم تسنداً في وقت العقد يعني به انه يشترط كون الشخص قبل العقد في الحاضر حتى يثبت فيه حكم العقد حالة الاجازة ويستند في وقت وجود العقد حتى لو كان على ما حكمه ينفذ العقد به بالاجازة وكذا لو كان عند لاجازة مريض مريض الموت والعقد كان في الصحة يعتبر تصرف مريض دون صحته فمنها ان لاجازة في ثمانية دون ذلك يؤولت ببيع خولفتم جيزة ينفذ

﴿الاصل﴾ ان كل عقد له مجيز حال وقوعه توقف بالاجازة ولا ولا قدر من ماله اذا باع رجلاً من صبي بتمن مثله توقف على جيزة وح لانه له ولاية لبيع ووضق مراته واعتق عبده وتصديق به يتوقف لان موي لا يثبت ذلك

﴿الاصل﴾ ان تعيق الامانة بالاختار بحروته يقرره بالاختار جيزة قدره من مسائله قال رجل ربح ذ دخلت له وقد بعثت هذا عبداً بدينه فربعت

او قال ذلك في الاجازة والية ونحو ذلك لم يصح ولم يقع الملك عند وجود الشرط ولو قال لامراته اذا دخلت الدار فانت طالق او قال لبعده اذا دخلت فانت حرم وعند وجود الشرط يقع الطلاق والعاق ويزول ملك النكاح وملك العيين

**(الاصل)** ان الشيء يعتبر ما لم يعد على موضعه بالنقض والابطال — قال — من مسائله ان العبد المحجور اذا آجر نفسه مدة معلومة للعمل لم تصح دفعا للضرر عن المولى ولو قضيتا بفسادها بعدمضي المدة وقام العمل كان اضرازا للمولى بتعطيل منافع عبده بغير بدل فكان دفع الضرر هنا في تصحيحها اذ لو قضيتا بفسادها لم يكن دفعا للضرر بل يكون تحقيقا للضرر فيعود النظر ضررا

**(الاصل)** ان كل آية تحالف قول اصحابنا فانها تحمل على النسخ او على الترجيح والاولى ان تحمل على التأويل من جهة التوفيق — قال — من مسائله ان من تحرى عند الاشتباه واستدبر الكعبة جاز عندنا لان تأويل قوله تعالى ( فولوا وجهكم شطره ) اذا علمتم به والى حيث وقع تحريككم عند الاشتباه او يحمل على النسخ كقوله تعالى ( ولرسوله ولذي القربى ) في الآية ثبوت سهم ذوي القربى في العنيفة ونحن نقول انتسخ ذلك باجماع الصحابة رضى الله عنهم او على الترجيح كقوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويزجون ازواجهن ) ظاهره يقتضى ان الحامل المتوفي عنها زوجها لا تنقض عنتها بوضع الحمل قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام لان الآية عامة في كل متوفي عنها زوجها حاملا او غيرها وقوله تعالى ( واولات الاحمال اجلن ان يضمن حملن ) يقتضى انقضاء العدة بوضع الحمل قبل مضي الاشهر لانها عامة في المتوفي عنها زوجها وغيرها لكننا رجحنا هذه الآية بقول ابن عباس رضى الله عنهما انها تزوت بعد زول تلك الآية فتسخنها وعلى رضى الله عنه جمع بين الاجلين احتياضا لاشتباه التاريخ

**(الاصل)** ان كل خبر يحمي بخلاف قول اصحابنا فانه يحمل على النسخ او على انه معارض بمنزلة ثم صار في دليل آخر او ترجيح فيه بما يحتاج به اصحابنا من وجوه الترجيح و يحمل على التوفيق وانما يقع ذلك على حسب قيام الدليل فان قامت دلالة النسخ يحمل عليه ون قامت لدلالة على غيره صرنا اليه — قال — من ذلك ان الشافعي يقول يجوز اداء ستة الفجر بعد د فرض فجر قبل طوع الشمس — روى عن عيسى رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بعد الفجر فقال ما هما قلت ركعتا الفجر كنت لم ركعها فسكت قلت هذا منسوخ بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلاة

بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واما المعارضة فكحديث  
انس رضى الله عنه انه كان يفتت في الفجر حتى فارق الدنيا فهو معارض برواية عن  
انس رضى الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً ثم تركه فاذا تعارضا  
روايتاه تسافطاً فبقي لنا حديث ابن مسعود وغيره رضى الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم قنت شهرين يدعو على احياء من العرب ثم تركه واما التأويل فهو ما روى عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده  
ربنا لك الحمد وهذا دلالة الجمع بين الذكرين من الامام وغيره ثم روى عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده قولوا ربنا لك الحمد قسم والقسمه  
تقطع الشركة فيوفى بينهما فتقول الجمع المنفرد والافراد للامام والمقتدى وعن ابي حنيفة  
انه يقول الجمع للمتفل والافراد للمقتضى

❦ الاصل ❦ ان الحديث اذا ورد عن الصحابي مخالفاً لقول اصحابنا فان كان لا يصح  
في الاصل كفيما مؤنة جوابه وان كان صحيحاً في مورد قد سبق ذكر اقسامه الا ان احسن  
الوجوه وايدها عن الشبه انه اذا ورد حديث الصحابي في غير موضع الاجماع ان يحمل  
على التأويل او المعارضة بينه وبين صحابي مثله قال — فجم الدين عمر النسفي معنى قوله  
لا يصح في الاصل ان لا يكون رواية عدل فهذا غريب ثابت فليس لاحد ان يتمك  
به فلا يفتقر الى النصي عنه فاما اذا استنده عدل فقد ثبت واحتجج الى النصي فتعارض  
بقول صحابي اخر فهو كالخلاف الصحابي في الجدة والاخوة وفي هدم الزوج الثاني المعلقة  
والطلفتين وفي مسئلة تكبيرات ايام التشريق

❦ الاصل ❦ انه اذا مضى الاجتهاد لا يمنع باجتهاد مثله ويفسخ بالنهي — قال — ويقع ذلك  
في التحري والقضاء في المطاوي

❦ الاصل ❦ ان النص يحتاج الى التعليل بحكم غيره لا بحكم نفسه — قال — وذلك ان الحرمة في  
الاستياء السة التي في قول النبي صلى الله عليه وسلم الخطة بالخطة في خره ثابتة بعين  
النص لا بمعنى وفي سائر مكالات ونوذونات بالنهي وهو القدر مع الجس وكذا نظاره  
❦ الاصل ❦ انه يفرق بين علة الحكم وحكمته ون علة موجبة وحكمته غير موجبة — قال —  
من مسئلة ان السفرية القصر وحكمته مستفة من السفرية القصر وان لم يلحقه مشقة  
وعده لحكمة لا يرجب عدم حكمه ووجود العلة اوجب وجود الحكم وعلة وجوب  
لاستبراء سفحات مدك لوضى بملك يمين وحكمته صيانة النسب وانحرز عن اختلاط



المياه ثم اذا اشترى بكرة او جارية من امرأة او صبي وجب الاستبراء مع التيقن  
بفراغ الرحم فعلم الحكمة لم يوجب عدم الوجوب لما وجد الملك الحادث

﴿الاصل﴾ ان السائل اذا سئل سؤالا ينبغي للمسؤول ان لا يجيب على الاطلاق  
والارسال لكن ينظر فيه ويتفكر انه ينقسم الى قسم واحد او الى قسمين او اقسام ثم  
يقابل في كل قسم حرقا فحرقا ثم يعدل جوابه على ما يخرج اليه السؤال وهذا الاصل  
تكثير منفعة لانه اذا اطلق الكلام فربما كان سريع الانتقاض لان اللفظ قلما يجري  
على عمومته - قال - قد يقع هذا في كل نوع من العبادات والتملكيات والجنائيات وغيرها  
مثلا اذا قيل سلم رجل على راس ركعتين من الطهر هل تفسد صلاته او قيل اكل  
في حالة الصوم قل افعل ذلك سهوا او عمدا واذا قيل عبد باع عينه فيقال ماهو اما ذون  
او محجور واذا قيل قتل رجل رجلا ماذا عليه فيقال عمدا او خطأ او شبه عمدا وبأي  
آلة واذا قيل رجل زنى ماذا عليه فيقال هو محصن او غير ذلك ونظائره كثيرة

﴿الاصل﴾ ان الحادثة اذا وقعت ولم يجد المؤول فيها جوابا ونظيرا في كتب اصحابنا  
فانه ينبغي له ان يستنبط جوابها من غيرها اما من الكتاب او من السنة او غير ذلك عما  
هو الاقوى فالاقوى فانه لا يعدو حكم هذه لاصول - قال - فانسائل المقررة مستخرجة  
من هذه الاصول والنوازل احادته مستخرجة منها ايضا

﴿الاصل﴾ ان اللفظ ذو تعدى معينين احدهما اجلى من الاخر والاخر اخفى فان  
الاجلى ملك من الاخفى - قال - ومن ذلك قوله تعالى (ولكن يؤخذكم بما عقدتم  
الايان فكفارته اطعام عشرة مما كرت) حملة اصحابنا على العقد الذي هو الجلى وذلك  
في المستقبل وحملة الشافعي على العقد الذي هو عزم القلب وذلك يقع على الماضي ايضا  
والاول اجلى فكان اولي

﴿الاصل﴾ انه يجوز ان يكون اول لاية على العموم واخرها على الخصوص - قال -  
من ذلك قوله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله) ثم  
قال في نفي سد في ذر الحرب ولم يهاجر اليها (فان كان من قوم عدو لكم وهم من مؤمن  
فتحرير رقبة مؤمنة) ولم يقل ودية مسلمة الى اهله ويجوز ايضا ان يكون اول الاية على  
التخصص وتجره على العموم وهو قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما والصالح  
خير (قوله بينهما صح في حق الازواج والصالح خير اعم من الاول

﴿الاصل﴾ ان التوفيقين اذا تلاقيا وتعارضا وفي احدهما ترك اللفظين على الحقيقة

فهو اولى — قال — من ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة وقوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تتوضأ لكل صلاة عمل اصحابنا بها وقالوا تمتد طهارتها في الوقت لان في الاول ذكر الوقت والثاني يحتمله فان الصلاة تذكر ويراد بها وقتها قال عليه الصلاة والسلام اين ادركتني الصلاة تجتنب اي وقت الصلاة وما قال الشافعي انه موقت بالصلاة فيه عمل بصريح الثاني والتي كلمة الوقت من الحديث **الاصل** ان البيان يعتبر بالابتداء ان صح الابتداء والا فلا — قال — من مسئلته ان الرجل اذا قل لامرأتين له وقد دخل بهما اثنتا طالقان ثم قال لهما وهما في العدة احدا كما طالقي ثلاثاً، فله البيان ما دامنا في العدة في احدهما صح كما لو ابتداء ذلك فان بقضت عدتهما فيبين الثلاث في احدهما بمينها لم يصح وبقي ذلك التوفيق فانه لو ابتداء ذلك لم يصح ولو انقضت عدة احدهما اولاً بقيت الاخرى ثلاثاً  
ثبت بعون الله وتوفيقه وحمد الله على كل حال  
وعلى رسوله وآله الصلاة والسلام



# ( بيان الخطأ والصواب )

صواب	خطأ	مطر	صحيفة
واحدة	واحد	١٥	٩
ومنهان	ومنها	١٧	١٦
المأذون أو الوصي	المأذون الوصي	٢١	١٦
المضارب أو احد شريك	المضارب او شريك	٠٣	١٧
حفظاً	حظ	١٩	١٩
المولين	الولين	١٦	٢٣
صمانه	ضمان	٢٦	٢٣
ان لا يملك	ان لا يملكه	١٣	٢٥
و يملك نفو يسه	و يملكه تنو يسه	١٢	٢٥
والسروط	والشرط	٢٥	٢٦
بثبوت	ثبوت	٢١	٢٨
فاصطنع	فاصطنع	١٦	٣٣
فالقاه	فالقاه	٠٢	٣٦
يعود	يعود	٢٠	٣٧
الطاهرات	الطهارات	٢٠	٠ ٣٨
ابو	ابي	٩	٤٠
في غير اشهره	في اشهره	٩	٥٩
اكثر	واكثر	٩	٦٠

